الأسعار والتضخم وحوافز الاستثمار على مائدة الحوار الاقتصادي

صندوق النقد يعلن إنهاء معظم النقاط الخلافية مع مصر استعدادا لتنفيذ القرض المرتقب

يد تبنى و يد تحمل السلاح

مصر بين حربين ..البناء والتعمير و وأد المؤامرات المحيطة

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • العدد ٧٣٤ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٣ مارس ٢٠٢٤

أهمها وضع حد أقصي سنوي لسقف الدين واستهداف تخفيضه في أسرع وقت

نظام جديد لموازنة الدولة من ٢٠٢٤ /٢٠٢٥

الأسمدة
مصانع جديدة وشراكات مع القطاع الخاص

الحكومة تستبق رمضان بإجراءات مكثفة لتوفير السلع وضبط الأسواق

عين علي " بريكس " .. والأخرى علي االتعاون الأوروبي

مصر توسع شراكاتها شرقا و غربا

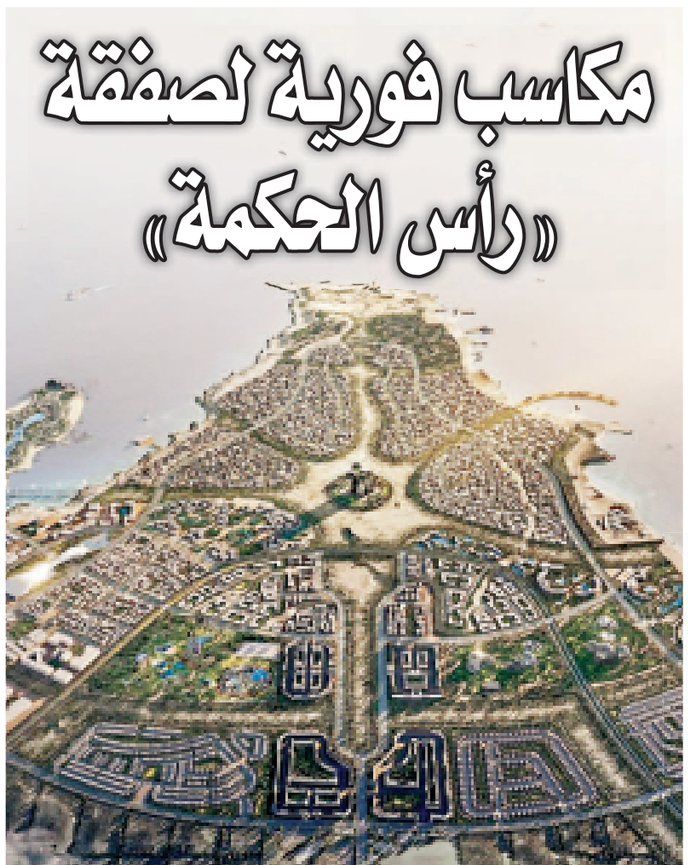

مكاسب فورية لصفقة «رأس الحكمة»

بالأرقام .. «الرقابة المالية» تقدم كشف حساب سوق المال خلال ٢٠٢٣

مباحثات مصرية قطرية بالدوحة لدعم العلاقات الثنائية وتنسيق المواقف بشأن غزة

كتبت – داليا احمد

عقد سامح شكري وزير الخارجية – يوم أمس السبت- اجتماعا ثنائيا مع الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لدولة قطر، وذلك قبيل بدء أعمال اللجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية ودولة قطر برئاسة وزيري خارجية البلدين.

وأوضح السفير أحمد أبو زيد المتحدث الرسمي مدير إدارة الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية المصرية، أن الوزيرين تناولا خلال اللقاء مجالات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين، حيث أكد الوزير شكري على اعتزاز مصر بقوة العلاقات الأخوية التي تجمعها مع دولة قطر الشقيقة، وما وصلت إليه أطر التعاون الثنائي من مستويات متميزة في إطار حرص قيادتي البلدين على تطويرها وتنميتها على نحو يلبي تطلعات الشعبين الشقيقين، معربا عن التطلع لأن تؤتي أعمال اللجنة المشتركة بنتائجها العملية المرجوة إزاء ترفيع مجمل مستوى العلاقات الثنائية.

ومن جانبه، أعرب وزير الخارجية القطري عن تقدير بلاده للروابط الوثيقة والممتدة بين البلدين الشقيقين، وما شهدته العلاقات من نقلة نوعية في مختلف المجالات، والزيارات رفيعة المستوى بين الجانبين، معربا عن حرص بلاده على تكثيف التشاور والتنسيق لتعزيز مسار العلاقات الثنائية المتشعبة والوصول بها لآفاق أوسع، وكذلك إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية محل الأولوية.

وكشف المتحدث الرسمي باسم الخارجية، أن المباحثات تطرقت إلى سبل تعزيز آليات التشاور السياسي بين الجانبين، وكذا آليات التشاور الخاصة بالموضوعات القنصلية وسبل رعاية الجالية المصرية في دولة قطر، فضلاً عن بحث سبل الدفع قدماً بالتعاون القائم في مجالي التجارة والاستثمار. وقد استعرض الوزير شكري خلال اللقاء الفرص الاستثمارية التي يقدمها السوق المصري، مثمنا حرص الجانب القطري على عقد المنتدى الاستثماري القطري بالقاهرة في نوفمبر الماضي، وأهمية البناء على مخرجاته خلال الفترة القادمة، فضلا عن أهمية تعزيز فرص دخول البلدين في مشروعات التعاون الثلاثي والرباعي في المناطق ذات الأولوية، وفي مقدمتها أفريقيا.

وعلى الصعيد الإقليمي، ذكر السفير أبو زيد، أن الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة والأزمة الإنسانية التي يعاني منها الأشقاء الفلسطينيون، استحوذت على الشق الأكبر من مباحثات الوزيرين في شأن القضايا الإقليمية، حيث استعرض الوزيران جهود البلدين المشتركة على مسار تسوية الأزمة في قطاع غزة، مجددين التأكيد على حتمية وقف إطلاق النار في القطاع، وإنفاذ التهدئة وتبادل المحتجزين والأسرى في أقرب وقت، فضلا عن ضرورة إدخال المساعدات الإنسانية بصورة كاملة لتخفيف الكارثة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون يومياً، وأهمية تمكين وكالة الأونروا من الاستمرار في تقديم مهامها التي لا غنى عنها وفقا لتكليفها الأممي.

كما أكدا على الرفض القاطع لمحاولات تهجير الفلسطينيين خارج أراضيهم.

وفي سياق متصل، جدد الوزير شكري التحذير من عواقب إقدام إسرائيل على أية عملية عسكرية برية في مدينة رفح، حيث أكد الوزيران على الرفض القاطع لمثل ذلك الأمر، وما سيترتب عليه من تبعات إنسانية كارثية ستلحق بالفلسطينيين المتواجدين في رفح، ومن نزحوا من وسط وشمال القطاع تحت القصف والاستهداف الإسرائيلي لهم.

مدبولي يعلن في مؤتمر "السياحة العلاجية" إطلاق رؤية تنموية متكاملة للعديد من مواقع مصر السياحية والصحية الفريدة لتكون مقاصد للسياحة العلاجية والاستشفائية

كتب – ناصر المصرى

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أمس فعاليات افتتاح المؤتمر الدولي الثاني لتطبيقات السياحة الصحية المصرية، الذي يقام تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، بالعاصمة الإدارية الجديدة، خلال يومي ٢ و ٣ مارس الجاري. وحضر الافتتاح عددٌ كبير من الوزراء الحاليين والسابقين، والمحافظين، وسُفراء الدول، وممثلي المنظمات الدولية، وقطاع عريض من رؤساء الهيئات والجهات، ورؤساء الجامعات، والمسئولين، وممثلين عن أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وعدد من رؤساء تحرير الصحف والإعلاميين، ولفيف من الخبراء والممارسين والمهتمين بقضايا السياحة الصحية وسياحة الاستشفاء في العالم.

وفي كلمة له قال الدكتور مصطفى مدبولي إن المؤتمر يأتي بهدف التحاور بشأن مستقبل صناعة تعدُ الأهم على مستوى البشرية، كونها تعني في المقام الأول بصحة الإنسان وعافيته ورفاهيته؛ وهي صناعة السياحة العلاجية والاستشفائية، مستدلا على أهميتها الاقتصادية بسرد عدة إحصاءات، حيث أشار إلى أن حجم سوق الرعاية الصحية على مستوى العالم، يتجاوز وفقاً لجلة السياحة العلاجية الناتج المحلي الإجمالي، لبعض الدول العملاقة مثل اليابان، أو ألمانيا، أو الهند، وأيضا وفقا لجمعية السياحة العلاجية (MTA) يُعبُر ملايين البشر في العالم حدود بلدانهم الوطنية ويُسافرون إلى وجهاتٍ أخرى لتلقي الرعاية الصحية.

واعتبر رئيس الوزراء أن هذا النمو في الطلب على السياحة العلاجية وسياحة الاستشفاء يأتي مدفوعًا بواحد من أكبر التغيُّرات الديموغرافية الجوهرية التي يشهدها القرن الحادي والعشرون، المتمثل في شيخوخة السكان، موضحا أن تلك الظاهرة يُطلق عليها أيضًا "الشيب العالمي"، والناتجة عن ارتفاع الوزن النسبي للسكان في الفئة العمرية ٦٥ عامًا فأكثر، مع تنامي فئة السكان الأكبر سنا (٨٤ عامًا فأكثر).

طلب إحاطة حول تفاوت أسعار طن الحديد بين المصانع

كتب – أحمد ابراهيم

تصل إلي ٦٠٠٠ جنيه في الطن تحرك برلماني بسبب أسعار الحديد، حيث طالب النائب سيد حنفي طه عضو مجلس النواب من الحكومة الاسراع فى اتخاذ الاجراءات اللازمة فى كل ما يتعلق من سياسات خاصة بتحديد أسعار الحديد مشيراً إلى أن طن الحديد كان قد وصل إلى ٦٢ ألف جنيه وأصبح يباع طن الحديد حاليًا بسعر ٥٥ ألف جنيه مشيراً إلى أنه على الرغم من ذلك فإن هناك تفاوتا كبيرا فى اسعار حديد بين مصانع إنتاجه تصل ل ٦ الاف جنيه فى الطن الواحد.

وتساءل "حنفى" فى طلب إحاطة قدمه للمستشار الدكتور حنفى جبالى رئيس مجلس النواب لتوجيهه إلى الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء والمهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة ما هى الأسباب الحقيقية التى وراء تفاوت أسعار الحديد بين مختلف مصانع إنتاج الحديد فهناك شركة تبيع طن الحديد حاليا ب٥٥٣٤٣ جنيها وشركة اخرى ب ٥٠ ألف جنيه وثالثة تبيعه ب ٥٣ الف جنيه ورابعة ٤٩ ألف جنيه مصري وخامسة ٥٣ ألف جنيه وسادسة ٤٩٥٠٠ جنيه للطن الواحد وسابعة ٤٩٧٥٠ جنيه للطن الواحد مشيراً إلى أن فرق سعر الحديد وصل بين أعلى وأقل سعر لحوالى ٦ الاف جنيه فى الطن الواحد.

الإسكان: منظومة إلكترونية جديدة لإعلانات الطرق العامة بالمدن الجديدة

كتب – أسامة السيد

أعلن الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن تطبيق منظومة جديدة للإعلانات بالطرق العامة بالمدن الجديدة، باستخدام أحدث النظم الإلكترونية؛ بهدف الحوكمة، وضمان الالتزام بالمعايير الجمالية والبيئية.

وقال الدكتور وليد عباس، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لقطاع التخطيط والمشروعات - المشرف على مكتب وزير الإسكان، إن المنظومة الجديدة تهدف إلى تنظيم وتنمية قطاع الإعلانات بالمدن الجديدة، وتحسين الصورة الحضارية والجمالية لها، وتعزيز جودة الحياة للمواطنين، وتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية للمشروعات العمرانية.

وأشار عباس إلى طرح مزايدات لحق الإعلانات بطريقة إلكترونية؛ "لتحقيق الشفافية والمنافسة العادلة بين المعلنين"، بحسب بيان لوزارة الإسكان السبت.

وفى السياق ذاته، عقدت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة اجتماعا موسعا لرؤساء أجهزة المدن الجديدة، ومسئولي قطاع التنمية بالهيئة؛ لمتابعة إجراءات الحصر المكاني لجميع الإعلانات على الطرق العامة بالمدن الجديدة، وإعداد قاعدة بيانات جغرافية لتلك الإعلانات.

وأشار البيان إلى الانتهاء من الرصد المكاني والوصفي لجميع الإعلانات داخل المدن الجديدة، ورفع جميع الإعلانات المخالفة، واتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفين، وسيجري تكويد جميع الإعلانات بالمدن الجديدة بنظام إلكتروني ونظام عيني، لتسهيل التعرف عليها ومتابعتها.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

اليوم .. مجلس الشيوخ يناقش قانون الضمان الاجتماعى والدعم النقدي

يستأنف مجلس الشيوخ جلساته العامة – اليوم الأحد- برئاسة المستشار عبدالوهاب عبدالرازق حيث يناقش تقرير اللجنة المشتركة من لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بإصدار قانون الضمان الاجتماعي والدعم النقدي.

وأشار تقرير اللجنة إلى أن مشروع القانون جاء تفعيلا للمادة (١٧) من الدستور التي تقضي بأن تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي، وأن لكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، ليضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه وأسرته، وفي حالات العجز والشيخوخة والبطالة.

وتم إعداد مشروع القانون لمنح الفئات المستهدفة بالدعم مزايا عديدة تنفيذا للالتزام الدستوري مع توحيد برامج الدعم النقدي التي تمنحها الدولة في منظومة واحدة لتوحيد الوفاء المالي، وتنظيم المنح بهدف تعظيم الاستفادة من الدعم، وصولا للتمكين الاقتصادي للفئات المستهدفة بما يكفل لهم حياة كريمة.

الحصاد

جريدة اسبوعية متنوعة

تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة

عبدالناصر قطب

العضو المنتدب

احمد ابراهيم هاشم

المدير التنفيذي

شيماء محمد

نواب رئيس مجلس الإدارة

محمد يوسف القوطي

علي حمدان

إبراهيم محمد شاهين

رئيس التحرير

حسن عبدالستار

المدير العام التنفيذى

أحمد خالد

الاخراج الفني

هيثم السيد

الديسك المركزى

محيي الدين السعيد

أسامة السيد

وائل خطاب

العلاقات العامة

محمد الشافعي - مها حسين

المستشار القانوني

احمد العبادي

أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة

تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠

www.alhassad.com.eg

أهمها وضع حد أقصي سنوي لسقف الدين واستهداف تخفيضه في أسرع وقت

نظام جديد لموازنة الدولة من ٢٠٢٤ /٢٠٢٥

«الحصاد» تنشر نص تعديلات تشريعية تقدمت بها الحكومة للبرلمان في قانون المالية العامة .. و المالية تتقدم بموازنة الحكومة العامة لأول مرة

بدأت لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، برئاسة النائب فخري الفقي الأسبوع الماضي ، مناقشة مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون بتعديل بعض أحكام قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، والذي يستحدث ما يسمى بـ "موازنة الحكومة العامة" تحقيقًا لمبدأ شمولية الموازنة انطلاقا من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ويتم ذلك تدريجيا خلال ٥ سنوات، حيث تضم الموازنة العامة للدولة وموازنات ٥٩ هيئة اقتصادية إيرادات ومصروفات.

و تضمنت التعديلات، المقدمة تعريفا واضحا لـ"موازنة الحكومة العامة" بأنها بيان بإجمالي موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة وموارد واستخدامات جميع الهيئات العامة الاقتصادية، بعد استبعاد العلاقة الموازنية المتبادلة وفقا لقانون ربط الموازنة العامة للدولة.

كما تتضمن التعديلات، مادة لحساب مؤشرات المالية العامة على أساس موازنة الحكومة العامة، وكذا إضافة مادة لوضع حد أقصي سنوي لسقف دين الحكومة العامة بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية للدين العام الحكومي

ووفقا للمذكرة الايضاحية المقدمة من وزير المالية الدكتور محمد معيط، تأتي التعديلات في إطار العمل على تحسين مؤشرات أداء المالية العامة، لتتفق مع المعايير الدولية وبالتشاور مع الجهاز المركزي للمحاسبات والمجموعة الوزارية الاقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية الدراسة الاقتراح الخاص بحساب مؤشرات المالية العامة للدولة على أساس إيرادات واستخدامات الحكومة العامة بدلا من الموازنة العامة للدولة، وذلك بضم إيرادات واستخدامات الهيئات العامة الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من إجراءات تشريعية ومحاسبية وفنية، وكذلك ضرورة العمل على تكاتف أجهزة الدولة للعمل على تخفيض بين الحكومة في أسرع وقت ممكن.

تعديلات مهمة

وتحقيقا لهذا الغرض ارتأت الحكومة إجراء عدد من التعديلات المهمة تشمل ، فيما يتعلق بالإجراءات الفنية ، ثلاث خطوات أولها إعداد جداول تحويل بيانات موارد واستخدامات الهيئات العامة الاقتصادية من التقسيم النمطي للهيئات الاقتصادية إلى التقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للدولة، وتوحيدها بنفس منهجية عرض بيانات جهات الموازنة العامة للدولة حتي يمكن عرض تلك البيانات بشكل موحد، كما تم دراسة الأسس المحاسبية والموازنية التي يتم تطبيقها على الهيئات العامة الاقتصادية وأسلوب تحويل البيانات ليتم عرضها وفقا لتقسيمات الموازنة العامة للدولة وفقا لمنهجية محددة لاختيار الهيئات العامة الاقتصادية التي يتم ضمها على مدار مدة أقصاها خمس سنوات.

وثاني الخطوات ، تصنيف الهيئات العامة الاقتصادية وفقاً للأنشطة الاقتصادية لتطبيق عملية الضم المرحلي للموازنة العامة للدولة بما يضمن التحسن التدريجي لمؤشرات المالية العامة بصفة عامة ، ونخص منها مؤشر الفوائد لإيرادات الحكومة العامة وللناتج المحلي الإجمالي ومؤشر دين الحكومة العامة للناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ في الحسبان ضرورة اتخاذ إجراءات إصلاحية للهيئات العامة الاقتصادية وخاصة الهيئات ذات أرصدة ديون مرتفعة.

أما ثالث الخطوات فتتمثل في عقد اجتماعات مع المختصين بالجهاز المركزي للمحاسبات، لمناقشة مقترح عرض موازنة الحكومة العامة الموازنة العامة والهيئات العامة الاقتصادية)، وكذا جداول تحويل بيانات موارد واستخدامات الهيئات العامة الاقتصادية من التقسيم النمطي للهيئات للتقسيم الاقتصادي للموازنة العامة

وورد للبرلمان كتاب المستشار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المتضمن اتفاق الجهاز المركزي للمحاسبات مع مقترح وزارة المالية محاسبيا من حيث المبدأ، وأن التفعيل الأمثل للمقترح يتطلب تشكيل لجنة مشتركة من المختصين بالجهاز ووزارة المالية لدراسته واجازته.

إجراءات تشريعية

وفيما يتعلق بالإجراءات التشريعية ، تم إعداد مقترحات بإضافة مواد على قانون المالية العامة الموحد رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ ، وذلك بإضافة مادة لحساب مؤشرات المالية العامة على أساس موازنة الحكومة العامة، وكذا إضافة مادة لوضع حد أقصي سنوي لسقف دين الحكومة العامة بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية للدين العام الحكومي ، وكذا إجراء بعض التعديلات على بعض مواد القانون سالف الذكر وذلك على النحو التالي

وجاءت (المادة الأولى) لتقضي بأن يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون المالية العامة الموحد، وينص تعريف عبارة "السنة" "المالية" الواردة بالمادة (١) من قانون المالية العامة الموحد المشار اليه، ونصوص المواد (٣٠) الفقرتين الأولى والثانية)، و (٣٥)، و (٧٤) منه النصوص الآتية:

- المادة الثانية (الفقرة الأولى): يجب تطبيق موازنة الأبواب والبنود، وذلك بجانب التنفيذ الكامل لنظام موازنة البرامج والأداء في غضون أربع سنوات على الأكثر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون، مع مراعاة تطوير الهياكل الوظيفية والإدارية ومقومات التنفيذ للجهات الإدارية والجهات المستقلة للقدر الذي تستطيع معه إنفاذ هذا النظام والتحكم في أدواته ومخرجاته، مع مراعاة تطوير نظم الرقابة بما يناسب تطبيق هذا النظام ويحقق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بكفاءة وفاعلية ويضمن تحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.»

- المادة (١): السنة المالية: سنة تبدأ من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من كل سنة.

- المادة (٣٠) الفقرتين الأولى، والثانية: "يتعين أخذ رأي الوزارة في مشروعات القوانين التي من شأنها ترتيب التزامات أو أعباء مالية مباشرة أو غير مباشرة، إيرادا أو استخدامًا، منظورة أو محتملة، إيجابا أو سلبا على الخزانة العامة للدولة بخلاف المدرج في الموازنة العامة للدولة. كما يتعين على الجهات الإدارية أخذ موافقة الوزارة على مشروعات القرارات التي من شأنها ترتيب التزامات أو أعباء مالية مباشرة أو غير مباشرة، منظورة أو محتملة، إيجابا أو سلبا . على الخزانة العامة للدولة بخلاف المدرج في الموازنة العامة للدولة قبل إصدارها من السلطة المختصة.»

المادة (٣٥) فيما عدا ما يصدر عن مجلس الوزراء من مُوافقات لزيادة اعتمادات / أو ارتباط لمشروعات جديدة لم تكن مُدرجة بموازنة الجهات الإدارية، بناء علي دراسة تعدها الوزارة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بحسب الأحوال، يحظر علي جميع المسئولين بالجهات الإدارية الارتباط بأية مصروفات أو إبرام أية تعاقدات أو اتفاقات مالية أو بروتوكولات أو مبادرات أو غيرها يترتب عليها التزامات أو أعباء مالية مباشرة أو غير مباشرة، منظورة أو محتملة، قبل الحصول على إقرار من المسئولين عن نظام الارتباطات بإدارة الموازنة بالجهة، بسماح البند المختص الواجب الخصم عليه قانونا بقيمة الارتباط، وأن يكون ذلك في حدود الاعتمادات المدرجة له بالموازنة.

كما يحظر علي ممثلي الوزارة بالوحدات الحسابية الموافقة علي صرف أية مبالغ قبل التأكد من وجود ارتباط مالي، وأن البند المختص، دون غيره، يسمح بالصرف وأن المشروع مدرج بالخطة أو تم الحصول علي موافقة الوزارة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية " فيما يتعلق بالباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات" بحسب الأحوال، وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون نظام الارتباطات والسجلات اللازمة لراقبتها ، ونظام الارتباطات للتوريدات والمصروفات المتكررة التي تمتد لأكثر من سنة مالية.

وفي حال مخالفة الأحكام المبينة بالفقرتين السابقتين، لا يجوز للجهات الإدارية ومسئوليها مطالبة الخزانة العامة للدولة بأية تمويلات أو تعويضات أو إدراج أي اعتمادات أو تحمل أي التزامات مالية في هذا الشأن.»

المادة (٧٤): مع عدم الإخلال بما ورد في شأنه نص خاص، لا يجوز للجهة الإدارية إصدار أو تعديل لوائح خاصة يترتب عليها التزامات أو أعباء مالية مباشرة أو غير مباشرة، إيرادا أو استخدامًا، إيجابا أو سلبا على الخزانة العامة للدولة بخلاف المدرج بالموازنة العامة للدولة، إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الوزارة، ولا تلتزم الخزانة العامة للدولة بتدبير أي أعباء مالية تخص لوائح خاصة غير معتمدة من الوزارة حاليا أو مستقبلا.

أحمد ابراهيم

صناعة النواب توصي بالإسراع في تنفيذ مشروعات حماية الذهب من التنقيب العشوائي

أوصت لجنة الصناعة بمجلس النواب بضرورة الإسراع في عمل الطواحين الخاصة لشركة شلاتين لحماية الذهب من التنقيب العشوائي.

كما أوصت اللجنة باستكمال مناقشة طلب الإحاطة بعد إصدار اللائحة الخاصة بالشركة لمعرفة آلية التعامل مع التنقيب العشوائي عن الذهب.

جاء ذلك خلال مناقشة طلب الإحاطة المقدم من النائب محمود الضبع، بشأن محاربة التنقيب العشوائي عن الذهب.

وطالب مقدم طلب الإحاطة بتنظيم عملي استخراج الذهب من المناجم وضرورة محاربة التنقيب العشوائي لحماية أموال مصر.

فيما قال ممثل هيئة الثروة المعدنية إن ظاهرة التعدين العشوائي موجودة، ولا يمكن أن تتركها الدولة الآن هناك إجراءات اتخذتها الدولة لمحاربة هذه العشوائية، حيث تم عمل شركة شلاتين لتقنين أعمال التنقيب الصحيح والعشوائي وسيتم تنفيذ هذه الشركة بمنطقة أسوان.

وطالب النائب محمد الجبلاوي أن تكون هيئة الثروة المعدنية مستقلة اقتصادية حتى يكون خيرها لمصر، مقترحا أن تكون هناك قوات حماية خاصة للتعدين على غرار شرطة الكهرباء لحماية المناجم من العصابات.

وقال النائب معتز محمود وكيل لجنة الصناعة بمجلس النواب إن مناجم الذهب على مساحات شديدة الاتساع، لذلك لابد من الرقابة الصارمة لحماية هذه المناجم وهو أمر قد يكون صعبا، طالبا ضرورة آلية محددة ومناسبة ومحفزة لجذب المنقبين عن الذهب وتسليمه للدولة.

شيماء مرسي

يسمح بتمليكها للمستثمرين الأجانب و لا يتعارض مع قانون الاستثمار

الرئيس السيسى يصدّق على تعديلات قانون بشأن الأراضى الصحراوية

أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام قانون الأراضي الصحراوية، والذي يمنح المستثمر الأجنبي الحق لأول مرة في تملك الأراضي الصحراوية في مصر.

ويهدف مشروع القانون إلى منح الحق للمستثمر الأجنبي في الحصول على الأراضي اللازمة لمزاولة نشاطه أو التوسع فيه وفق لأحكام قانون الاستثمار دون التقيد بما تضمنته المادتان (١١، ١٢) من قانون الأراضي الصحراوية من وجوب ألا تقل ملكية المصريين عن ٥١٪ من رأس مال الشركة وألا تزيد ملكية الفرد على ٣٠٪ من رأس مالها، ومن اقتصار التملك على المصريين فقط، وذلك جذبا للاستثمارات الأجنبية ولإزالة المعوقات التي تواجه المستثمرين الأجانب.

وتهدف الفلسفة الرئيسية للقانون إلى إزالة جميع المعوقات التشريعية التى تعرقل سعى الدولة الدائم والمستمر نحو جذب الاستثمار، ولهذا أتى القانون المعروض بهدف، تحقيق التوافق بين أحكام القانون رقم١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية، وأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وذلك ليحصل المستثمر على الأراضي اللازمة لمزاولة نشاطه أو التوسع فيه.

نص القانون الجديد

وينص القانون الجديد على ما يلي: (المادة الأولى) يُستبدل بنصي المادتين (١١) فقرة ثانية، ١٢/ فقرة ثانية) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية النصان الآتيان:

مادة (١١) / فقرة ثانية: وفي غير أحوال حصول المستثمر على الأراضي اللازمة لمزاولة نشاطه أو التوسع فيه، وفقًا لأحكام هذا القانون أو قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، يجب ألا تقل ملكية المصريين عن (٥١ ٪) من رأس مال الشركة، وألا تزيد ملكية الفرد على (٢٠ ٪) من رأس مالها، ولا يجوز أن تؤول أراضي الجمعيات التعاونية، والشركات عند انقضائها إلى غير المصريين.

مادة (١٢) / فقرة ثانية:

وفي غير أحوال حصول المستثمر على الأراضي اللازمة لمزاولة نشاطه أو التوسع فيه، وفقًا لأحكام هذا القانون أو قانون الاستثمار المشار إليه، لا يفيد من التملك وفقًا لأحكام هذا القانون سوى المصريين، ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب يُقدرها، وبعد موافقة مجلس الوزراء معاملة من يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية المعاملة المقررة للمصريين في هذا القانون. (المادة الثانية) يُنشر هذا القانون بالجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

تكامل القانون الجديد مع قانون الاستثمار تنص المادة (٥٥) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ على أنه يجوز للمستثمر المصري والأجنبي – دون تمييز – الحق في الحصول على العقارات اللازمة لمباشرة نشاطه أو التوسع فيه، أيًا كانت نسبة مشاركته أو مساهمته في رأس المال.

وزارة العمل: ٢٦٧٤ فرصة عمل في ٣٢ شركة خاصة بـ ١٠ محافظات

أصدرت وزارة العمل يوم أمس السبت، نشرة التوظيف نصف الشهرية، التي تُعلن فيها عن فرص عمل جديدة في المحافظات تنسيقًا مع شركات القطاع الخاص..وجدد حسن شحاتة وزير العمل دعوته إلى شباب مصر بالإقبال على العمل في القطاع الخاص، والاستفادة من كل الخدمات التي تقدمها الدولة المصرية من برامج تدريب مهني مجاني تؤهل الشباب على المهن التي يحتاجها سوق العمل، وعلى الوظائف التي تُعلن عنها "الوزارة" من خلال نشرة التوظيف نصف الشهرية، والتي توفر فرص عمل للشباب في القطاع الخاص.

ووجه الوزير، جميع مديريات العمل بالمحافظات بتكثيف المتابعة بعد إعلان الوظائف، وإرسال تقرير للوزارة يفيد باستلام راغب العمل الفرصة المناسبة له، وتحري المصداقية في نشر فرص العمل، والتأكد من تطبيق الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بواقع ٣٥٠٠ جنيه كحد أدنى في كل الوظائف.

وقالت "الوزارة" في بيان أنها تلقت طلبات من ٣٢ شركة قطاع خاص في ١٠ محافظات لديها ٢٦٧٤ وظيفة مُتوفرة الآن، في عدد من التخصصات، منها لأصحاب القدرات الخاصة "ذوي الهمم"، وذلك برواتب تبدأ من ٣٥٠٠ جنيه شهريا، فضلا عن التأمين الصحي والاجتماعي.

وأوضحت "الوزارة" أن التقديم على هذه "الفرص الجديدة" خلال شهر مارس ٢٠٢٤،الجاري،عن طريق مكتب الإدارة العامة للتشغيل بمقر "الوزارة" القديم بمدينة نصر،أو مديريات العمل بالمحافظات،أو أرقام وعناوين الشركات المرفقة مع هذا البيان..وكذلك علي الموقع الرسمي لوزارة العمل على "الإنترنت".

ويحسب البيان قالت "الوزارة" إن نشرة التوظيف الدورية تَصْدُر كل ١٥ يومًا، من خلال الإدارة العامة للتشغيل برئاسة هبه أحمد مدير عام التشغيل بالوزارة، وإعداد منى شوقي باحث اول بـ"الإدارة"،و تُعلن اليوم السبت عن فرص عمل جديدة، مُتوفرة في ١٠ محافظات، هي: القاهرة، والجيزة، والغربية، والفيوم، والقليوبية، ودمياط، وسوهاج، وأسيوط، وبورسعيد، والبحر الأحمر ..و في تخصصات: مشرف فريق، وسكرتارية، وعضو فريق، ومساعد مدير مطعم، ومشرف مطعم، ومهندسين جودة وأوتوميشن وإنتاج وكهرباء، ومحاسبين، وشئون عاملين، ومهندس زراعي ، ومندوب تسويق وبيع، وأمين مخازن ، ومسئول تمويل ، وسائقين رخصة أولى وثانية وثالثة ، وموظف استقبال ، وأخصائيين تمويل، ومسئول تعيينات، ومندوبين مبيعات وتوصيل، ومراقبين جودة ،وطباخين،وفنيين جميع التخصصات، ومشرفي إنتاج ، وأفراد أمن ، وعمال خياطة بكافة الاقسام ،وعمال انتاج ، وعمال نظافة، وتخصصات أخرى ..

وجاء في البيان أن النشرة تضم مجموعة من الوظائف لذوى همم بالمحافظات، وذلك لاستيفاء نسبة الـ ٥ ٪ من بين إجمالي عمالها من تلك الفئة ، برواتب مجزية، وذلك في إطار تنفيذ خطة" الوزارة" بحصر وتدريب وتشغيل ذوي الهمم خلال الفترة الحالية ، والزام المنشآت بتشغيل نسبة ٥٪ من إجمالي عمالها من ذوى القدرات الخاصة تنفيذا للقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ ،ولتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية بدمجهم في سوق العمل.. كما يُشار هنا إلى أنه في إطار خطة الدولة لمواجهة البطالة ،تقوم الوزارة من خلال الإدارة المركزية للتشغيل ومديريات العمل بالمحافظات بإستقبال طلبات راغبي العمل وترشيحهم على إحدى هذه الوظائف المعلن عنها، وإرسالهم إلى الشركات المعلنة عن تلك "الفرص"، إلى جانب تنظيم مُلتقيات توظيف بالمحافظات، ومتابعة فرص العمل التي تقدمها الشركات الخاصة..

ورغم التحديات العالمية، يُشار هنا إلى أن البطالة تراجعت في مصر من حوالي ١٣٪ عام ٢٠١٤،إلى أقل من ٧٪ الآن ،بسبب خطة الدولة في المواجهة،من خلال المشروعات العملاقة ،وتنفيذ برامج التدريب والتأهيل لسوق العمل،وكذلك مُلتقيات التوظيف بالتعاون مع القطاع الخاص،وغيرها من "استراتيجيات المواجهة".

رئيس اقتصادية قناة السويس : نعمل على توطين الصناعات المكملة لخفض تكلفة إنتاج الوقود الأخضر

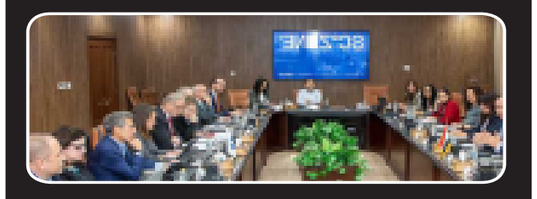

استقبل وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لـ قناة السويس، وفدا يضم عددا من أعضاء مجلس إدارة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، استكمالا للمباحثات التي قام بها مع الاتحاد الأوروبي ببروكسل، ضمن الوفد الاقتصادي المصري، للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة بالمنطقة الاقتصادية.

وتضمن اللقاء جولة تفقدية للوفد شملت زيارة لمصنع الشركة المصرية للصناعات الأساسية EBIC المتخصص في تصنيع الأمونيا اللامائية، ومصنع مصر للهيدروجين الأخضر الذي قام بتصدير أول شحنة أمونيا خضراء في العالم نوفمبر الماضي، وميناء السخنة الذي يشهد العديد من أعمال التطوير ليكون أهم ميناء على البحر الأحمر، بحضور عدد من القيادات التنفيذية بالهيئة.

وخلال الاجتماع قال «جمال الدين» إن فلسفة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس قائمة على التكامل بين الموانئ والمناطق الصناعية واللوجستية، من خلال ٤ مناطق صناعية تم تجهيزها ببنية تحتية قوية، و٦ موانئ بحرية تعمل على تيسير حركة المواد الخام والمنتجات من وإلى المناطق الصناعية، وتشهد أعمال تطوير مستمرة، كما أوضح أن كل هذه العوامل دعمت جاهزية المنطقة لاستقبال مشروعات الوقود الأخضر إلى جانب القطاعات الصناعية والخدمية المستهدف توطينها، وأشار إلى أن المنطقة الاقتصادية نجحت خلال ١٩ شهر في جذب ١٠٢ مشروع، ما يؤكد خطوات المنطقة الاقتصادية الجادة نحو خلق بيئة استثمارية جاذبة.

وأكد على أن الاتحاد الأوروبي يحتاج لدعم الدول المجاورة في مجال إنتاج الوقود الأخضر لتلبية احتياجات القارة الأوروبية، حيث إن وجود اتفاقيات الشراء يدعم تسريع وتيرة الإنتاج.

مصر والصين توقعان شهادة التسليم والاستلام لمركز تجميع واختبار الأقمار الصناعية

شهد مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، توقيع شهادة التسليم والاستلام لمركز تجميع واختبار الأقمار الصناعية الذي تم تنفيذه من المنح الصينية، حيث وقع الاتفاق رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، ووزير التجارة من الجانب الصيني.

وقالت رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في بيان إن المشروع يعد علامة فارقة في تاريخ العلاقات المصرية الصينية لاسيما في مجال نقل الخبرات وتبادل المعرفة، من خلال توقيع شهادة تسلم مشروع مركز تجميع وتكامل واختبار الأقمار الصناعية والذي تم تنفيذه لصالح وكالة الفضاء المصرية من خلال موارد المنح الصينية المقدمة للحكومة المصرية بمبلغ يعادل ٢١ مليون دولار، لافتة إلى أن المشروع يعد من أهم مشروعات التعاون الإنمائي بين مصر والصين.

وفي وقت سابق تم توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني بين وزارة التعاون الدولي والجانب الصيني تم بموجبها توفير منح صينية يقدر إجماليها بما يعادل ٩٢ مليون دولار لتنفيذ مشروعي القمر الصناعي مصر سات-٢ و مركز تجميع وتكامل واختبار الأقمار الصناعية.

وأوضحت وزيرة التعاون الدولي، أن المشروع ساهم بشكل إيجابي في نقل الخبرات الصينية في مجال تجميع واختبار الأقمار الصناعية للكوادر المصرية، وقد شهد المركز اضطلاع الفنيين المصريين والصينيين بالأعمال التقنية الخاصة بتجميع واختبار القمر الصناعي مصر سات٢ والذي إطلاقه بنجاح في ٤ ديسمبر ٢٠٢٣ من قاعدة تيوتشان الصينية.

وذكرت وزيرة التعاون الدولي، أن الدعم الصيني لبرنامج الفضاء المصري يمثل نموذجًا فريدًا لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات والتقنيات في مجال الاستشعار عن بعد بين الجانبين المصري والصيني، وذلك لضمان نقل الخبرات الصينية المتقدمة في هذا المجال إلى الكودار الفنية المصرية.

ونوهت السعيد، بأنه انطلاقا من تواجد مقر وكالة الفضاء الأفريقية في مصر، فإن الحكومة تتطلع إلى تعزيز التعاون مع الجانب الصيني في هذا المجال بما يتجاوز علاقتنا الثنائية مع الجانب الصيني، ليشمل ذلك التعاون المزيد من الدول الأفريقية لتعزيز تبادل المعرفة وأفضل التقنيات بين مصر والصين والدول الأفريقية.

وكانت وزيرة التعاون الدولي، قد شهدت مراسم إنهاء أعمال تجميع واختبار القمر الصناعي (Misr Sat ٢) بالتعاون مع الجانب الصيني، خلال يونيو الماضي، بمقر وكالة الفضاء المصرية، بحضور السفير الصيني بالقاهرة ليو ليكيانج، والدكتور شريف صدقي الرئيس التنفيذي لوكالة الفضاء المصرية، والمدير المالي لشركة CASC الصينية إلى جانب لفيف من ممثلي دولة الصين والحكومة المصرية.

وشهد مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، خلال اكتوبر الماضي، توقيع رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، ولو تشاو هوى، رئيس الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي، أول مذكرة تفاهم من نوعها لتعزيز التعاون مع الصين في مجال مبادلة الديون من أجل التنمية، وذلك على هامش فعاليات الدورة الثالثة لمنتدى الحزام والطريق.

داليا احمد

رئيس الوزراء يشهد مراسم توقيع برنامج منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» في مصر

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، يوم أمس السبت، مراسم توقيع البرنامج الإطاري لنطاق عمل منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" في مصر، وذلك بحضور شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي.

ووقع على إطار عمل البرنامج كل من: السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والدكتور عبدالحكيم الواعر، المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، والممثل الإقليمي لمنطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا.

يأتي برنامج عمل منظمة "الفاو" في مصر بما يتماشى مع مجالات العمل ذات الأولوية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة «UNSDCF»، وبما يدعم الحكومة في تحقيق أهدافها التنموية، ويتواكب مع الاستراتيجيات القطاعية وخطط العمل والمنصات الوطنية والمبادرات الرئاسية مثل: رؤية مصر ٢٠٣٠، واستراتيجية مصر للتنمية الزراعية المستدامة «SADS-٢٠٣٠»، والاستراتيجية الوطنية للغذاء والتغذية "٢٠٢٢ - ٢٠٣٠"، ومنصة مصر الوطنية لبرنامج محور العلاقة بين المياه والغذاء والطاقة - برنامج "نُوَفِّي"، واستراتيجية مصر الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، ومبادرة "حياة كريمة"، وغيرها.

وأشاد وزير الزراعة بالتعاون الوثيق بين مصر ومنظمة "الفاو"، مشيرا إلى أنه يتم التنسيق مع المنظمة بشكل دائم بشأن إطار عملها في مصر كل ٥ سنوات، بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالدولة، مؤكدا أن برنامج عمل "الفاو" في مصر خلال الفترة القادمة يتوافق مع متطلبات الدولة ذات الصلة بتحقيق الأمن الغذائي.

وأشار القصير، إلى أن الميزانية التقديرية للبرنامج في مصر تبلغ حوالي ٧١ مليون دولار، تتضمن تقديم الدعم الفني للأنشطة المرتبطة بقطاع الزراعة مثل: أنشطة تطوير الري الحقلي، ودعم صغار المزارعين، وزراعة قصب السكر، واستنباط البذور النباتية عالية الإنتاجية والمقاومة للتغيرات المناخية، ودعم المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، وإدارة المخلفات الزراعية، وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي، وتطوير السياسات الزراعية، ودعم منظومة سلامة الأغذية والصحة النباتية، ودعم المشروعات المتعلقة بالزراعة الذكية مناخيا والتنوع البيولوجي، إلى جانب تقديم الدعم الفني في حالات الطوارئ، مثل: تفشي الأوبئة بين الحيوانات، ومكافحة بعض الآفات الزراعية.

إنشاء ممر لوجستي يربط ميناء صحار بالموانئ العربية عبر مصر ويصل إلى الصين

خالد حنفي

أكّد الدكتور خالد حنفي، أمين عام اتحاد الغرف العربية، خلال كلمته في افتتاح أعمال «منتدى استثمار صحار» الذي عقد في صحار – سلطنة عمان، أنّ «اتحاد الغرف العربية الذي يعدّ الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي يدعم رؤية سلطنة عمان ٢٠٤٠ والمبادرات الاستراتيجية في صحار لنبدأ هذه المرحلة معا من النمو والتعاون والنجاح».

وأوضح «حنفي» أنّ «صحار» تتمتع بموقع استراتيجي في قلب مسارات التجارة العالمية، على مقربة من الأسواق المزدهرة، حيث ينبض ميناؤها البحري العميق بالنشاط البحري، بينما تعجّ منطقتها الحرة الصناعية بطاقة الابتكار. ويجعل هذا الموقع الاستراتيجي إلى جانب البنية التحتية ذات المستوى العالمي والحكومة الداعمة من صحار ملاذا استثماريا لا مثيل له.

ونوّه الأمين العام إلى أهمية ربط ميناء صحار بالموانئ العربيةفي سبيل إنشاء ممر لوجستي يبدأ من مصر ويصل إلى الصين مرورا بدول الخليج العربي.

وقال: «ترسم الإحصاءات صورة مقنعة لهذا التطور حيث شهدت صحار نموا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ ٪ سنويا، وجذبت أكثر من ١٥ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر هذا النمو بمثابة ثمرة استراتيجية وضعت بعناية تركز على سياسات صديقة للمستثمرين والالتزام بالتميّز».

ولفت إلى أنّ السياسات الحكومية لسلطنة عمان جعلت من صحار وكل مدن ومناطق السلطنة أرضا خصبة للاستثمار. إذ أنّ الإعفاءات الضريبية ومزايا الرسوم الجمركية والسماح بالملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ ٪ في العديد من القطاعات تعتبر حوافز مشجعة على الابتكار والتوسع والازدهار، والسياحة المصرية لحظة بلحظة، كما ستوفر معلومات ودراسات للقطاع السياحي المصري عن اتجاهات السفر لدي السياح.

وأشار إلى أنه خلال العقد المقبل لن تكون هناك سياحة دون تكنولوجيا، لافتا إلى أن رأس المال المصدر للمنصة يبلغ نحو ٦٠٠ مليون جنيه، على أن تكون تكلفة المرحلة الأولى من المنصة ٢٠٠ مليون جنيه.

من جهته، قال الدكتور حسام درويش، رئيس الاتحاد الأفروآسيوي للتنمية والسياحة والتكنولوجيا الرئيس التنفيذي للشركة المصرية صاحبة مشروع إطلاق المنصة السياحية المصرية للحجز الإلكتروني "ميوز"، إن تلك المنصة تم إطلاقها بهدف وطني وهو دعم الإقتصاد المصري، فضلا عن التسويق السياحي لمصر في العالم ، موضحا أن المنصة ستكون وسيط بين مقدمي الخدمات السياحية من فنادق وشركات سياحة وغيرها مع السياح من مختلف دول العالم.

وأضاف أن المنصة ستركز فور انطلاقها على السوقين المصري والعربي، لافتا إلى أن المنصة مصممة بأعلي مستوي أمان، كما أنها تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي وأخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذا الإطار، لافتا إلى أن المنصة ستنظم مسابقات وجوائز تحفز السياح على زيارة مصر.

إطلاق أول منصة مصرية للحجز السياحي الإلكتروني .. تستهدف ٣٠ مليون سائح في ٢٠٢٨

تم إطلاق أول منصة مصرية وعربية متكاملة لحجوزات السفر الإلكتروني وذلك خلال مؤتمر صحفي عقد الأسبوع الماضي بأحد فنادق القاهرة تحت رعاية السفير أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير السياحة والآثار أحمد عيسى.

وقال بشري غالي رئيس مجلس إدارة شركة ميوز للتنمية السياحية مالكة المنصة المصرية السياحية، إن منصة "ميوز" السيا

الوزراء: دخول ٥٢٠ مليون دولار لوزارة قطاع الأعمال من صفقة «الفنادق»

أعلن مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء تسلم وزارة قطاع الاعمال العام ٥٢٠ مليون دولار للوزارة، من صفقة "الفنادق" التي تم الإعلان عنها مؤخراً.. وقال مدبولي في بيان ، إن الوازرة ستستلم قريبًا باقي المستحقات الدولارية.

وفي ديسمبر الماضي، شهد رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي مراسم توقيع الاتفاقيات النهائية لعملية الاكتتاب على ٧ فنادق تاريخية بالشراكة بين "صندوق مصر السيادي" وشركة "إيجوث" وشركة "مجموعة طلعت مصطفى القابضة"، وذلك بحضور هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ومحمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام.

الأسعار والتضخم وحوافز الاستثمار علي مائدة الحوار الاقتصادي

4 أيام من المناقشات الساخنة في الجلسات المتخصصة بالحوار الوطني بحضور ممثلي الحكومة والمتخصصين

خبراء : فرصة للتوافق وطرح حلول لتنمية وتعميق الصناعة وإنهاء مشكلات و زيادة العوائد الدولارية

علي مدار ٤ أيام من الأسبوع الماضي، عقد مجلس أمناء الحوار الوطني جلسات متخصصة للمحور الاقتصادي، وذلك بحضور ممثلي الحكومة والوزارات المعنية والخبراء والمتخصصين، لبحث عدد من القضايا الاقتصادية العاجلة، ووضع " روشتة خبراء " للتعامل معها .

وعلى مدار جلسات الحوار الاقتصادي، شارك عدد من الوزراء من بينهم أحمد عيسى وزير السياحة والآثار، والسيد محمد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، و الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتورة نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، والدكتور خالد عبد الغفار وزير الصحة والسكان، والدكتور أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ودارت الجلسات على مدار أربع أيام في المحاور التالية: التضخم وغلاء الأسعار-الدين العام وعجز الموازنة - أولويات الاستثمارات العامة وسياسة ملكية الدولة- العدالة الاجتماعية.

موضوعات مهمة

جاء على رأس الموضوعات التى الحوار الاقتصادي للنقاش فى جلساته التى عقدت فى اليوم الأول ، قضايا السيطرة على غلاء الأسعار وسبل التحكم فى معدلات التضخم والرقابة على الأسواق وحماية المستهلك وتشجيع المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والمعوقات والتحديات التى تواجه الإنتاج والتصدير واستراتيجية الدولة فى توفير النقد الأجنبي والمعوقات والتحديات التى تواجه قطاعى الصناعة والسياحة.

وناقشت جلسات الحوار الاقتصادي أيضا كيفية استغلال الموارد المتاحة من البنية التحتية لقطاعى الصناعة والسياحة وأهمية قطاع الزراعة "إنتاج حيوانى- نباتى – مبيدات -الأراضى الزراعية" فى الاقتصاد المصرى، وأهمية التصنيع الزراعي وأهميته فى التصدير والمعوقات والتحديات التى تواجه قطاع الزراعة فى الإنتاج والتحديات التى تواجه التصدير الزراعي وكيفية استغلال الطاقات وأدوات السياسة النقدية من بينها سعر الصرف والفائدة وسبل زيادة الحصيلة الدولارية والنقد الأجنبي.

مناقشات اليوم الثاني

ناقش الحوار الاقتصادي في اليوم الثاني من جلساته المتخصصة قضايا وإشكاليات شمولية الموازنة والمالية العامة، وموقف الهيئات الاقتصادية والخدمية وموقعها داخل الموازنة العامة للدولة، وموقف التشريعات والقوانين ذات الصلة بالهيئات العامة والاقتصادية والخدمية وسياسة الايرادات العامة والسياسة الضريبية، كما ناقشت كيفية إدارة الدين الخارجي وتأثيره على الدولة من مختلف الأوجه، كما دارت الجلسات أيضا حول إعادة هيكلة الدين العام وتطوير وتشجيع الأسواق الجديدة وتوسيع القاعدة الضريبية وموقف السندات التى تطرحها وزارة المالية وموقف تطبيق قواعد الحوكمة على مؤسسات الدولة وكيفية تعزيز إيرادات الدولة والاستفادة منها وتجنب مخاطر عدم استقرار السوق وآليات الرقابة الضريبية ومنظومة الفاتورة الالكترونية واستغلال الأصول المتاحة لزيادة الفرص الاستثمارية.

الانفاق الاستثماري في اليوم الثالث

من الموضوعات التي كانت على رأس جلسات الحوار الاقتصادي في اليوم الثالث ترشيد الإنفاق الاستثماري العام وكيفية رفع كفاءة الاستثمارات العامة في ضوء ترشيدها، ودور الأجهزة التنظيمية خاصة المرفقية وأهمية النظر في هيكلة الهيئات الاقتصادية وآليات تيسير وحوكمة الخدمات المقدمة للمواطنين وآليات تقييم الاستثمارات العامة وتحسين كفاءتها، وحدود دور الدولة في الاقتصاد والمشروعات وتأثير وثيقة ملكية الدولة والسياسات التجارية.

كما ناقشت الجلسات آليات الاهتمام بالقطاع الصناعي وتوطين الصناعة ودور الدولة في الفترة الراهنة في تطوير الاقتصاد من حيث الإدارة والحوكمة والاستراتيجية العامة للنهوض بالاقتصاد وتشجيع الحكومة على مراجعة وثيقة سياسة ملكية الدولة بشكل يكفل نوع من الاستقرار لها وبدائل تمويل التنمية وكيفية رفع كفاءة أسواق المال وتنميته وموقف حركة رؤوس الأموال الساخنة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وإشراك القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية.

جلسات اليوم الرابع

ناقش الحوار الاقتصادي فى جلساته المتخصصة باليوم الرابع ، برامج الحماية الاجتماعية وسياسات العمل فى ملف الأجور والمعاشات وأوضاع العمالة غير المنتظمة والتأمين الاجتماعي وحق كل مواطن مصري فى الحصول على تعليم جيد يضمن مبدأ تكافؤ الفرص وسبل التوسع فى منظومة التأمين الصحي الشامل وضمان الرعاية الأولية لكافة المواطنين بالمجان ومؤسسة حياة كريمة وتعظيم دورها لتحقيق استفادة أكبر للمستحقين وهيكلة منظومة العدالة من خلال التحديث الدائم للسياسات الضريبية والتأكيد على دور المجتمع الأهلى للتمكين الاقتصادى والاجتماعي للمواطنين وبحث التحديات والفرص التى تواجه منظمات المجتمع الأهلى والخيرية.

تخارج الدولة

من بين القضايا المهمة التي ناقشها الحوار الاقتصادي ، موضوع "دور الدولة في الاقتصاد" ، وبحسب النائبة مها عبدالناصر، ممثلة الحزب المصري الديمقراطي، فإن الجلسة شهدت نقاشا حول التوصيات التي خرجت من المرحلة الأولى وجدية تخارج الدولة لقطاعات بعينها، مشيرة إلى ضرورة أن يشعر المستفيد بجدية حقيقة للتخارج تشجيعا له للشراكة والاستثمار في هذه القطاعات.

وأشارت عضو مجلس النواب في تصريحات لها إلى أن مداخلتها تضمنت ضرورة أن تحدد الدولة بشكل معلن وجدول زمني القطاعات التي ستتخارج منها، وجدول زمني للأطروحات، ومن ثم ينفتح السوق مجددا لاستقبال مستثمرين ، وأوضحت أنه من الضروري وجود جدية حقيقية في هذا الأمر ليعطي ثقة للمستثمرين للدخول في السوق المصري.

كما قالت إنها شددت في حديثها خلال الجلسة على ضرورة أن تكون الدولة مسئولة عن الصحة والتعليم، وتنظم الدولة هذه العملية لمنع احتكار المجالين بحيث تذهب هذه الخدمات للمواطنين بأسعار يمكنهم تحملها ودفعها.

وأضافت أن الجلسة شهدت تساؤلات عن اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط الموحد، حيث أشار ممثل الحكومة في هذا الصدد بقرب الانتهاء منه، على حد قولها ، وأوضحت أن الجميع طالب بضرورة أن تكون الدولة منظمة ومشجعة للاستثمار لا منافسة.

الجلسة التي عقدت بمقر الأكاديمية الوطنية للتدريب، صدر عقبها بيان يشير إلى أن المناقشات تمحورت حوّل تأثير وثيقة ملكية الدولة، والسياسات التجارية، وأيضا آليات الاهتمام بالقطاع الصناعي لتطوير المنتج المحلي من حيث الكفاءة وتوطين الصناعة وتحسين كفاءة الأيدي العاملة، بالإضافة إلى دور الدولة في الفترة الراهنة في تطوير الاقتصاد من حيث الإدارة والحوكمة والاستراتيجية العامة للنهوض بالاقتصاد.

وتناولت الجلسة تشجيع الحكومة على مراجعة وثيقة سياسة ملكية الدولة بشكل يكفل نوع من الاستقرار، وفي ذات الوقت يسمح لها بتبني التغيرات والتطور الحادث في المجتمع مع تحديد جدول زمني لذلك، بحيث تتعامل مع دور الدولة في الاقتصاد كمالك ومنظم وصانع سياسات وقواعد عمل في إطار ما هو معمول به في الدول، التي حققت نجاحًا تنمويًا.

جاء ذلك بحضور الدكتور أحمد جاد كمالي، نائب وزيرة التخطيط للتنمية الاقتصادية، وأسامة الجوهري مساعد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وعدد من ممثلي الوزارات المختلفة والمتخصصين والخبراء المعنيين للتوصل إلى مقترحات وتوصيات قابلة للتنفيذ تحقق نتائج سريعة لصالح المواطنين.

فرصة للتوافق

من جانبه ، أكد الدكتور المهندس محمود محسن عضو الغرفة الهندسية، أن الحوار الوطني يمثل فرصة للتوافق حول حلول لتنمية وتعميق الصناعة وإيجاد مخرجات وحلول لبعض المشاكل والتحديات التي تواجه التصدير والتصنيع من أجل التصدير بوصفها الجزء الأكبر حاليا في مشاكل الصناعة الوطنية خاصة وأن الصناعة والتصدير محاور أساسية في زيادة العوائد الدولارية.

وأضاف أن هناك تأثيرات إيجابية للأزمة الحالية لأنها فتحت الباب أمام مزيد من التركيز على مشكلات الصناعة خاصة ضرورة تسريع الإجراءات الخاصة بتأسيس المصانع والرخص الصناعية وإتاحة الأراضي الصناعية وتسريع المعاينات للمصانع الجديدة من قبل التنمية الصناعية إضافة إلي حل سريع لتأخر الدورة المستندية لدى هيئة التنمية الصناعية.

وشدد على أن توفير بضائع ومدخلات إنتاج مصنعة في مصر يحد من الطلب جزئيا على الدولار بهدف الاستيراد وهو ما يساهم في ضبط الميزان التجاري لمصر خلال السنوات القليلة القادمة خاصة وأن الصناعة أيضا مسئولة عن توفير قرابة ٣٥ مليار دولار سنوياً كحصيلة الصادرات، وهنا يجب التركيز على ضرورة توفير حوافز جديدة بأي شكل لجذب الصناعات المغذية والمكملة للصناعة المصرية وهنا لا نتحدث عن جذب استثمارات مباشرة فقط في مجالات توفير المنتجات ولكن في مجال توفير الخامات المستخدمة في عملية التصنيع

ولفت الى أن الصادرات لابد أن ترتكز على زيادة الصادرات غير التقليدية وتشجيع الصناعات التي يمكنها المنافسة فى الأسواق العالمية والعمل على جذب الاستثمارات، بالإضافة إلى تعميق التصنيع المحلى لما تملكه مصر من سوق محلى كبير وهنا يجب أن نتوقف أمام الصعوبات التي تواجه عملية التصدير فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية والدورة المستندية وحجم الأوراق المطلوبة التي تجعل هناك صعوبة في دخول مصدرين جدد لمنظومة التصدير.

ولفت الدكتور كمال الدسوقي عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات، أن الحد من الطلب على الدولار هو الطريق الذي يمكن من خلاله ضبط الميزان التجاري للبلاد، مضيفا :"وهذا يحدث بزيادة الصادرات والحد من الاستيراد وهذا يفتح الباب أمام فكرة تعميق التصنيع المحلي، والحكومة في هذا الملف عملت على عدة حوافز لكننا بحاجة إلي مزيد من الإجراءات والحوافز التي من شأنها اختصار الوقت والجهد على المصنعين والمصدرين».

وأكد الدسوقي أن هناك اهتمام واضح من الرئيس السيسي بالصناعة المحلية والصناعات ذات القيمة المضافة الكبيرة للاقتصاد الوطني، مشيرا الى أن هناك قرارات مثل الإعفاء من الضريبة داعمة للقطاعات الإنتاجية بشكل واضح.

وأضاف أن توجيهات الرئيس بالإعفاء من كافة أنواع الضرائب، عدا ضريبة القيمة المضافة، حتى ٥ سنوات، للمشروعات الصناعية التي تستهدف صناعات استراتيجية يعبر عن فهم واضح لاحتياجات الصناعة الوطنية كما أنه مؤشر لدعم الرئيس للصناعات المختلفة وكذلك يساهم في ملف تعميق التصنيع المحلي .

ولفت الى أن تعميق الصناعة الوطنية ودعم الإنتاج ودعم الصادرات تبدأ جميعها من "المصنع" فالعمل على تخفيف أعباء الصناعة يساهم في خلق المناخ الملائم لزيادة الإنتاج والصادرات وتوفير الوظائف وخلق عملة صعبة من خلال زيادة الصادرات وفتح الأسواق الجديدة، مؤكدا أن القطاع الصناعي كان يدفع عدة أنواع من الضرائب حيث يدفع المصنع ضريبة الدمغة وضريبة المرتبات وضريبة الدخل العام وخصم ١٪ أرباح تجارية وصناعية، لذلك جاءت الإعفاءات الضريبة بداية مهمة في ملف دعم الصناعة .

وأشار إلي أن المصانع في حاجة إلي السيولة المالية لدفع جزء من التكاليف الإنتاجية والتي قفزت بصورة ملحوظة منذ بداية جائحة فيروس كورونا وصولا إلي الحرب الأوكرانية الروسية التي تسببت في ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسب تجاوزت ٦٠٪، الأمر الذي خلق بعض الأعباء أمام القطاع الإنتاجي ومع إزالة هذه التحديات وتوفير احتياجات الصناعة من الخامات الإنتاجية ورفع جزء من الأعباء الضريبة عن الصناعة فإن ذلك يخلق مناخ ملائم للخروج من الأزمة الحالية.

محمد محيي الدين

مكاسب فورية لصفقة «رأس الحكمة»

تعزيز تأثير الحصيلة الدولارية وتراجع أسعار الذهب .. خبراء يؤكدون أهمية استقرار السياسة النقدية بالتزامن مع تشديد الرقابة على الأسواق

هبوط أسعار السيارات المستعملة بنسبة 15% في السوق المصرية .. وتوقعات باستمرار الانخفاض مع ثبات أسعار الصرف

حققت اتفاقية الشراكة الاستثمارية الضخمة ، التي وقعتها مصر مع الإمارات ، في الأسبوع قبل الماضي ، لتطوير مدينة رأس الحكمة بالساحل الشمالي الغربي، أصداء واسعة لدورها في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية التي تواجهها مصر، حيث كان لها تأثير فوري على الاقتصاد، وكان ذلك واضحا في انهيار السوق السوداء للعملة الأجنبية، مع تراجع أسعار الذهب، الأمر الذى طرح تساؤلات حول آليات تعظيم الاستفادة من التدفقات الدولارية التي تتضمنها الاتفاقية بحيث يصبح لها تأثير مباشر على المواطن البسيط.

وتعليقا علي ذلك ، أكد الدكتور ماجد عبد العظيم، أستاذ الاقتصاد وخبير الاستثمار، أن صفقة مشروع رأس الحكمة أحد أهم صفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وذلك من حيث حجمها وتوقيتها أيضاً حيث تأتى في توقيت هام وتوفر موارد دولارية كبيرة للاقتصاد المصري، وبالتالي تساهم في علاج جزء من مشكلة وفرة الدولار، وكذلك سعر صرف الدولار مقابل الجنية المصري في السوق الموازى مما يساعد على المساهمة في حل أزمة تعدد أسعار صرف الدولار.

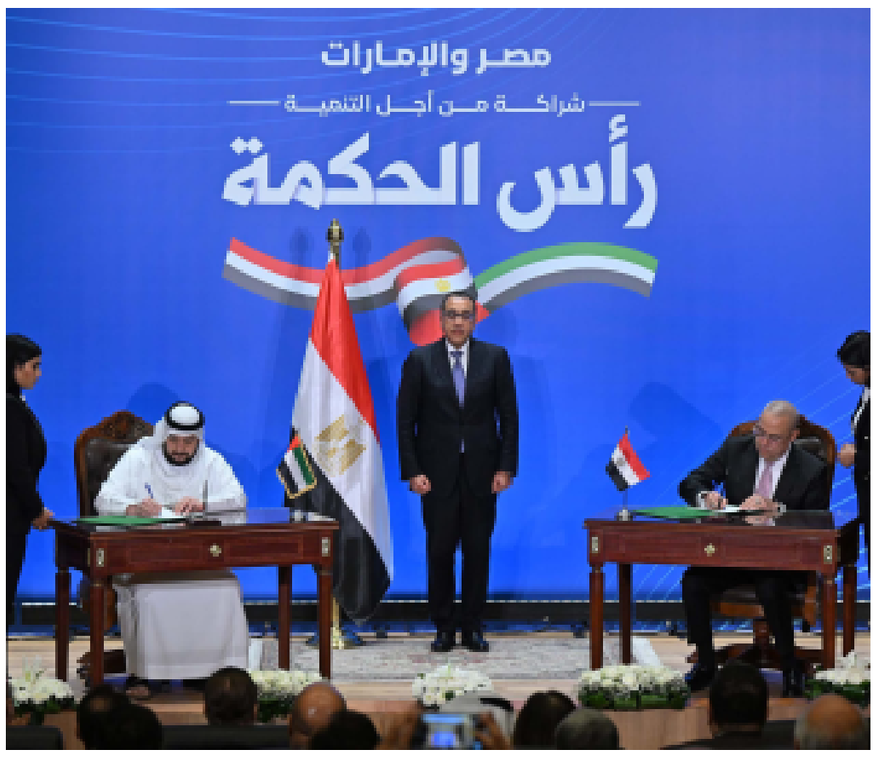

وقال "عبد العظيم" إن الصفقة تساهم أيضاً في توفير فرص عمل ومن ثم تخفيض معدل البطالة، وتؤدى إلى تحسين مستوى معيشة العاملين في هذه الوظائف وأسرهم، كذلك تنمية سياحية وعمرانية ومشروعات استثمارية وصناعية بالمنطقة بالإضافة إلى إنشاء مطار وميناء ومرسى عالمى لليخوت.

وبشأن تحقيق أقصى استفادة من الحصيلة الدولارية لمشروع رأس الحكمة، حتى يصبح لها تأثير مباشر على المواطنين، أشار الخبير الاقتصادى إلى ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد وأيضا الاستفادة من هذه الصفقة في قطاع الصناعة المصرية بتوفير المواد الخام والمنتجات المصرية اللازمة لهذه المشروعات وبالتالي ضخ المزيد من الاستثمارات في القطاع الصناعي المصري الهام جدا للتنمية، مما ينعكس بتأثير مباشر على المواطن من حيث توافر فرص عمل كبيرة وتحسين مستوى معيشة المواطنين بصفة عامة بتطوير الصناعات المصرية مما يؤدى إلى تحسن أداء الاقتصاد المصري وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري.

قطاعات إنتاجية

و قال الدكتور كريم عادل، رئيس مركز العدل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، إن الحصيلة الدولارية الضخمة من استثمارات "رأس الحكمة" تضع الحكومة المصرية في مسئولية كبيرة أمام الاقتصاد والمواطن، فالأمر يحتاج خطة واضحة ومُعلنه لآلية إدارة وتوجيه هذه الحصيلة الدولارية بما ينعكس بالعائد على المواطن المصري في المقام الأول، باعتباره هو الذى عانى الكثير خلال السنوات السابقة، مؤكدا أن الرئيس عبدالفتاح السيسي البطل الحقيقي في مواجهة التحديات بداية من برنامج الإصلاح الاقتصادي وصولا إلى الأزمات العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري.

وأضاف "عادل"، أن التأثير والأثر المباشر لهذه الحصيلة الدولارية من رأس الحكمة على الاقتصاد والمواطن ، يتوقف على كيفية تعامل الدولة معها وآلية إدارتها ورفع درجة كفاءة الإنفاق منها، فهناك أولويات تتمثل في متطلبات واحتياجات المستوردين والأفراد خلال المرحلة الحالية، فإذا تم توفير المتطلبات الدولارية للشركات والأفراد ستتراجع السوق الموازية بصورة كبيرة، ولكن إذا لم يتم سرعة التوفير واستدامته بالبنوك المصرية ستعود السوق الموازية إلى ما كانت عليه وقد يزيد، وهو ما ينعكس سلباً على المواطن آنذاك.

وأكد الخبير الاقتصادي، على ضرورة أن تقوم الدولة المصرية باستغلال هذه الحصيلة الدولارية في دعم قطاعات إنتاجية وصناعية وزراعية لتحقيق الأمن الغذائي والصناعي، وهو ما يحقق استفادة حقيقية من تلك الحصيلة، فدعم التصنيع المحلى ومدخلات الإنتاج وتخفيف الأعباء على المستوردين بدايةً من فتح الاعتماد المستندي وصولاً إلى الإفراج الجمركي يساهم في دعم الإنتاج بصورة مباشرة، وتنخفض تكلفة السلع والمنتجات النهائية المستوردة بصورة غير مباشرة حيث تنخفض رسوم وتكاليف الاستيراد ومن انخفاض أسعارها في الأسواق، وهو ما ينعكس كلياً على معدل التضخم الذى يُعد أكثر ما يشغل المواطن المصري ويؤثر في حياته ومعدلات ادخاره.

كما أكد عادل علي ضرورة تشديد الرقابة على الأسواق خلال المرحلة القادمة، كونه ضرورة مُلحة لضمان انعكاس انخفاض سعر الدولار الأمريكي على أسعار السلع الاستراتيجية والأساسية لحياة المواطن، حتى لا تظل عبارة (هذه السلع مستوردة بالسعر المرتفع للدولار هى الدارجة والمتداولة من التجار) ومن ثم لا يستفيد المواطن من خطوات الحكومة ومساعيها الجادة في تخفيف الأعباء عنه.

وتابع: "يجب ألا نغفل أن الدولة المصرية لديها العديد من الالتزامات المالية واجبة السداد تجاه المؤسسات المالية الدولية، وهذه الالتزامات لها الأولوية في السداد باعتبارها ديون سيادية مستحقة والوفاء بها يطمئن المؤسسات الدولية والمستثمرين الأجانب في التعامل معنا».

سياسة نقدية

بدوره ، أكد الدكتور مصطفى أبو زيد، مدير مركز مصر للدراسات الاقتصادية، أن آثار الصفقة الاستثمارية الكبرى التي تم توقيعها بين مصر والإمارات سيكون لها تداعيات إيجابية على معدل التضخم خلال الفترة القصيرة المقبلة بعد استلام الدفعة الأولى من الصفقة، مشيرا إلى أنه سيتم استخدامها في مجابهة عدم استقرار سعر الصرف وبالتالي انعكاس ذلك على مستوى الأسعار.

وأشار إلي ضرورة أن تقوم الحكومة بتشديد الرقابة والمتابعة على الأسواق لمنع أى ممارسات احتكارية أو مبالغة في الأسعار، مؤكدا أنه إذا تم هذا بالتوازي مع السياسة النقدية سيكون له أثر ايجابى يشعر به في الوفاء بالتزاماته اليومية، خاصة الصفقة ستساهم في زيادة في حجم العوائد الاقتصادية، وتوفير الحصيلة الدولارية مما يدعم قوة الجنيه أمام الدولار إلى جانب القضاء على مشكلة سعر الصرف والقضاء على السوق الموازية.

وقال "أبوزيد" إن مشروع رأس الحكمة سيساهم أيضا فى زيادة الناتج المحلى الإجمالي عبر مشاركة القطاع الخاص المحلى فى عمليات الإنشاء ، وبالتالي زيادة الطلب على مواد البناء وباقى الصناعات المكملة فيما يخدم زيادة مساهمة قطاع الصناعة فى النمو الاقتصادي، والذى بدوره يوفر ملايين من فرص العمل المباشرة وغيرة المباشرة بما يساهم فى تراجع معدل البطالة وتحقيق مستهدفات السياسة الاقتصادية الكلية.

وأشار الخبير الاقتصادي إلي أنه من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة صفقات أخرى، خاصة أن هذه الصفقة تعكس ثقة المستثمرين فى قوة الاقتصاد المصري ومؤسسات الدولة، وهو مؤشر جيد جدا لتعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية بما يعزز من مرونة الاقتصاد المصري.

تغيير شكل الاقتصاد

كان المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء ، المستشار محمد الحمصاني، قال في تصريحات له إن مشروع تنمية مدينة رأس الحكمة، هو مشروع تنموي ضخم باستثمارات تبلغ ٣٥ مليار دولار، وتصل الاستثمارات المتوقعة جراء تنفيذ المشروع على السنوات المقبلة إلى ١٥٠ مليار دولار.

وأضاف : المشروع يُوفّر سيولة نقدية ضخمة لمصر، وبما يمكن الحكومة بالتعاون مع البنك المركزي من ضبط سوق الصرف الأجنبي في مصر وضبط سعر الصرف ، وشدد على أن توافر العملة الأجنبية، يساعد الدولة المصرية في الوفاء باحتياجاتها في الطلب على النقد الأجنبي من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الـ٣٥ مليار دولار منها ١١ مليار دولار كانت وديعة إماراتية لدى البنك المركزي المصري سوف يتم تحويلها على قسطين إلى الجنيه المصري لاستخدامها في تمويل المشروع، وبالتالي سيتم خصمها من الديون التي كانت قائمة على الدولة.

كما أكد المتحدث باسم الحكومة على أن ضبط سعر الصرف سيؤدي إلى القضاء على السوق الموازية، وكذلك ضبط أسعار عديد من السلع، خاصة السلع التي تتضمّن مكوّنًا أجنبيًا وبالتالي سينعكس ذلك إيجابيًا على أسعار السلع وجميع مكونات ومدخلات الإنتاج.

وقال مدير مركز رؤية للدراسات الاقتصادية، بلال شعيب، إنه مع شح العملة في الفترة الماضية ظهرت على السطح عملية الدولرة بشكل كبير في ظل رغبة المواطنين في الحفاظ على قيمة مدخراتهم من آثار التضخم، حيث نتج عن ذلك تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو ما دفع مؤسسات التصنيف الدولية إلى خفض تصنيف مصر الائتماني ، وهذا ما أثر على قدرة الدولة في تدبير تمويل قصير أوحتى متوسط الأجل لتلبية احتياجات الدولة من الدولار ولتغطية العجز الموجود في الموازنة.

وأضاف شعيب أن هذا الاستثمار المباشر في مصر سيدعم الدولة بسيولة مالية تبلغ ٢٤ مليار دولار، هذا يأتي بالتزامن مع استحقاقات الدائنين على مصر خلال ٢٠٢٤ والمقدرة بنحو ٣٢,٨ مليار دولار والتي تعادل نحو ٢٠ بالمائة من إجمالي الديون الخارجية للبلاد، ديون متوسطة وطويلة الأجل مستحقة خلال ٢٠٢٤.

وتوقع شعيب أن يتم رفع التصنيف الائتماني لمصر خلال الفترة المقبلة، إذا ما أضفنا إلى ذلك إتمام صفقة صندوق النقد الدولي، بالتالي فإن الاقتصاد بهذه الصفقة قد حصل على ما يسمى بـ "قبلة الحياة" من جديدة.

سيارات مستعملة

كانت العديد من القطاعات شهدت تأثيرات فورية لصفقة « رأس الحكمة » ، وبين هذه القطاعات سوق أسعار السيارات المستعملة ، حيث هبطت الأسعر بنسبة ١٥٪ ، بحسب خبراء ومتابعين ، فيما توقع خبراء استمرار الانخفاض مع ثبات أسعار الصرف .

وقال المهندس خالد سعد أمين عام رابطة مصنعي السيارات في تصريحات له إن هناك انخفاضا كبيرا فى أسعار السيارات المستعملة منذ الإعلان عن صفقة مشروع "رأس الحكمة" لأنها ستؤثر بشكل إيجابي على كافة الأصعدة، وخاصة قطاع السيارات ليجد المواطن المصري نتائج ملموسة فى الفترة من شهرين إلى ٣ أشهر تقريبًا بشكل عام.

وأضاف "سعد" أن مشروع " رأس الحكمة " يوجه رسالة للعالم أجمع أن الدولة المصرية فى أمان واستقرار ودولة جاذبة للإستثمارات المختلفة ، موضحا أن هذا المشروع جاء فى توقيت جيد جداً، وسيؤثر على أسعار العملة وتحديدًا الدولار ليس فقط من خلال هبوط أسعار الصرف، وإنما الهدف الأسمى هو تثبيت أسعار الصرف حتى ننتهى تمامًا من مسألة السوق الموازي الذى بطبيعة الحال يؤثر على الاستثمار وانعكاساته على العملة واستقرار الأسعار محليًا سيكون خلال الفترة من شهرين إلى ثلاثة.

وعن وجود تأثير مباشر على أسعار السيارات، أوضح "سعد"، أن هذا المشروع الضخم كان له بالفعل تأثير ملحوظ، ظهر فى " السيارات المستعملة " أولا بنسبة ١٥٪ ، أما السيارات الجديدة فستهبط أسعارها نسبيا طبقا للتسعير الجديد والمستقر للدولار فى فترة من ٣- ٤ شهور تقريبا.

وأوضح أن صدى هذا المشروع العملاق سيظهر على الصناعة المصرية من خلال توطين صناعات عدة أبرزها "صناعة السيارات" بشكل كبير، وسيكون أيضا تأثير أكبر مع تطبيق اتفاقية "بريكس" التى ستؤدى إلى وجود تطور أسرع الهدف منه التصدير بداية من ٢٠٢٥.

كذلك أكد منتصر زيتون عضو الشعبة العامة للسيارات بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن قطاع مكونات الانتاج وقطع الغيار هما أكبر مستفيدان مما يحدث مؤخراً من سيولة ومرونة عقب الإعلان عن الإفراج عن السلع الأساسية بالموانئ ، أما قطاع السيارات المستعملة فهم مرتبط بأسعار السيارات "الزيرو" وخاصة التأثير يتضح بشكل مباشر بنسبة من ٥ إلى ١٥ ٪ تقريبا، مشيرا إلي أن ذلك يمثل فرق "الأوفر برايس" في الماركات الحديثة مؤخرًا، أما قطاع " المستعمل " للسيارات القديمة أكثر فقد انخفضت أسعاره بنسبة ٥٪ تقريبا.

وأضاف "زيتون" أنه يتوقع أن تشهد الفترة القادمة انخفاضا نسبيا لكافة المنتجات، موضحا أن بعض الوكلاء لن يستجيبوا للانخفاض بل يدرسون حاليا عمل زيادات جديدة على بعض الماركات.

وقال الدكتور نور الدين درويش نائب رئيس شعبة السيارات بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن أسعار سوق « السيارات المستعملة» مرتبط بأسعار الزيرو « وبالطبع الأسعار العالمية، منوهًا إلى أن مصر تعانى من ركود تضخمي فى سلعة السيارات، مؤكدا أنه مع تثبيت اسعار الصرف سيؤثر ذلك بشكل كبير على الأسعار سواء المستعملة منها أو الزيرو.

وأضاف نائب رئيس شعبة السيارات أنه فى أكتوبر ٢٠١٨ كمثال كان سوق السيارات المصري مستقرا، ومع تطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية بالكامل هبطت أسعار السيارات خلال أول يناير من ٢٠١٩ عقب إلغاء الجمارك، وهبطت أسعار السيارات بنسبة ٦٪ بالنسبة للموديلات الأقل من ١٦٠٠ سى سى وهبطت اسعار السيارات التي تتراوح سعة محركاتها بين ١٦٠٠-٢٠٠٠ سى سى ٢٢٪، بينما هبطت أسعار السيارات الأعلى من ٢٠٠٠ سى سى حوالى ٢٠٪ .

اسامة المنياوي

الحساد
الرؤية الثانية أمام عينيك

البنك المركزي: ٢ مليار جنيه مساهمات القطاع المصرفي بالمسؤولية المجتمعية خلال ٢٠٢٣

أعلن البنك المركزي المصري أن إجمالي مساهمات القطاع المصرفي في المشروعات المجتمعية والتنموية خلال عام ٢٠٢٣، قد بلغت نحو ٢ مليار جنيه في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية المجتمعية إلى جانب دعم المبادرات التنموية للنهوض بالمجتمع والمدرجة ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة والمشروعات التي ينفذها صندوق تحيا مصر، في المناطق الأكثر احتياجًا مثل تأهيل وتطوير المنازل وإمداد الأسر بوصلات مياه وكهرباء، وتطوير المدارس والمستشفيات، وكذلك المبادرات القومية.
يأتي ذلك في إطار الدور الحيوي لدعم مشروعات المسؤولية المجتمعية التي يقوم بها القطاع المصرفي لتحقيق التنمية المستدامة بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

عين علي " بريكس " .. والأخرى علي االتعاون الأوروبي

مصر توسع شراكاتها شرقا و غربا

تركز الحكومة خلال هذه الفترة علي توسيع شراكاتها مع مؤسسات وشركات عالمية لدعم العديد من القطاعات ، فضلا عن دعم التواجد المصري في تجمع « بريكس « ، والذي بدأ تفعيله مع انطلاق العام الجاري ٢٠٢٤ .

وفي هذا الإطار ، عقد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي اجتماعًا مع عدد من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية؛ لاستعراض فرص التعاون الممكنة لدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، لا سيما مساندة القطاع الخاص في عدد من القطاعات أهمها قطاع الهيدروجين الأخضر ومكافحة التغيرات المناخية

و أكد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أن التعاون بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية شهد تقدمًا ملحوظًا على مدار السنوات الخمس الماضية، حيث تم العمل سويا معًا بشكل وثيق على مختلف المستويات، ما مهّد الطريق أمام تحقيق معدلات التنمية المستهدفة في مصر.

وحضر الاجتماع كل من رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، وكاثرين دك، مدير أسواق (أستراليا وكوريا ونيوزيلندا ومصر) لدى البنك، وإيلينا أباريسي، مدير أسواق (إسبانيا والمكسيك والإمارات العربية المتحدة)، وجوس ليوناردو، مسئول دول الاتحاد الأوروبي بالبنك، ومانيلا نينا، مدير عمليات إيطاليا لدى البنك، وليندر تريبل، مدير أسواق أستراليا وقبرص ومالطا، وهايك هارمجارت، مدير منطقة جنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وخالد حمزة، مدير ورئيس مكتب مصر التابع للبنك، وعدد من مسئولي البنك.

ورحّب رئيس الوزراء، في مستهل الاجتماع بأعضاء مجلس إدارة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر، مشيرا

إلى أن مصر والبنك تجمعهما شراكة استراتيجية، لا سيما مع تخصيص محفظة استثمارية كبيرة لدى البنك لدعم القطاعات المختلفة في مصر.

وأضاف أن التمويلات التي خصصها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للقطاع الخاص لعبت دورًا حاسمًا في تحفيز الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الابتكار في مصر.

وقال رئيس الوزراء: أحد المجالات التي كان للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية دور رئيسي فيها هو التمويلات المقدمة من جانبه عبر برنامج نوفي.

وأضاف: من خلال هذا البرنامج، يلعب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية دورًا محوريًا في دعم التحول الأخضر في مصر وتعزيز الاستدامة، وهو ما يتماشى مع الأولويات الوطنية لمصر.

واستعرض رئيس الوزراء في هذا الإطار الإمكانات الكبرى التي تتمتع بها مصر في مجال الهيدروجين الأخضر، مؤكدًا أن مصر تخطط لتحقيق الريادة في هذا القطاع المهم على المستوى الإقليمي والدولي، وأنها اتخذت من أجل ذلك مجموعة من القرارات المهمة التي تدعم هذا التوجه.

وقال مدبولي إن القطاع الخاص سيكون له الأولوية في مشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر، فالدولة سيقتصر دورها فقط على النواحي التنظيمية والتشريعية.

وأوضح مدبولي أن مصر ستنفذ خطة للربط الكهربائي مع عدد من الدول الأوروبية، وتم بالفعل توقيع اتفاقيات في هذا الصدد، كما أن السوق الأوروبية ستكون أهم محطات صادرات الهيدروجين الأخضر المنتج في مصر.

وأكد أن استمرار دعم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ماليًا وفنيًا في مجال الهيدروجين الأخضر، يعد أمرًا محل تقدير بالنسبة لمصر.

وأعرب رئيس الوزراء عن تطلعه لاستضافة مصر للاجتماع السنوي لمحافظي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في عام ٢٠٢٧، معربًا عن تطلعه لدعم البنك لمصر في الحصول على هذه الاستضافة.

كما شرح مصطفى مدبولي جهود الحكومة على مدار الأعوام الماضية التي بذلتها في سبيل المحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي في مصر في ظل ما شهدته المنطقة والعالم من أحداث على مدار الأعوام الماضية، بدءًا بأزمة كورونا التي أثرت على الاقتصادات العالمية، مرورًا بالحرب الروسية الأوكرانية وما أحدثته من تأثير بالغ في سلاسل الإمداد العالمية، ثم ما تشهده المنطقة الآن من حرب ضارية في قطاع غزة.

وقال رئيس الوزراء إن مصر تقع في منطقة جغرافية قدر لها أن تعاني من اضطرابات جيوسياسية، وعلى الرغم من كل هذه الإضطرابات صمدت مصر، ولا يزال اقتصادها قادرا على تحقيق النمو.

وأشار مدبولي إلى أن المؤسسات الدولية والاستثمارات الأجنبية لديها ثقة كبيرة في الاقتصاد المصري، مستشهدًا بالصفقة التي توصلت إليها الحكومة المصرية خلال الأيام الماضية مع الجانب الإماراتي بشأن مشروع "رأس الحكمة"، وفي الوقت نفسه فإن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي إيجابية للغاية، كما أن هناك مشاورات جادة أيضًا مع كل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي حول برامج تعاون مشتركة خلال الفترة المقبلة.

وقال رئيس الوزراء: نعول كذلك على دعم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في استمرار التعاون المشترك على غرار ما يحدث مع شركاء التنمية الدوليين.

بدورها، أشادت ة رانيا المشاط بالدور المهم الذي يلعبه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في دعم القطاع الخاص المصري، والمساندة الكبيرة من قبل البنك لبرنامج نوفي وما يتضمنه من تيسيرات ائتمانية لشق الطاقة الخضراء بالبرنامج، بما في ذلك مشروعات الهيدروجين الأخضر ومكافحة التغيرات المناخية.

وتطرقت الوزيرة إلى دعم البنك للكثير من مشروعات الهيدروجين الأخضر وتحلية المياه التي يتم تنفيذها في نطاق المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، معربة عن تقديرها العميق لما أسهم فيه البنك على مدار الأعوام الماضية من دعم للقطاع الخاص في مصر.

وأعربت كاثرين تك، مدير أسواق (أستراليا وكوريا ونيوزيلندا ومصر) لدى البنك، عن تقديرها لهذه الزيارة التي تقوم بها إلى مصر برفقة عدد من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بالبنك، مؤكدة حرص البنك على استمرار تقديم الدعم اللازم لمصر في مجالات التعاون المشتركة بين الجانبين.

وأعربت "تك" عن تقديرها كذلك للجهود التي بذلتها الحكومة المصرية على مدار الأعوام الماضية وحتى الآن للحفاظ على صلابة الاقتصاد المصري في مواجهة التحديات التي تواجهه.

مصر وبريكس

وفي إطار تفعيل التواجد المصري في تجمع بريكس ، شارك وزير المالية الدكتور محمد معيط في اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول تجمع «البريكس» التي تشارك فيها مصر لأول مرة بعد انضمامها رسميًا لهذا التجمع.

وأكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أننا نتطلع خلال المرحلة المقبلة إلى الارتقاء بمستوى التعاون بين الدول الأعضاء بتجمع البريكس إلى مستوى الشراكة الاقتصادية التي ترتكز على خلق بيئة أعمال مواتية وأكثر تشجيعًا لاستثمار الفرص الواعدة والاستفادة من المزايا التفضيلية والتنافسية بكل دولة؛ ترسيخًا لمسار التكامل الاقتصادي، على نحو يُعزز قدرة الاقتصادات الناشئة في أحتواء المخاطر المتزايدة والمترتبة على المتغيرات العالمية المتسارعة والمتلاحقة، لافتًا إلى أن مصر تفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولديها بيئة جاذبة تعتمد على إرادة سياسية قوية في دعم القطاع الخاص وتحفيز القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية العالمية بمزايا وحوافز غير مسبوقة ضريبيًا وجمركيًا، إضافة البنية التحتية المتطورة والقادرة على استيعاب الأنشطة الإنتاجية والتوسعات الاستثمارية.

أشار الوزير، في جلسة «البنية التحتية والاستثمار والتعاون في الأمور الجمركية والضريبية» إلى ضرورة تعزيز آليات التعاون الجمركي بين البلدان الأعضاء لتجمع «البريكس»، بما يساعد على تعميق التبادل التجاري، وتنويع هيكل الصادرات من أجل ترسيخ التكامل في سلاسل الإمداد والتوريد بين دول «بريكس»، موضحًا أن مصر تتطلع لتبادل الخبرات الجمركية مع الدول الأعضاء في «البريكس» وتعزيز التعاون المشترك على المستوى الثنائي أو مستوى «البريكس» ككل، خاصة أنه تم رفع القدرات الجمركية المصرية على النحو الذى يؤهلها لذلك استنادًا للتوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة في تيسير حركة التجارة الدولية، واستهدافًا لتبسيط الإجراءات وتقليص زمن الإفراج الجمركي من خلال الاعتماد بشكل أكبر على إدارة متطورة لقياس درجة المخاطر ومن ثم التوسع في المسار الأخضر.

أضاف الوزير، أن تعميق التعاون الضريبي بين الدول الأعضاء في تجمع «البريكس»، يساعد بشكل كبير في منع الازدواج الضريبي في المعاملات التجارية، وتوطين أفضل الممارسات العالمية، من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات الضريبية، على نحو يرسي دعائم مناخ أعمال أكثر تحفيزًا للاستثمار المستدام، موضحًا أن مصر تتطلع أيضًا لتبادل الخبرات الضريبية مع الدول الأعضاء في «البريكس» وتعزيز التعاون المشترك على المستوى الثنائي أو مستوى «البريكس» ككل، خاصة أن التجربة المصرية في تطوير المنظومة الضريبية باتت تحظى باهتمام دولي حيث ترتكز على التوسع في الحلول الضريبية الرقمية؛ استهدافًا للعدالة الضريبية من خلال تعظيم جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي.

القاهرة وبنك الاستثمار الأوروبي

كذلك زارت وزيرة التعاون الدولي الدكتورة رانيا المشاط مقر بنك الاستثمار الأوروبي، بلوكسمبورج، و التقت خلال الزيارة ناديا كالفينو، الرئيس الجديد لبنك الاستثمار الأوروبي، التي تولت مهام منصبها يناير الماضي، كأول سيدة تتولى هذا المنصب، وذلك بحضور جويدو كلاري رئيس المركز الاقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأدنى، و كريستينا كانابينسكيتي مدير وحدة القطاع العام.

جاء ذلك في إطار التوجيهات الرئاسية بمواصلة تطوير أطر التعاون الدولي في المشروعات التنموية، وكذلك الدور الذي تقوم به وزارة التعاون الدولي، لتطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين والمؤسسات الإقليمية والدولية، لدفع رؤية مصر التنموية، ودعم خطط التنمية في مختلف القطاعات، وتوفير التمويلات التنموية الميسرة والمنح والتمويلات المختلطة المحفزة للقطاع الخاص، كما تؤكد تلك الزيارة عمق العلاقات بين مصر وبنك الاستثمار الأوروبي لتعزيز التنمية المستدامة، والعمل المناخي، بما يحفز النمو الاقتصادي.

ورحبت كالفينو، بالدكتورة رانيا المشاط، مؤكدة أن مصر هي أكبر دولة عمليات لبنك الاستثمار الأوروبي خارج قارة أوروبا، وأن البنك يعمل بالتعاون مع الشركاء في مصر وكذلك الشركاء الدوليين على دعم برامج التحول في مجال الطاقة النظيفة، والنقل المستدام، والمياه، وتمويل الأعمال في جميع أنحاء البلاد.

وذكرت رئيسة بنك الاستثمار الأوروبي، أن مصر تعد شريكا رئيسيًا لبنك الاستثمار الأوروبي، وفي هذا الصدد فإن البنك يعمل على دعم توجه الدولة نحو أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الإستثمار الرائد في مجال الطاقة في إطار برنامج «نُوَفِي»، لافتة إلى أن الاجتماع يعزز النقاش من أجل دعم الشراكات ويمهد الطريق لمزيد من التعاون في المستقبل، ويعكس الالتزام المشترك بين مصر والاتحاد الأوروبي لتعزيز التنمية المستدامة ومواجهة التحديات التنموية.

من جانبها ، أوضحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، أن بنك الاستثمار الأوروبي أحد أكبر شركاء التنمية متعددي الأطراف لجمهورية مصر العربية، وعضو رئيسي في مبادرة فريق أوروبا، ويعمل على دعم مجموعة واسعة من المشروعات التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، لافتة إلى أنه على مدار السنوات الأربعة الماضية كان بنك الاستثمار الأوروبي أكبر شريك تنموي أتاح استثمارات وتمويلات للقطاع الخاص من خلال الأدوات المبتكرة بقيمة ٢.٨ مليار دولار.

وأضافت "نظرًا لأن مصر أكبر دولة عمليات للبنك خارج الاتحاد الأوروبي فإن بنك الاستثمار الأوروبي يتعاون بشكل كبير مع شركاء التنمية الآخرين متعددي الأطراف والثنائيين لدعم وتمويل المشروعات ذات الأولوية، ويتجلى ذلك بشكل واضح في مشروعات المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِي»، حيث يعد البنك شريك التنمية الرئيسي في محور النقل المستدام «نُوَفِي+».

وفي ذات السياق أشارت إلى أن تواجد المركز الإقليمي لبنك الاستثمار الأوروبي في القاهرة بعد تدشينه مؤخرًا يعزز الفرص الجديدة للتعاون المشترك.

واستكشفت النقاشات بين وزيرة التعاون الدولي، ورئيسة بنك الاستثمار الأوروبي، تعزيز الشراكة والاستفادة من الخبرات المالية والفنية والبيئية التي يتمتع بها البنك من أجل دعم الاستثمار في مصر، لتحسين سبل العيش وتعزيز الفرص الاقتصادية.

وبحثت وزيرة التعاون الدولي، الاستعدادات للبعثة الاستشارية لبنك الاستثمار الأوروبي المقرر قدومها مصر في إطار التعاون الفني لتنفيذ مشروعات برنامج «نُوَفِي»، كما تطرقت النقاشات إلى المبادرات التي أطلقها بنك الاستثمار الأوروبي خلال مؤتمر المناخ COP٢٨، بالإمارات العربية المتحدة، من بينها مبادرة دعم الابتكار في مجال الطاقة النظيفة، وسبل التكامل مع المبادرات التي أطلقتها وزارة التعاون الدولي.

ويعد بنك الاستثمار الأوروبي، أكبر شريك تمويل دولي لمصر، وعلى مدار العمل المشترك لأكثر من ٤٥ عامًا أتاح البنك تمويلات تنموية واستثمارات بنحو ١٥ مليار يورو للقطاعين الحكومي والخاص، وعلى مدار السنوات الأخير عزز البنك استثماراته في مجال الطاقة النظيفة، وتحسين المياه، ومشروعات النقل المستدام، والاستثمار التجاري، كما يتولى البنك دور شريك التنمية الرئيسي في محور النقل المستدام «نُوَفِي+».

ناصر ..

رئيس الوزراء خلال لقائه مع أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

رئيس الوزراء مصر: تمويلات «البنك الأوروبي» لعبت دوراً حاسماً في تحفيز الاقتصاد المصري | وزير المالية يشارك في اجتماعات " بريكس " .. ويؤكد : نتطلع إلى الارتقاء بمستوى التعاون بين دول تجمع «البريكس» إلى مستوى الشراكة الاقتصادية

وزير المالية يشارك في اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول تجمع «البريكس»

وزيرة التعاون في مقر بنك الاستثمار الأوروبي

بنك مصر يلتقي برواد الأعمال المشاركين في الدورة الثانية من برنامج مسرع نمو الشركات الناشئة «تقدر»

جانب من الفاعلية

نظم بنك مصر لقاءً مع رواد الأعمال المشاركين في الدورة الثانية من برنامج مسرع نمو الشركات الناشئة "تقدر" بحضور حسام الدين عبد الوهاب نائب رئيس مجلس إدارة البنك، ولفيف متميز من قيادات البنك

جاء ذلك في إطار اهتمام البنك بدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة للنهوض بهم ومساعدتهم في تذليل كافة العقبات التي قد تواجههم،

وأكد نائب رئيس البنك، في كلمته الافتتاحية على أن الابتكار التشاركي مع الشركات الناشئة يعد إحدى الركائز الأساسية من برنامج التحول الاستراتيجي الشامل لبنك مصر والذي يتضمن منظومة التحول الرقمي الشاملة داخل البنك، ويعد إطلاق برنامج بنك مصر لنمو الشركات الناشئة تعزيزا لدور مصر كمركز إقليمي للشركات الناشئة.

وذكر: "كما يمثل حلقة مهمة لجعل مصر واجهة جذب استثمارات رأس المال؛ حيث يساعد التعاون مع الشركات الناشئة في تغيير مستقبل التمويل والأعمال في مصر وترسيخ التزامنا بالتحول الرقمي وتطوير السوق المحلي».

وأشار "عبد الوهاب"، إلى أن بنك مصر كمؤسسة مالية كبرى ستتعاون مع الشركات الناشئة المشاركة في البرنامج من خلال التعرف على آليات ابتكار حديثة وأساليب إنتاج سريعة للمنتجات، وتقديم حلول مبنية على معرفة دقيقة باحتياجات العملاء، كما ستستفيد الشركات الناشئة المنضمة للبرنامج بحزمة استثمارية مالية ودعم فني من الخبرات المختلفة العاملة ببنك مصر، واكتشاف فرص جديدة للشراكات مع البنك، بهدف تحقيق نمو أسرع لهذه الشركات.

وفي هذا الإطار، أكد محمد الصبان رئيس قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية ببنك مصر، أن منهجية البرنامج ترتكز على تمكين رواد الأعمال بمجموعة أدوات متكاملة تساعدهم في الوصول إلى عملائهم، وتكوين شبكة تواصل مع أبرز المستثمرين بالإضافة إلى حرص البنك على الاستعانة بمجموعة منتقاة من الشركاء الدوليين والمحليين لديهم إمكانيات متنوعة ستساهم في تسريع عملية النمو للشركات المنضمة إلى البرنامج الذي تبلغ مدته ٦ أشهر.

ووقد تم اختيار أربع شركات ناشئة للانضمام للبرنامج في دورته الثانية والاستفادة من حزمة من الخدمات التسويقية والاستشارية والاستثمارية وتوفير مساحات عمل للشركات وفرص شراكات مع البنك

وأفادت شيرين كابيش مديرة التسويق بشركة Flash، بأن تطبيق فلاش يشجع على الشمول المالي من خلال إتاحة خدمات الدفع للتجار برمز الاستجابة السريع (QR Code)، والذي يسهل عملية الدفع للسادة العملاء ويتيح للتاجر استلام المدفوعات بطريقة إلكترونية مبسطة وسريعة.

كما أشادت ببرنامج "تقدر"، والذي يقوم بدعم الشركات الناشئة لتسريع نموها وانتشارها ويمنحها الفرصة للاستفادة من الخدمات التكنولوجية المتطورة التي يقدمها بنك مصر من خلال بنيته التحتية وشبكة فروعه المنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية.

وصرح فادي يونان شريك مؤسس ورئيس تنفيذي لمنصة UNLOCK: «نحن سعداء بالانضمام إلى برنامج مسرع نمو الشركات الناشئة" تقدر"، حيث إن بنك مصر هو الرائد في الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية والتعاون مع الشركات الناشئة في مصر، ونثمن غاليا مجهودات البنك في إطلاق خدمات غير مالية مبتكرة لعملائهم من الشركات الصغيرة والمتوسطة لدعم نموهم بطرق متنوعة.

وذكر: "نحن في منصة UNLOCK نستخدم تقنية الذكاء الاصطناعي لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تشخيص تحديات نمو أعمالهم، وربطهم بأفضل شركات الخدمات المهنية في مجالات مثل التسويق، تقنية المعلومات والتحول الرقمي وبنك مصر يساعدنا في خدمة الشركات الصغيرة وتمكينها من تحقيق إمكانات نموها عن طريق العثور على أفضل الشركاء وشركات الاستشارات».

وصرح سيف الدين البنداري شركة Flend، بأن الشركة قامت ببناء بنية تحتية تكنولوجية وتقوم بتمويل الشركات الصغيرة في أسرع وقت، للعمل على معالجة فجوة تمويل هذه الشريحة من الشركات، وقد انضممنا إلى برنامج "تقدر" ليس فقط من أجل الاستثمار، ولكن أيضا من أجل الشراكة الإستراتيجية مع بنك مصر أحد أكبر البنوك في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. ونحن نتطلع إلى التعلم من الفريق المتميز بالبنك والعمل معه.

وصرح مصطفى مبارك شركة SETTLE: «نحن متحمسون لكوننا جزءا من برنامج تقدر، حيث إن الشراكة مع بنك مصر ستسمح لنا أن نقدم لعملائنا عروضا متميزة ومجموعة من الخدمات المميزة والأكثر تنافسية والتي تلتزم بأعلى معايير السلامة والأمان للرؤساء التنفيذيين والمديرين الماليين من عملائنا».

لتقديم حلول دفع إلكترونية جديدة

البنك الأهلي المصري يتعاون مع شركة OPay لتقديم خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني عن طريق خدمة الأهلي موبايل

أعلن البنك الأهلي المصري، عن إطلاق خدمة جديدة بالتعاون مع شركة «OPay» مصر؛ بهدف تقديم خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني بطريقة جديدة، عن طريق تطبيق OPay خصما من حساب العملاء بالبنك مباشرة من خلال خدمة الأهلي موبايل.

ويأتي ذلك تيسيرًا على العملاء لإتمام عمليات الدفع الإلكترونية الخاصة بالمعاملات المالية بكل سهولة ويسر، وهو ما يتماشى مع استراتيجية البنك والتوجه العام نحو تفعيل التحول الرقمي.

وصرح يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك، بأن إطلاق خدمات الدفع الإلكترونية- خصما من حساب العميل بالبنك مباشرة عن طريق خدمة الأهلي موبايل- يستهدف تقديم أحدث المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة، بهدف توفير تجربة مصرفية راقية وأكثر فاعلية، والتي تضع العملاء في المقام الأول وتلبي الاحتياجات والمتطلبات المتغيرة والمتزايدة لهم.

وأشار "أبو الفتوح"، أن تلك الخدمة تسهم بشكل كبير في جذب شرائح جديدة من العملاء الذين تعد التكنولوجيا الحديثة هي أساس تعاملاتهم اليومية في كافة المجالات، وهو ما يعكس حرص البنك الأهلي المصري على دمج الشرائح غير المتعاملة مع القطاع المصرفي وتأثيرها على تطبيق منظومة الشمول المالي والتحول الرقمي.

ومن جانبه، ذكر كريم سوس الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي، أن تعاون البنك مع شركة «OPay» يأتي ليشمل أهم الخدمات التي يحتاجها العملاء بكافة فئاتهم، لافتًا إلى أنه يمكن للعملاء الدخول على التطبيق الخاص بـ «OPay» واختيار الخدمة المطلوب سدادها، واختيار "الدفع من خلال خدمة الأهلي موبايل" من الخيارات المتاحة بصفحة الدفع لدى «OPay»، وإدخال كود المستخدم ثم إدخال كلمة المرور الخاصة بكود المستخدم، ومن هنا يتم تحديد حساب الخصم المراد خصم المعاملة منه والاطلاع والموافقة على الشروط والأحكام وتفاصيل الرسوم، ليتم التأكد من بيانات المعاملة والموافقة عليها.

وأكد محمود خضر رئيس مجلس إدارة شركة اوباي مصر، أن الشراكة مع البنك الأهلي المصري تعد شراكة استراتيجية، حيث إنها تأتي في إطار الخطة المسبقة التي وضعتها شركة OPay مع البنك لتقدم للسوق المصري جميع حلول المدفوعات الإلكترونية للتسهيل على العملاء.

وأفاد بأن هذه الشراكة تعد خطوة جديدة في طريق التعاون الاستراتيجي مع البنك وسيتم الإعلان في الفترة المقبلة عن اتفاقيات أخرى في ذات السياق، كما توجه بالشكر لكافة فرق العمل من البنك الأهلي المصري وشركة OPay لإطلاق هذه الخدمة في الوقت المحدد.

مؤسسة التمويل الأفريقية تعتزم دعم مصر لإصدار سندات دولية «كبيرة»

قال سانجيف جوبتا، رئيس الخدمات المالية في مؤسسة التمويل الأفريقية، بأن المؤسسة تعتزم دعم مصر في إصدار سندات دولية «كبيرة» سواء عبر تعزيز موقفها الائتماني أو بالاستثمار في السندات، وفقا لـ«اقتصاد الشرق».

وأوضح «جوبتا» أن المؤسسة تجري محادثات مع الحكومة المصرية بشأن مصادر التمويل، خصوصا أن مصر لديها حاجات كبيرة، لافتًا إلى أن المؤسسة تنظر في كيفية دعم مصر، وتحديدا دعم متطلبات البنك المركزي من أرصدة العملات الأجنبية، نظرا لوجود برامج للمقايضة منفذة مع بنوك مركزية أفريقية، مؤكدا أن هذا مجال تستطيع المؤسسة توفير الدعم فيه لمصر.

وأضاف أن سندات الساموراي التي أصدرتها مصر خلال أكتوبر ونوفمبر الماضيين بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار، كانت مثالا جيدا على كيفية مساعدة المؤسسة للسلطات المصرية، إذ نصحت وزارة المالية باختيار السند الياباني لجمع التمويل بدل اللجوء إلى إصدارات مثل «يوروبوند» التقليدية، نظرا لأن أسعار الفائدة في اليابان كانت منخفضة.

وأكد «جوبتا» على وجود فرص استثمارية واعدة في مصر خصوصا في قطاعي التكنولوجيا عموما والتكنولوجيا المالية خصوصا، بالإضافة إلى القطاع الصناعي، مشددا على أن المؤسسة تنظر في بعض الاستثمارات المحتملة في القطاع الأول.

وتابع أن مؤسسة التمويل الأفريقية ستواصل التركيز على قطاع الطاقة المتجددة في مصر، وتعتقد أن هناك مجالاً للاستثمار في البنى التحتية، خصوصا مع ضخ السلطات الكثير من الأموال في هذا القطاع، كما تعتقد المؤسسة أن هناك «فرصا لوجود برنامج الطروحات وخصخصة بعض المؤسسات المملوكة للدولة في مصر، وهناك حديث عن خصخصة في قطاعات أساسية، ونحن نرى أن هذه فرصة كبيرة».

وأضاف: «لا أستطيع الخوض في التفاصيل، لأنها حساسة جدا، ولكن إذا جرى كل شيء على ما يرام فسترون بعض الاستثمارات المثيرة للاهتمام».

شيماء مرسي

اشترط عدم تجاوزها ٥% من إجمالي محافظها الإئتمانية

البنك المركزي يُلزم البنوك بتقليص التسهيلات الإئتمانية لشركات التأجير التمويلي

أصدر البنك المركزي المصري ضوابطا جديدة لتمويل شركات التأجير التمويلي من جانب البنوك.

وألزم المركزي البنوك بعدم تجاوز التسهيلات الإئتمانية والاستثمارات في محافظ التوريق لشركات التأجير التمويلي ٥٪ من إجمالي محفظة القروض والتسهيلات لديها

كما ألزم المركزي البنوك بعدم منح تسهيلات إئتمانية بالعملات الأجنبية لشركات التأجير التمويلي إلا في حالة وجود عملية استيرادية بالفعل وتوافر مصادر كافية لديها بتلك العملات للسداد.

ارتفعت عقود شركات التأجير التمويلي لتسجل ٨٣١,٣٠١ مليار جنيه خلال الـ١١ أشهر الأولى من ٢٠٢٣، مقابل ١٠٦,٠٨ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من ٢٠٢٢، بنمو ٨٢٪.

وكشف تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية أن إجمالي عدد العقود سجل ٦١٨١ عقدا بنهاية نوفمبر ٣٢٠٢ مقابل ٢٢٧٢ عقد بنهاية نوفمبر ٢٢٠٢، بتراجع ٣,٣٣٪.

واستحوذ قطاع العقارات والأراضي على نسبة ٦١,٦٨٪ من قيمة عقود التأجير التمويلي، ثم قطاع سيارات النقل على نسبة ٩٨,٣٪، ثم قطاع الأت ومعدات بنسبة ٣٧,٣٪، يليه قطاع السيارات الملاكي بنحو ٥٠,٢٪ والمعدات الثقيلة على نسبة ١٧,١٪، وخطوط الإنتاج بنسبة ٥١,١٪.

وأشار البنك المركزي إلى ضرورة تحديد الغرض من التسهيل سواء كان تمويل عقود تأجير تمويلي أو إعادة تمويل العقود تم تمويلهاش من قبل الموارد الذاتية للشركة، مع التزام البنك بمتابعة استخدام التسهيل في الغرض الممنوح من أجله، وذلك من خلال استيفاء كافة المستندات المؤيدة للعقود محل التمويل مع الحصول على إقرار من شركة التأجير التمويلي بعدم حصولها على تمويل مسبق من البنوك لذات العقود.

واشترط المركزي، أن يكون مصدر السداد الرئيسي للتمويل هو التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التأجير التمويلي الممولة من قبل البنك، مع مراعاة مطابقة جدول سداد التمويل الممنوح من قبل البنك بجدول سداد عقود التأجير التمويلي، وإحالة حقوق شركة التأجير التمويلي الناشئة عن العقد محل التمويل لصالح البنك، بما يمكنه من التحقق من وفاء العميل محل التمويل بالتزاماته.

الحصاد
الرؤية الثاقبة أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٣ مارس ٢٠٢٤ • العدد ٧٣٤

البنك المركزي يتسلم ١٠ مليار دولار من الدفعة الأولي لصفقة رأس الحكمة

أعلن المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء ، المستشار محمد الحمصاني، أن البنك المركزي تسلم يوم الجمعة أمس الأول ، خمسة مليارات دولار أخرى من الدفعة الأولى لصفقة الشراكة الاستثمارية مع دولة الإمارات، بشأن مشروع تطوير وتنمية مدينة "رأس الحكمة" على الساحل الشمالي الغربي لمصر.
وقال الحمصاني: "بذلك تكون الدفعة الأولى وقيمتها ١٠ مليار دولار قد اكتملت بشكل فعلي".
وكان رئيس مجلس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، قد أعلن خلال اجتماع الحكومة الخميس الماضي ، أنه تم تسلم ٥ مليارات دولار من الدفعة الأولى.
وأشار مدبولي إلى أنه تم اتخاذ إجراءات للتنسيق بين البنك المركزي والجانب الإماراتي، لتحويل ٥ مليارات دولار من الوديعة إلى الجنيه المصري، وأنه في غضون شهرين ستحصل مصر على المبلغ المتبقي الذي تم الإعلان عنه، لاستكمال مبلغ ٣٥ مليار دولار استثمار مباشر يدخل للدولة من هذه الصفقة.

صندوق النقد يعلن إنهاء معظم النقاط الخلافية مع مصر استعدادا لتنفيذ القرض المرتقب

وزيرة الخزانة الأمريكية : مصر تقترب من التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي

فيتش : التعديل في سعر الصرف سيكون دافعًا للصندوق للموافقة على برنامج القرض

رويترز- الحصاد

قالت كريستالينا جورجيفا مديرة صندوق النقد الدولي في تصريحات لرويترز، إن الصندوق حل قضايا رئيسية مع مصر في مراجعته لبرنامج قروضه البالغة ثلاثة مليارات دولار، كان ذلك في مقابلة على هامش اجتماع مالي لمجموعة العشرين في البرازيل.
أضافت جورجيفا سيضع اللمسات النهائية على حزمة تمويل إضافية في غضون أسابيع، ولكنها امتنعت عن التصريح بحجم الزيادة المتوقعة للتمويل الإضافي.
وقالت ردًا على سؤال حجم الزيادة المتوقعه: "كما تعلمون، ليس هناك خطأ في التفكير على نطاق واسع، فاحتمال تعزيز البرنامج موجود بالطبع" مشيرة إلى التحديات الإضافية التي تواجهها مصر بسبب الحرب الإسرائيلية في غزة. واضطراب الملاحة في البحر الأحمر.
أشارت أيضا إلى أن المشاركة كانت "بناءة للغاية" وكانت هناك "إشارات مشجعة للغاية" حول وجهات نظر مصر بشأن التعامل مع قضايا التراث التي أثرت على قدرتها التنافسية.
أكدت جورجيفا "الأوضاع تدهورت ليس بسبب خطأ مصر بل بسبب صدمة خارجية".
خفض صندوق النقد الدولي في يناير توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٤ إلى ٢,٩٪، بانخفاض ٠,٥٪ عن أكتوبر، بسبب تأثيرات الحرب بين إسرائيل وغزة، وتم خفض توقعات النمو في مصر لعام ٢٠٢٤ بمقدار ٠,٦٪ إلى ٣,٠٪.
أشارت جورجييفا إلى أن حركة المرور في قناة السويس، التي كانت تدر في السابق إيرادات بقيمة ٧٠٠ مليون دولار شهريًا لمصر، انخفضت بنسبة تتراوح بين ٥٥٪ و٦٠٪ وانخفضت معدلات نمو السياحة أيضا، في وسط تعامل مصر مع تدفق اللاجئين من الصومال والسودان.
و قالت جورجيفا : "استقرار لا يهم مصر فقط، لكنه يهم الشرق الأوسط برمته".
و وفقا لمديرة الصندوق "أعلان مصر عن استثمار بقيمة ٣٥ مليار دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة لتطوير قطاع رئيسي من ساحلها على البحر الأبيض المتوسط هو "علامة إيجابية للغاية".
أضافت أن صندوق النقد الدولي سيأخذ في الاعتبار أيضًا تدفقات التمويل من مصادر أخرى لسد الفجوة التمويلية في مصر.
برغم توقعات المديرة بانتهاء من مراجعات البرنامج الآن، لكن صندوق النقد الدولي أراد أن يمنح السلطات المصرية المجال للحصول على الثقة في أن جميع عناصر الدعم موجودة.
"الآن هناك أمل في استكمال المراجعات بحلول شهر رمضان، ودعونا نرى أين سنصل، لكنني أتوقع أن نكتمل في غضون أسابيع، فأستطيع أن أقول بثقة الآن، لدينا اتفاق كامل بشأن القضايا الرئيسية"،

جورجيفا: مراجعة برنامج قرض مصر تكتمل خلال أسابيع

بحسب جورجيفا.
وفي سياق متصل ، قالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين،يوم الجمعة أمس الأول ، إن مصر تقترب من التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، من شأنه توسيع برنامج الإقراض الخاص بها الذي تبلغ قيمته ثلاثة مليارات دولار.
وقالت يلين، بحسب رويترز، إن الولايات المتحدة تشعر بالقلق على الاقتصاد المصري بسبب هبوط الإيرادات الناجم عن تراجع حركة مرور السفن في قناة السويس المصرية بنسبة تصل إلى ٥٥ بالمئة، فضلا عن التراجع بأعداد السياح.
وقالت يلين: "نؤيد بالتأكيد مساعدة صندوق النقد الدولي لمصر".
وعلى جانب أخر ، قال بنك "جولدمان ساكس"، بعد رحلة مستثمرين نظمها البنك الأمريكي لمصر التقى فيها بالمحللين وصناع القرار، إنه اتضح من المناقشات مع المسؤولين أن التوصل لاتفاقية على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي سيأتي عقب تبني البلاد سعر صرف أكثر مرونة.
وأوضح فاروق سوسة، محلل اقتصادي لدى "جولدمان ساكس"، أنه على الرغم من أن تقلبات الطلب على سعر الصرف يصعب أي توقعات، فإن ارتفاع الجنيه في السوق الموازي يشير لإحتمالية خفضه إلى نطاق يتراوح بين ٤٠-٤٥ جنيها للدولار.
واستبعد سوسة أن يكون لهذا القدر من خفض العملة أي ضغوط تضخمية، مشيراً إلى قوة الجنيه في السوق الموازي وارتفاع سيولة النقد الأجنبي.
وصرح المسؤولون لبنك "جولدمان ساكس" أنهم يعملون من أجل زيادة الحزمة التي يعتقدون أنه سيتم الإعلان عنها في غضون الأيام المقبلة. وقال سوسة إن الحكومة بذلت الكثير بالفعل لتعزيز الاستدامة المالية، والعمل على تحقيق سعر صرف أكثر مرونة، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد بما يتماشى مع خطة عمل صندوق النقد الدولي، لكن أي إعلان قادم لصندوق النقد الدولي سيأتي مع المزيد من هذه التدابير، بما في ذلك الأهداف المالية الجديدة الأكثر صرامة.
ويتوقع سوسة أن يوفر حجم وسرعة الاستثمار في رأس الحكمة سيولة وفيرة من النقد الأجنبي تمكن مصر من تلبية احتياجاتها من التمويل على المدى القصير والمتوسط ويمكن البنك المركزي المصري من التعامل مع الطلبات المتراكمة للعملة الأجنبية.
وأوضح سوسة أن تلاشي ضغوط نقص المعروض من النقد الأجنبي سيحد بشدة من الطلب على الدولار بهدف المضاربة أو التحوط، ما يدفع بدوره سعر الصرف بالسوق الموازي للتراجع.

تراجع التضخم

تتوقع وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، أن يتراجع التضخم في مصر على أساس سنوي بحلول النصف الثاني من العام الجاري.
وقالت وكالة فيتش في تقرير حديث لها، إن الصفقة البالغة ٣٥ مليار دولار بين مصر والإمارات العربية المتحدة لتطوير منطقة رأس الحكمة، من شأنها أن تخفف من ضغوط السيولة الخارجية على مصر وتسهل تعديل سعر الصرف، مضيفة أن ذلك سيدعم موقف مصر مع صندوق النقد الدولي إذ قد تفتح مجالًا للحصول على تمويل أجنبي إضافي.
وأوضحت الوكالة أن الحكومة المصرية أعلنت أنها ستتلقى ١٥ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في غضون أسبوع من إعلان الصفقة في ٢٣ فبراير المنصرف، جزء منها تم تحويله بالفعل، مع استلام دفعة ثانية بقيمة ٢٠ مليار دولار إضافية خلال شهرين، وهو ما سيمثل تدفقًا جديدًا إجماليًا بقيمة ٢٤ مليار دولار، أي ما يعادل حوالي ٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، استنادًا إلى تقديرات فيتش، فضلا عن ١١ مليار دولار من الودائع الإماراتية لدى البنك المركزي المصري التي سيتم تحويلها إلى الاستثمار.
وبحسب الوكالة يعتبر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كبيرًا مقارنة بتوقعات فيتش عندما خفضت تصنيف مصر من B إلى B- مع نظرة مستقبلية مستقرة في نوفمبر ٢٠٢٣، موضحة أن التقييم جاء بناءً على افتراض أن مصر ستتلقى حوالي ١٢ مليار دولار في السنة المالية المنتهية في يونيو ٢٠٢٤.
وأكدت فيتش أن الزيادة في التدفقات التي تلقتها مصر ستحسن بشكل كبير من وضع البلاد فيما يتعلق بتمويلها الخارجي الإجمالي، حتى في سياق الضغط المتزايد على موقف الاقتصاد المصري الحالي الناتج عن الصراع الدائر في غزة وتعطيل حركة الملاحة في قناة السويس من قبل قوات الحوثيين اليمنية.
وأشارت إلى أن التعديل في سعر الصرف سيكون دافعًا للصندوق للموافقة على برنامج دعم محسن مع مصر، مما يسهل بدوره الحصول على تمويل إضافي من الجهات الدولية المتعددة والشركاء الرسميين. كما يمكن أن يدعم التعديل الناجح زيادة تدفقات التحويلات والاستثمارات النقدية، التي تم قيدها بتوقعات بشأن مزيد من تخفيض قيمة الجنيه المصري.
وأكدت أن تخفيف القيود على إمدادات العملات الأجنبية وتحسين السوق النقدية، بما في ذلك غياب سعر صرف موازٍ، سيكون له تأثيرات إيجابية واضحة على الاقتصاد المصري، فضلا عم إمكانية الحد من تدفقات رأس المال المتزايدة، بما في ذلك صفقة الاستثمار الأجنبي المباشر، من التأثير التضخمي الإضافي الناتج عن تضعيف السعر الرسمي إذا قللت من حجم إعادة التوازن في سعر الصرف اللازمة.

قفزت إلي ٦,٠٣١ مليار جنيه بعد الضرائب بنسبة نمو قوية ١٦٧,٢%

رحلة نجاح استثنائية لبنك التعمير والإسكان تتوّج بتحقيق أرباح قياسية لعام ٢٠٢٣

تمكن بنك التعمير والإسكان بقيادة حسن غانم الرئيس التنفيذي العضو المنتدب من تحقيق قفزة نوعية في مؤشراته المالية ومضاعفته لمستويات الأداء ونتائج الأعمال، وذلك ضمن سلسلة نجاحاته الاستثنائية، حيث شهدت نتائج الأعمال المستقلة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٣، نمو صافي الأرباح قبل المخصصات وضرائب الدخل لتسجل ٩,٤٤٤ مليار جنيه مقابل ٤,٠٥١ مليار جنيه خلال عام المقارنة بزيادة قدرها ٥,٣٩٣ مليار جنيه وبنسبة زيادة قدرها ١٣٣٪، في حين بلغ صافي الأرباح المستقلة بعد الضرائب ٦,٠٣١ مليار جنيه مصري خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مقابل ٢,٢٥٧مليار خلال عام المقارنة بزيادة قدرها ٣,٧٧٤مليار جنيه وبنسبة نمو تصل إلى ١٦٧,٢٪.
و صرح حسن غانم الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، أن نتائج أعمال البنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ديسمبر٢٠٢٣ أظهرت قوة مركزه المالي وتحقيقه لمعدلات نمو قوية، ليبرهن بذلك على مكانته كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة في القطاع المصرفي المصري، فعلى الرغم من الظروف الراهنة تمكن البنك من تحقيق نمو استثنائي لكلا من الإيرادات وصافي الأرباح، وهو ما يعكس قدرته على التكيف والتعامل مع مختلف الأوضاع المتغيرة باحترافية وديناميكية ومرونة، مشيراً إلى تبني البنك نموذج أعمال مميز ومنفرد استطاع من خلاله تعظيم الاستفادة من جميع الفرص المتاحة مع الحرص على الإدارة المثلى للموارد لزيادة معدلات الربحية، والالتزام بأعلى معايير الكفاءة التشغيلية لتحقيق ذلك النجاح الاستثنائي، إذ ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنسبة ٩٥٪ لتصل إلى ١٢,٣ مليار جنيه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كما ارتفع صافي الأرباح بعد المخصصات وضرائب الدخل لتسجل ٦,٠٣١ مليار جنيه بنسبة نمو تصل إلى ١٦٧,٢٪ مقابل ٢,٢٥٧ مليار جنيه خلال عام المقارنة.
مضيفاً أن البنك تمكن من استكمال جني ثمار مكانته الراسخة التي يتمتع بها في القطاع المصرفي، مما أسهم في مواصلة تعزيز البنك للأصول الخاصة به، حيث بلغ إجمالي الأصول ١٢٥ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢١٪ خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٣، وذلك على خلفية نمو محفظة قروض البنك من خلال قطاعيّ التجزئة والشركات، حيث بلغ إجمالي القروض ٤٥,٥ مليار جنيه بنسبة نمو ١٩,٢٪ خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٣، مدفوعة بنمو محفظة قروض الشركات والمؤسسات لتسجل ٢٠,٥٦٩ مليار جنيه بنسبة نمو٢١٪، مع تسجيل محفظة قروض التجزئة المصرفية مبلغ ٢٤,٩١٦ مليار جنيه بنسبة نمو ١٧٪، كما ارتفع صافي الهامش من العائد إلى ١٢,٣٪ مقابل ٧٪ خلال عام٢٠٢٢، مع تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة لتصل إلى ٦,٩٪ خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ديسمبر ٢٠٢٣، وهو ما يعكس التزام البنك وحرصه على مواصلة زيادة حجم تمويلاته مع الحفاظ على معايير جودة محفظة التمويلات والحرص على تنوع التمويلات من القطاعات المختلفة لضمان نموه المستدام، مع ارتفاع معدل التغطية ليصل إلى ١١٤,١٪ مقابل ١٠٨,٨٪ خلال نفس عام المقارنة.
وأكد غانم على فاعلية تطبيق البنك لاستراتيجيته الطموحة والتي تضع العملاء وتلبية متطلباتهم على رأس قائمة أولوياتها كأهم محاورها الرئيسية، وتمكنه من التوسع بقاعدة عملاءه، فقد استطاع البنك مواصلة كسب ثقة عملائه في منتجاته وخدماته المصرفية وتشجيعه للعملاء الحاليين والجدد على استثمار مدخراتهم، ليسجل بذلك زيادة في ودائع العملاء بنسبة ١٣,٢٪ لتصل إلى١٠١,٣ مليار جنيه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٣، مقابل ٨٩,٤٨٥ مليار جنيه خلال عام٢٠٢٢، مدفوعًة بزيادة ودائع التجزئة بنسبة تصل إلى ٨٩٪ وهو ما يعكس ثقة العملاء في المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك من خلال الترويج لمنتجات الشهادات الادخارية وحسابات التوفير بأنواعها بالإضافة إلى الحسابات الأخرى.
لافتاً أن إجمالي القروض إلى الودائع ارتفع بنسبة ٤٤,٩٪ خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٣ مقابل ٤٢,٦٪ خلال عام المقارنة، مضيفاً أن الزيادة في عائد القروض والإيرادات المشابهة بنسبة ٦٩,٨٪ والزيادة في تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بنسبة ٢٨,٥٪، أسهما في زيادة صافي الدخل من العائد ليسجل ١٠,٤٥٣ مليار جنيه مقابل ٤,٩٠٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢، وبنسبة نمو تصل إلى ١١٣٪.
واستكمل غانم أن مصرفه تمكن من تحقيق عوائد مميزة بفضل الاستراتيجيات الفعالة التي يتبناها في مختلف قطاعاته، فقد أثمر نمو صافي الأرباح خلال عام ٢٠٢٣ عن نمو العائد على متوسط حقوق الملكية إلى ٤٦,٩٪ مقابل ٢٣,١٪ خلال عام٢٠٢٢، فيما بلغ العائد على متوسط الأصول ٥,٣٪ مقابل ٢,٥٪ خلال عام٢٠٢٢، كما سجل معدل كفاية رأس المال نسبة ٢٦,٣١٪ مقابل ٢٢,٩٤٪، وهو ما يتجاوز الحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي، مما يؤكد على التزام البنك بتعظيم القيمة المقدمة للمساهمين وجميع الأطراف ذات الصلة.
وأوضح غانم أن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يأتي على رأس أولويات خطة البنك الاستراتيجية، نظرًا لدورها في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص العمل وبناء قاعدة صناعية وإنتاجية مصرية لخلق صناعة تنافسية تعزز من المنتج المحلي، فقد استطاع البنك تحقيق مستهدفات البنك المركزي بتوجيه ٢٥٪ من محفظته الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
وعلى صعيد التحول الرقمي أشار غانم إلى تبني مصرفه لاستراتيجية توسعية طموحة في مجال التحول الرقمي، من خلال تطبيق كل ما يستجد في مجال التكنولوجيا المالية، مع تطوير وتحديث البنية التكنولوجية وتزويدها بأحدث الأنظمة الرقمية من خلال استثمارات متنامية بما يفي بالتحول الرقمي السريع والمتلاحق، وذلك تعزيزاً لسياسة الدولة والبنك المركزي لنشر ثقافة الدفع الإلكتروني والتحول إلى مجتمع لا نقدي باعتباره الوسيلة الأكثر أماناً ودقة ومرونة.
وأوضح غانم أن مصرفه يحرص على إطلاق العديد من التطبيقات والخدمات الإلكترونية، بهدف تدعيم مركزه التنافسي، والتي تعد طفرة في مجال الخدمات الرقمية مثل المحفظة الإلكترونية والإنترنت والموبايل البنكي، بالإضافة إلى إدراج البنك بشبكة المدفوعات اللحظية عبر تطبيق انستاباي، مشيراً إلى إطلاق المرحلة الثانية، إلى جانب إطلاق خدمات الإنترنت البنكي، والتي تتيح عدد كبير من الخدمات بشكل مباشر للتسهيل على العملاء مثل تحويل الأموال داخل وخارج البنك وفتح حسابات أون لاين، وربط شهادات جديدة، وإدارة بطاقات العميل، وسداد مديونيات بطاقات الائتمان، مع إمكانية التحويل اللحظي من داخل الانترنت والموبايل البنكي، بالإضافة إلى خدمات cash in & cash out، والتوسع في أعداد ماكينات الصراف الآلي ATMs والتي وصلت إلى أكثر من ٤٤٠ ماكينة في مختلف محافظات الجمهورية.
كاشفاً عن زيادة نسبة أعداد المشتركين في تطبيق الإنترنت والموبايل البنكي بنسبة نمو ٧٢٪ بإقفال عام ٢٠٢٣ مقارنة بنفس الفترة خلال عام٢٠٢٢، كما زادت نسبة عدد مستخدمي تطبيق الإنترنت والموبايل البنكي بنسبة نمو١٠٪ بإقفال عام ٢٠٢٣ مقارنة بإقفال عام ٢٠٢٢.
وبالإضافة إلى النتائج المالية القوية التي حققها البنك، أعرب غانم عن اعتزاز الإدارة وسعيها المتواصل نحو ترسيخ معايير الاستدامة في مختلف أنشطة البنك التشغيلية خلال عام٢٠٢٣، والتي تنعكس بشكل واضح على استراتيجية البنك، نظراً لأهميتها في دعم الاستقرار المالي والمصرفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيراً إلى حرص البنك على اتباع كافة الممارسات المستدامة المتعارف عليها بالقطاع المصرفي، بالإضافة إلى المشاركة في تمويل عدد من المشروعات الاستراتيجية والداعمة لتوجهات الدولة نحو التحول للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، واهتمامه الدائم بتطبيق حلول صديقة للبيئة، من خلال المشاركة في العديد من المبادرات التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة، حيث بلغ إجمالي التمويلات المخصصة لخدمة مبادئ التمويل المستدام ٢,٧٠٠مليار جنيه على مستوى قطاعات تمويل الشركات والقروض المشتركة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عام ٢٠٢٣، لافتا إلى أن خلق قيمة مستدامة لجميع الأطراف ذات الصلة هو هدف استراتيجي فضلًا عن كونه التزام أخلاقي.
كما أعرب غانم عن سعادته بنتائج الأعمال الإيجابية التي حققتها مجموعة شركات البنك التابعة والشقيقة، إذ بلغ صافي ربح القوائم المالية المجمعة مبلغ ٦,٥٦٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٤٠,٦٪ خلال عام٢٠٢٣، مقابل ٢,٧٢٦ مليار جنيه خلال عام المقارنة، وهو ما يؤكد على نجاح البنك في تنفيذ خطته الاستراتيجية نحو تطوير مجموعة شركاته وزيادة استثماراته، مستهدفاً بذلك تعظيم الاستفادة من شركات البنك لتحقيق التكامل بين خدمات البنك وشركاته، وذلك من خلال التطوير المستمر للأعمال ومتابعة جودة الأنشطة الخدمية التي تقدمها كل شركة واتباع مناهج إدارية وعملية وتدريبية قوية، مع الاستعانة بأفضل الكفاءات لتقديم خدمات متميزة لكسب ثقة العملاء، ولتحقيق التوسع في الحصة السوقية للشركات وزيادة الربحية.
وأوضح غانم إنه على الرغم من التحديات التي يمر بها الاقتصاد المصري، فقد أظهر البنك مرونة وحرفية في التعامل مع الأزمات، من خلال إصراره على مواصلة تحقيق نموه المستدام، مشيراً إلى تفاؤله بقدرة الإدارة على مواصلة اقتناص الفرص الجاذبة والتعامل مع التحديات، بالإضافة إلى مواصلة البنك التوسع بالعمليات التشغيلية لتعزيز مكانته الرائدة في القطاع المصرفي، استناداً إلى مبادئه الراسخة والمرونة التي يحظى بها في التعامل مع متغيرات المشهد الاقتصادي.
لافتاً إلى الأهمية القصوى التي يوليها البنك لتنمية ثروته البشرية باعتبارهم الركيزة الاساسية للنجاح وهي العامل الأساسي وراء هذه النتائج المشرفة، والجدير بالذكر أن بنك التعمير والإسكان يحرص على خلق بيئة عمل إيجابية ومحفزة للعاملين، مع التطوير الدائم لكوادره البشرية والاستثمار في العنصر البشري، من خلال توفير فرص تدريبية متميزة في كافة المجالات لتنمية واستغلال مهاراتهم لتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والانتاجية، والتي تمكنه من المنافسة وبقوة في السوق المصرفي المصري.
وأكد غانم على أن تحقيق تلك النتائج المشرفة والمؤشرات المتميزة على كافة بنود الميزانية وقوائم الدخل لعام٢٠٢٣، تعكس كفاءة وحرفية الإدارة التنفيذية للبنك وعامليه ومجلس إدارته، مشيراً إلى عزم البنك استكمال تنفيذ خطته الطموحة بتفاؤل وحذر استناداً على عدة ركائز منها وضع العملاء على رأس أولوياته وإدارة المخاطر بحكمة والمضي قدمًا وفق استراتيجية التوسع المنشودة.

بالتعاون مع «ماستركارد»

البنك الأهلي المصري يطلق بطاقة دوري أبطال أوروبا الائتمانية UEFA Champions League لأول مرة في مصر

أعلن البنك الأهلي المصري عن إطلاق بطاقة UEFA Champions League الائتمانية بالتعاون مع ماستركارد، الراعي الرسمي لدوري أبطال أوروبا، وتعد هذه البطاقة الأولى من نوعها في مصر، حيث تقدم مجموعة من المزايا الفريدة لحاملي بطاقات البنك الأهلي المصري؛ بما في ذلك الحصول على استرداد نقدي على عمليات الشراء عبر الإنترنت.
ومن خلال إطلاق هذا المنتج المبتكر، والذي سيعزز الشراكة طويلة الأمد بين ماستركارد والبنك الأهلي المصري، سيتم ضم شرائح جديدة من العملاء؛ وخاصة عشاق كرة القدم من الشباب، ويعكس التعاون بين الكيانين التزامهما المشترك بتقديم حلول مالية مبتكرة تتماشى مع اختيارات الشعب المصري المفضلة.
وفي هذا السياق، أعرب يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، عن اعتزازه بالتعاون المثمر بين البنك الأهلي المصري وماستركارد، الراعي الرسمي لدوري أبطال أوروبا، والذي يعد من أبرز مسابقات كرة القدم ويتنافس فيه أفضل الفرق الأوروبية ويحظى بشعبية عالية على مستوى العالم.
وصرح أبو الفتوح: "يعزز هذا التعاون الشراكة المثمرة بين الجانبين في تقديم حلول مالية متنوعة ومبتكرة وفريدة من نوعها، تتيح مزايا حصرية لعملاء من محبي كرة القدم وتمنحهم تجربة فريدة ومتكاملة صممت خصيصًا لتلبية احتياجاتهم".
ومن جانبه قال آدم جونز، مدير عام المنطقة الوسطى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى ماستركارد: "سعداء بتعاوننا مع البنك الأهلي المصري لتعزيز تجربة حاملي البطاقات وتجاوز توقعاتهم. وتُعد هذه الشراكة شهادة أخرى على التزامنا بربط المشجعين بشغفهم. وبفضل شراكتنا مع دوري أبطال أوروبا لأكثر من ٢٥ عامًا، تفتح البطاقة الجديدة أبوابًا للاستمتاع بمجموعة من الامتيازات الفريدة، مما يعكس جهودنا المستمرة في جعل كل تجربة لا تُقدّر بثمن".
وأشار كريم سوس، الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري إلى أن البطاقة الجديدة تمنح محبي كرة القدم تجربة ثرية تمكنهم من الجمع بين شغفهم بالرياضة والاستفادة من منتجات البنك الأهلي المصري وخدماته." وأضاف: "يمكن للعملاء الحصول على هذه البطاقة الجديدة بحد ائتماني يبدأ من ٣٠٠٠ جنيه مصري حتى ٢٥٠ ألف جنيه مصري كحد أقصى، وذلك وفقًا لاحتياجات كل عميل. نهدف الى تشجيع العملاء الحاليين والجدد على استخدام وسائل الدفع الرقمية في معاملاتهم المالية والاستفادة من النقاط والمكافآت، بالإضافة إلى الاستمتاع بالمزايا الحصرية الأخرى، مما يسهم بشكل كبير في التحول نحو مجتمع أقل اعتمادا على النقد".
وفي هذا الإطار، قالت إنجي برعي، نائب الرئيس ومدير شركة ماستركارد في مصر: "لا يقتصر عملنا في ماستركارد على تسهيل المعاملات فقط، بل نسعى لربط الأشخاص حول العالم بشغفهم. وبمناسبة الاحتفال بمرور أكثر من ٢٥ عامًا من الشراكة مع دوري أبطال أوروبا، والذي يعد من أبرز مسابقات كرة القدم ويتنافس فيه أفضل الفرق الأوروبية ويحظى بشعبية عالية على مستوى العالم. وصرح أبو الفتوح: "يعزز هذا التعاون الشراكة المثمرة بين الجانبين في تقديم حلول مالية متنوعة ومبتكرة وفريدة من نوعها، تتيح مزايا حصرية للعملاء من محبي كرة القدم وتمنحهم تجربة فريدة ومتكاملة صممت خصيصًا لتلبية احتياجاتهم".
ومن جانبه قال آدم جونز، مدير عام المنطقة الوسطى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى ماستركارد: "سعداء بتعاوننا مع البنك الأهلي المصري لتعزيز تجربة حاملي البطاقات وتجاوز توقعاتهم. وتُعد هذه الشراكة شهادة أخرى على التزامنا بربط المشجعين بشغفهم. وبفضل شراكتنا مع دوري أبطال أوروبا لأكثر من ٢٥ عامًا، تفتح البطاقة الجديدة أبوابًا للاستمتاع بمجموعة من الامتيازات الفريدة، مما يعكس جهودنا المستمرة في جعل كل تجربة لا تُقدّر بثمن".

«التجاري الدولي" أول بنك يصدر قصة نجاح شراكته مع المنصة التعليمية «LinkedIn learning»

تعاون فعال من أجل إثراء التجربة التدريبية للشباب لتأهيلهم لسوق العمل

اختارت منصة "LinkedIn Learning" البنك التجاري الدولي- مصر "CIB"، ليصبح أول بنك مصري، يشارك بقصة نجاحه في تقديم تجربة تعليمية استثنائية لتعزيز مهارات و خبرات اكثر من ١٦ ألف طالب جامعي في مختلف أنحاء مصر لتأهيلهم لسوق العمل.
يأتي ذلك في ضوء ايمان البنك الراسخ بدوره الفعّال في تدريب وتطوير العنصر البشري الذي يُعد من أهم ركائز النجاح لأي مؤسسة، وهو ما يقوي ويدعم مكانة البنك كمنارة تعليمية لتطوير الشباب.
وقد أتت قصة النجاح كنتاج لتعاون فعال بين "LinkedIn Learning" والبنك التجاري الدولي في برنامج الـ CIB للتدريب الصيفي والذي ارتكز على الابتكارات التكنولوجية في عدّة مجالات تشمل التكنولوجيا المالية، الـBitcoin، الذكاء بهدف تعريف المتدربين على خصائص العصر الرقمي وأهم مستجداته وتطبيقاته العملية وملاحقة الاتجاهات الإبداعية، وهو ما يُساهم بدوره في التحول الحتمي لسوق العمل ومهارات الموظفين الجدد المتوقعة.
وقد امتد التعاون بإتاحة منصة "LinkedIn Learning" للبنك مجموعة متنوعة من الدورات والباقات الرقمية من خلال أكثر من ٢٠٠٠ اعتماد يمكن استخدامه من قبل موظفي البنك التجاري الدولي لتطوير قدراتهم المهنية.

مصر تنضم لاتفاقية إنشاء صندوق أفريكسيم بنك لتنمية الصادرات في أفريقيا

أعلن بنك التصدير والاستيراد الأفريقي «أفريكسيم بنك»، انضمام مصر إلى اتفاقية إنشاء صندوق تنمية الصادرات في أفريقيا (FEDA)، المخصص لتعزيز التأثير التنموي بالقارة السمراء.
وقال أفريكسيم بنك، إن هذه خطوة تؤكد التزام مصر بدعم مهمة البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير والاتحاد الأوروبي المتمثلة في تحفيز التجارة البينية وتنمية الصادرات، مشيرًا إلى مكانة مصر الطويلة الأمد كمساهم مؤسس والدولة المضيفة للمقر الرئيسي للبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير.
وأكد البنك في بيانًا له أن توقيع اتفاقية إنشاء الاتحاد يفتح آفاقًا لتعزيز العلاقات التجارية بين مصر والدول الأفريقية الأخرى، مضيفًا أن إدراج مصر في قاعدة عضوية الصندوق يؤدي إلى توسيع نطاق تدخلات الصندوق بشكل كبير مع أهدافه الأساسية المتمثلة في توفير رأس المال المستدام للاقتصادات الأفريقية.
وأعرب البروفيسور بنديكت أوراما، رئيس Afreximbank ورئيس مجلس إدارة كل من «أفريكسيم بنك» وصندوق تنمية الصادرات في أفريقيا، عن امتنانه لانضمام مصر، قائلاً: «إننا نرحب ترحيبا حارا بتوقيع جمهورية مصر العربية على اتفاقية إنشاء FEDA. تجسد هذه المناسبة الهامة دعم مصر الثابت لـ Afreximbank ومبادراته منذ إنشائه. ومع انضمام مصر، فإن الاتحاد في وضع جيد لتعزيز استثماراته التحويلية داخل البلاد».

وزارة قطاع الأعمال تستعرض استراتيجية وضع رأس جميلة علي خريطة الاستثمار

كشف منصور عبد الغني المتحدث باسم وزارة قطاع الأعمال، تفاصيل الرؤية التي يتم العمل عليها لطرح منطقة رأس جميلة للاستثمار.

وقال خلال – في تصريحات له- ، أن هناك رؤية استراتيجية للوزارة، أهم بنودها تعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة للشركات التابعة لها، بحسن استغلالها وإدراتها بالشكل الأمثل.

وأضاف أن أرض رأس حميلة تدخل ضمن هذه الأصول، مشيرًا إلى أن الأمر بدأ بتشكيل لجنة بقرار من مجلس الوزراء لبحث طرح وإعداد رؤية استراتيجية لاستغلال المساحة التي تصل إلى ٢٠٦ فدادين.

وأوضح أن اللجنة عقدت أول اجتماع نهاية الأسبوع قبل الماضي، وهي مشكلة من خبراء الإسكان وقطاع الأعمال العام، لافتًا إلى عقد اجتماع بين الوزيرين عاصم محمد عصمت وعاصم الجزار، لبحث وضع الرؤية الاستراتيجية لاستغلال الأرض والحيز الجغرافي والمناطق المحيطة بها لتحقيق أقصى استفادة.

الأسمدة .. مصانع جديدة وشراكات مع القطاع الخاص

وزير قطاع الأعمال : تطوير مصنعي الأمونيا واليوريا بـ«الدلتا للأسمدة» ومصنعان لنترات الأمونيا وحامض النيتريك بـ«كيما» ومصنع للأمونيا الخضراء بطاقة 350 ألف طن سنويا بالشراكة مع القطاع الخاص

صناعة الأسمدة تعد من الصناعات الوسيطة وتتمتع بمزايا جعلتها تأخذ دور الريادة خاصة الأسمدة النيتروجينية، كما شهدت الصناعة العديد من النماذج للشراكة والتعاون بين شركات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، فيما يؤكد القائمون عليها أن هناك فرص عديدة للاستثمار لا تزال متاحة أمام الشركاء المحليين والأجانب، في إطار التوجه العام والذي عبرت عنه وثيقة سياسة ملكية الدولة.

وفي هذا الإطار ، دارت مناقشات المؤتمر الدولي السنوي للأسمدة في دورته الثلاثين، الذي نظمه الاتحاد العربي للأسمدة، تحت شعار "المغذيات الزراعية لتأمين الغذاء واستدامة البيئة"، بحضور وزير قطاع الأعمال ، والمهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، والسيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وممثلي العديد من شركات الأسمدة المحلية والعربية والعالمية.

و أكد الدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، أن صناعة الأسمدة تعد إحدى الصناعات الاستراتيجية وأحد أهم عوامل نجاح أي دولة لتوفير الغذاء لمواطنيها وتحقيق قدر أمن من الاكتفاء في المنتجات الغذائية، مشيرًا أن إجمالي الإنتاج المصري من الأسمدة في عام ٢٠٢٣ بلغ ما يقرب من ٨ ملايين طن نيتروجينية، و٤ ملايين طن فوسفاتية حيث تحتل مصر المرتبة السابعة عالميا في إنتاج اليوريا، فيما تأتي الأسمدة في المركز الثاني بين الصادرات المصرية بقيمة ٣,٤ مليار دولار.

أوضح الدكتور عصمت، أن القيادة السياسية تولي اهتمامًا بالغا بملف الصناعة المصرية بصفة عامة، وصناعة الأسمدة على وجه الخصوص، حيث شرعت مصر في إقرار السياسات والاستراتيجيات اللازمة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، والاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة، وكذلك زيادة المساحة المنزرعة، والمحصولية لتأمين قدر أمن من الاكتفاء الذاتي، خاصة الأولويات خلال المرحلة الحالية التي من المستهدف فيها إضافة ٣,٥ مليون فدان جديدة إلى المساحة المنزرعة في مناطق الدلتا الجديدة وتوشكى وسيناء.

وزير الزراعة : مصر تأتي في المركز الأول عربياً والخامس عالمياً بين كبرى الدول المنتجة لسماد اليوريا

دعم حكومي

بدوره ، أكد السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي أن صناعة الأسمدة والمغذيات الزراعية تلعب دورا حيويا وأساسيا فى منظومة الزراعة حيث تغذى التربة وتحسن جودتها ، وزيادة إنتاجية المحاصيل بما يساهم في تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكان العالم وتحقيق الأمن الغذائى والمساعدة فى تقليل عدد الجياع حول العالم ، والذي وصل لأكثر من ٧٥٠ مليون جائع ، خاصة وان تقارير البنك الدولي الأخيرة، قد أشارت الى أن الحصول على الأسمدة هي إحدى العقبات الرئيسية أمام تعزيز إنتاج الغذاء في العديد من البلدان خاصة المجتمعات النامية والاقتصادات الناشئة.

وأضاف القصير أن الدولة المصرية وضعت خطة لدعم صناعة الأسمدة من خلال إقامة مصانع جديدة وتطوير المصانع القديمة والمتقادمة وعمل الإحلال لتجديدها لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية ورفع طاقتها الإنتاجية وتوفير المرافق والخدمات والمواد الخام اللازمة لهذه الصناعة.

وأضاف وزير الزراعة أن المؤتمر الدولي السنوي للأسمدة والذي ينظمه الاتحاد العربي للأسمدة يمثل منصة لصناعة الأسمدة عربيا وعالميا، كما يعتبر الحدث العربي الاقتصادي الأبرز في مجال صناعة وتجارة الأسمدة بالمنطقة العربية، حيث يستقبل عددا كبيراً من المشاركات العربية والدولية من المؤسسات والشركات العربية والعالمية المتميزة العاملة في مجالات صناعة وتجارة الأسمدة، في ظل وجود فرصة كبيرة لعرض أحدث المنتجات والتكنولوجيا العالمية، ليظل هذا المؤتمر واحد من أكبر الفعاليات الدولية في مجاله.

وائل خطاب

في المحاصيل الاستراتيجية وتعظيم العوائد من الأصول لا سيما في صناعة الأسمدة، وانعكس ذلك في تهيئة المناخ، وسن القوانين والتشريعات، الراعية والمشجعة، والتي تذلل أي عقبات، وتعمل على جذب الاستثمار لزيادة الإنتاج ودعم القطاع الصناعي، والتوسع في إضافة صناعات جديدة.

أضاف الدكتور عصمت، أن الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم وتداعيات جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية والأحداث الأخيرة في قطاع غزة، وضعت الأمن الغذائي العالمي أمام اختبار صعب من ارتفاع كبير في أسعار الطاقة والشحن وأزمة سلاسل الإمداد، والتي أثرت بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار المدخلات الأساسية للصناعة، مما يتطلب بذل مزيد من الجهد وزيادة الإنتاج والالتزام بالمعايير البيئية للتخفيف من حدة آثار الأزمة.

و أشار وزير قطاع الأعمال إلى توقيع العديد من العقود لتطوير الشركات وزيادة إنتاجيتها، مثل تطوير مصنعي الأمونيا واليوريا بشركة الدلتا للأسمدة، وزيادة إنتاجيتهما إلى ٥٠٠ ألف طن و٧٥٠ ألف طن سنويا على التوالي، وتطوير مصنع "كيما ١" وإنشاء مصنع لنترات الأمونيا بطاقة سنوية ٢٦٥ ألف طن، وإنشاء مصنع لإنتاج حامض النيتريك بطاقة ٢٠٠ طن سنويا، بالإضافة إلى دخول مصنع "كيما ٢" بأسوان الخدمة ومجمع الأمونيا بالعين السخنة.

وقال الدكتور محمود عصمت إن الحكومة المصرية اعتمدت سياسة التحول نحو الأخضر، وتم توقيع مذكرات تفاهم وعقود لإقامة ١٢ مشروعا لإنتاج الأمونيا الخضراء، وعدد من مشروعات إنتاج الميثانول، منها في وزارة قطاع الأعمال العام - على سبيل المثال - الشراكة بين شركة النصر للأسمدة وشركة "بنشمارك باور" لإنشاء مصنع للأمونيا الخضراء بطاقة ٣٥٠ ألف طن سنويا، بالإضافة إلى مذكرات تفاهم في العديد من الشركات الأخرى للشروع في التنفيذ.

وفي ختام كلمته، أكد الدكتور عصمت أهمية تبادل الآراء والأفكار وتوحيد الرؤى لمجابهة التحديات التي تواجه صناعة الأسمدة، خاصة وأن المنطقة العربية تقوم بإنتاج ما يقرب من ثلث الأسمدة المنتجة عالميا، كما تمتلك الموارد الطبيعية التي تؤهلها لزيادة هذه النسبة، مؤكدا أن تطوير صناعة الأسمدة يأتي على رأس

الحكومة توقع ٧ اتفاقيات لمشروعات هيدروجين أخضر وطاقة متجددة بـ ٤٠ مليار دولار

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، مراسم توقيع ٧ اتفاقيات تعاون في مجالي الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة؛ بين ٧ مُطورين عالميين وعدد من الجهات الحكومية هي: "صندوق مصر السيادي"، و"الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس" و"هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة" و"الشركة المصرية لنقل الكهرباء"، وذلك بحضور الدكتور محمد شاكر المرقبي، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندس/ طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، رئيس مجلس إدارة "صندوق مصر السيادي".

ووقع على الاتفاقيات الـ٧ من الجهات الحكومية كل من: وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والدكتور/ محمد الخياط، رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، و أيمن سليمان، الرئيس التنفيذي لـ"صندوق مصر السيادي"، والمهندس/ خالد عبدالكريم حسن، العضو المتفرغ للدراسات والتصميمات والمشرف على قطاعات المشروعات المركزية بالشركة المصرية لنقل الكهرباء.

فيما وقّع الاتفاقيات من جانب المطورين كل من: كوفي أوسو بيمباه، الرئيس التنفيذي لشركة "باش جلوبال"، و جواو كونها، الرئيس التنفيذي للعمليات بشركة "سمارت إنرجي"، وإيهاب دميان، ممثلا عن تحالف "جاما كونستركشن وميريديام" و باي سونج جون، ووانج زي، ممثلان عن تحالف "إس كي إيكو بلانت-سي سك شمال أفريقيا"، ومحمد توكل، عضو مجلس إدارة شركة "التوكل جيلا"، والسيد/ يحيى أبو الحسن، مدير تطوير الأعمال لشركة "إيه إم إم باور"، و كامل عبدالحميد الصاوي، رئيس فرع مصر لشركة "يونايتد إنرجي جروب".

وعلى هامش التوقيع، قالت الدكتورة هالة السعيد، إن توقيع مذكرات التفاهم اليوم يمثل خطوة جديدة للصندوق في سلسلة الشراكات الاستثمارية مع كبرى الشركات العالمية لإقامة مشروعات بمجال الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، حيث تضيف مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع ٧ مطورين؛ استثمارات متوقعة للمرحلة التجريبية بحوالي ١٢ مليار دولار، بالإضافة إلى حوالي ٢٩ مليار دولار للمرحلة الأولى، ليتخطى إجمالي الاستثمارات نحو ٤٠ مليار دولار خلال ١٠ سنوات.

من جانبه قال أيمن سليمان، الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي: "يتلقى الصندوق اهتماما مستمرا ومتزايدا من المستثمرين في مشروعات الهيدروجين الأخضر، ويعكس توقيع اليوم الاهتمام المتزايد للشركات من أجل الانضمام لبرنامج الهيدروجين الأخضر المصري والذي يعكس سير الدولة في الطريق الصحيح من خلال إنشاء برنامج واضح المعالم ومكتمل الأركان ومدعومًا من جميع جهات الدولة، مشيرًا إلى أن ذلك يتجلى في الحوافز الاستثمارية التي تم إقرارها في يناير الماضي لتعزيز تنافسية المشروعات القائمة في مصر».

خلال القمة السنوية لأسواق المال

"الشيخ" يكشف تفاصيل المحاور السبع من استراتيجية تطوير البورصة

شارك أحمد الشيخ - رئيس البورصة المصرية، في أعمال "القمة السنوية لأسواق المال" حيث ألقى كلمة ضمن فعاليات الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذي عقد هذا العام تحت عنوان " إصلاحات هيكلية ... استدامة التنمية «.

وأشار الشيخ في كلمته إلى أنه إيمانا بالدور الحيوي للبورصة المصرية في الاقتصاد الوطني والريادة الإقليمية منذ نحو ١٤٠ عاما، حرصت إدارة البورصة المصرية على استمرار هذا الدور الفاعل وتطويره وفقا للرؤية الاستراتيجية للدولة المصرية، ومن هذا المنطلق اعتمد مجلس إدارة البورصة المصرية في يناير ٢٠٢٤ خطته الاستراتيجية للفترة المقبلة بعد طرح بنودها للحوار المجتمعي الفعال مع كافة أطراف منظومة سوق المال المصري، وذلك تمهيدا لبدء تطبيقها تدريجيا خلال الفترة القادمة في ضوء التطورات الاقتصادية واحتياجات السوق لتحقيق الأهداف المرجوة على المدى القصير والمتوسط، وذلك كله في إطار التنسيق والتكامل مع الهيئة العامة للرقابة المالية.

وأوضح رئيس البورصة أن الاستراتيجية تتكون من ٧ محاور رئيسية تتضمن ٦١ بندا، وهذه المحاور هي الإطار العام للسوق، الطروحات، تطوير قواعد قيد الأوراق والأدوات المالية، تطوير قواعد وآليات التداول، الأسواق والأدوات المالية الجديدة، الترويج ونشر الثقافة المالية والتدريب والعلاقات الدولية، والتكنولوجيا المالية.

داليا احمد

خلال استقباله وفد شركتيّ «لهب» و«نمر» التابعتين لمجموعة «إيدج» الإماراتية

«الإنتاج الحربي» يؤكد أهمية التكامل مع القطاع الخاص بقطاع التصنيع

أكد وزير الدولة للإنتاج الحربي محمد صلاح الدين مصطفى، إيمان وزارة الإنتاج الحربي بأهمية التكامل مع القطاع الخاص المحلي والعالمي في مجالات التصنيع المختلفة.

وأكد وزير الدولة للإنتاج الحربي خلال استقباله وفد شركتيّ "لهب" و"نمر" التابعتين لمجموعة "إيدج" الإماراتية على أن الإنتاج الحربي يعمل دائما على تطوير المنتجات النمطية لشركاته إلى جانب إدخال منتجات جديدة وتوطين أحدث تكنولوجيات التصنيع داخل الشركات التابعة، وتم خلال اللقاء التأكيد على تطلع وزارة الإنتاج الحربي لتحقيق الشراكة الاستراتيجية التي تعود بالنفع على الجانبين بالاستفادة من الإمكانيات التصنيعية والتكنولوجية والخبرات البشرية المتوفرة بشركات الإنتاج الحربي وكذا بشركتيّ "لهب" و"نمر" الإماراتيتين وبما يعود بالمنفعة على تطوير صناعة الذخائر والمركبات المدرعة بالدولتين.

وشدد على عمق ومتانة العلاقات التاريخية وعلاقات التعاون المثمرة بين مصر والإمارات، وقد تم خلال اللقاء عرض فيلماً تسجيلياً عن وزارة الإنتاج الحربي والذي يعكس الإمكانيات التصنيعية والتكنولوجية والفنية والبشرية المتوفرة بشركات ووحدات الإنتاج الحربي والتي تتمثل مهمتها الأساسية في تلبية مطالب القوات المسلحة ووزارة الداخلية من منتجاتها العسكرية (من ذخائر وأسلحة ومعدات وأنظمة إلكترونية متطورة) كما يتم الاستفادة من فائض الطاقات الإنتاجية بها لتصنيع منتجات مدنية متنوعة وذلك وفقاً لأحدث تكنولوجيات التصنيع كما يتم المشاركة في تنفيذ العديد من المشروعات القومية لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة بالدولة.

من جانبه أوضح محمد داد محمد مدير تطوير الذخائر بشركة "لهب" الإماراتية أن الشركة تتبع مجموعة "إيدج" والتي تعد رائدة في إنتاج المنتجات الدفاعية في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تنتج المركبات المدرعة والصواريخ والطائرات بدون طيار والأسلحة والذخائر ويتبع المجموعة عدد من الشركات المتخصصة في المجال العسكري من بينها شركة "لهب".

«هيئة الاستثمار» تتعاون مع «المصرية لشباب الأعمال» للترويج للاستثمار محلياً ودولياً

وقع حسام هبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وبسام الشنواني، رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لشباب الأعمال، مذكرة تفاهم للتعاون في الترويج للاستثمار محليًا ودوليًا ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على الفرص الاستثمارية واستغلالها بالشكل الأمثل.

ونصت مذكرة التفاهم على تقديم الدعم لمؤسسي الشركات، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من عملاء الجمعية، وتعريف جمعيات شباب الأعمال حول العالم بفرص الاستثمار المتاحة في مصر والخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين.

وسيقوم الطرفان بتنظيم مؤتمرات وندوات مشتركة تتعلق بالاستثمار وريادة الأعمال، سواء في مصر أو خارجها، بالإضافة إلى تنظيم اللقاءات التوافقية بين شباب رجال الأعمال المصريين والأجانب، كما ستقوم المؤسستان بتنظيم ورش عمل لرفع وعي مجتمع الأعمال بكل ما يخص ريادة الأعمال، وتعريف المستثمرين بأهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تحسين مناخ وبيئة الاستثمار وأهم الحوافز الممنوحة في هذا المجال، بالإضافة إلى توفير فرص تدريبية لتنمية مهارات رواد الأعمال ومؤسسي الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تقديم تسهيلات إجرائية لهم.

الرقابة المالية تقود جهود تطوير وتنمية القطاع المالي غير المصرفى

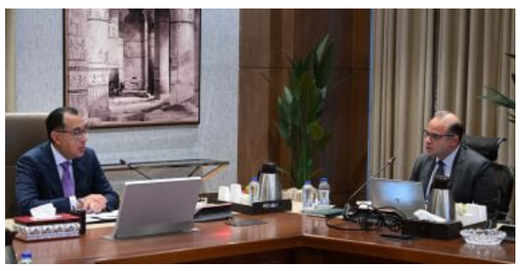

رئيس الوزراء : استكمال وتسريع وتيرة برنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات المملوكة للدولة من خلال سوق الأوراق المالية .. ومحمد فريد : رقمنة المعاملات المالية غير المصرفية وتعزيز جهود الاستدامة والتكيف مع التغير المناخي و اكتمال البيئة التنظيمية لسوق الكربون الطوعي خلال أيام

في خطوة جديدة لتطوير وتنمية القطاع المالي غير المصرفي، استهدافاً لتعزيز دوره المحوري في الاقتصاد القومي، لما يملكه هذا القطاع من قدرات وطاقات كبيرة تتمثل في تقنيات تكنولوجية عالية وتشريعات مُحكمة توفر مناخا استثماريا جاذبا ، عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا مع الدكتور محمد فريد، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، لاستعراض جهود الهيئة في التطوير .

و أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على الدعم الكامل للهيئة العامة للرقابة المالية في استكمال الجهود التي تحقق رؤيتها الطموحة لتنمية وتطوير قدرات النظام المالي غير المصرفي، كأحد الأعمدة الرئيسية المكونة للاقتصاد القومي، بما يوفره ويقدمه من حلول تمويلية واستثمارية وتأمينية مُبتكرة ومتنوعة، تُمكن وتساعد الكيانات الاقتصادية المختلفة على الوصول والحصول على التمويل اللازم لتطوير أعمالها والتوسع والانطلاق بما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي من خلال دعم مؤشرات التوظيف والدخول.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن الحكومة المصرية جادة في استكمال وتسريع وتيرة برنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات المملوكة للدولة، من خلال سوق الأوراق المالية الذي شهدت مؤشراته خلال الفترة الأخيرة تحسناً ملحوظا على مستوى قيم التداولات ورأس المال السوقي وعدد العمليات، لما للقيد من أثر كبير ليس فقط على مستوى وصول الكيانات الحكومية المختلفة للتمويل اللازم للتوسع؛ بل تعزيز مُستويات الحوكمة والافصاح والشفافية، وكذلك انخراطها في الأنشطة المرتبطة بالاستدامة والتغير المناخي، لافتاً أيضاً إلى أهمية سرعة إصدار قانون التأمين الموحد لكونه مكوناً رئيسيا من عناصر تنمية نشاط التأمين في مصر، يدعم تعزيز القاعدة الرأسمالية للشركات العاملة في أنشطة التأمين.

من جانبه استعرض الدكتور محمد فريد، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، الجهود التي تمت خلال الفترة الماضية لتطوير وتنمية القطاع المالي غير المصرفي على كافة الأصعدة؛ ومنها سوق الأوراق المالية، ونشاط التأمين، وأنشطة التمويل غير المصرفي، ومنها التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وكذلك سجل الضمانات المنقولة وأنشطة الهيئة على الساحة الدولية.

وتناول الدكتور محمد فريد الدور الذي تقوم به الهيئة، موضحاً أنها تعمل بشكل مُتوازن على تحقيق مستهدفات أي رقيبٍ على القطاع المالي غير المصرفي، والتي تتضمن التأكد من استقرار وسلامة القطاع المالي غير المصرفي، وكذلك المؤسسات المالية غير المصرفية، فضلاً عن تحسين بيئة ممارسة الأعمال وسهولة وكفاءة وشفافية وصول وحصول المتعاملين على الخدمات المالية غير المصرفية، ومنها خدمات سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل غير المصرفي، وذلك جنباً إلى جنب مع جهود التطوير والتنمية للأسواق والأنشطة، عبر إصدار اللوائح والضوابط الرقابية والتنظيمية التي تسهم في تعزيز السيولة والتداول وعدد المستفيدين، بالإضافة إلى حماية حقوق كافة المتعاملين بالتوازي مع جهود التطوير والرقابة والإشراف، عبر تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية والفرص المتكافئة، بما يُعزز دور النظام المالي غير المصرفي في الاقتصاد القومي.

وأكد أن الإصلاحات التي تبنتها ونفذتها الهيئة على مستوى سوق الأوراق المالية، نجحت في استعادة ثقة المتعاملين، ومنها اصدار حزمة تعديلات تستهدف تيسير إجراءات القيد وزيادات رؤوس الأموال للشركات، وهو ما انعكس على مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية، من حيث قيم الشركات المقيد لها أسهم -عدد العمليات- قيم التداولات وكذلك أعداد المستثمرين.

وأشار رئيس الهيئة في هذا السياق إلى أن سوق الأوراق المالية يشهد حاليا تحسنا ملحوظا في مؤشرات الأداء على مستوى السيولة والتداول؛ وهو ما يُمهد الطريق لسرعة استكمال برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة ملكية الشركات المملوكة للدولة من خلال السوق، لاجتذاب استثمارات أجنبية ومحلية.

وفيما يتعلق بنشاط التأمين، أوضح الدكتور فريد أن التأمين يمثل ركيزة أساسية ضمن خطة تطوير الأنشطة المالية غير المصرفية، حيث تم إصدار حزمة قرارات ولوائح تنظيمية وتنفيذية وهو ما عزز من مستويات الشمول التأميني، التي شهدت تحسناً في قيم الأقساط والتعويضات، مؤكداً أن الفترة المقبلة تتطلب سرعة إصدار قانون التأمين وهو الآن تحت نظر البرلمان المصري، لما له من أهمية قصوى في تدعيم رؤوس أموال شركات التأمين المختلفة وهو ما يُعزز من مرونة وصلابة القطاع ويُحسن من مساهمته في النمو الاقتصادي.

تمويل غير مصرفي

وتطرق الدكتور محمد فريد إلى الجهود والقرارات التي تم اتخاذها في أنشطة التمويل غير المصرفي والتي تشهد تحسنا كبيرا في مؤشرات أدائها، حيث تم إصدار وعمل المراجعة الأولى لأول مؤشر للتسعير المسئول، وهو ما عزز من مستويات الإفصاح والشفافية بشأن تكلفة التمويل والائتمان المتاح من الشركات بما يعزز من مستويات التنافسية، ويخفض التكلفة ويمكن المواطنين من اختيار البديل التمويلي الأنسب والأقرب له.

وأوضح أن الفترة الماضية شهدت جهداً غير مسبوق من قبل الهيئة على مستوى تطوير معايير المحاسبة المصرية، مشيراً إلى تعديلات معايير المحاسبة المصرية التي صدرت بقرار رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية لجنة مراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى برئاسة رئيس الهيئة، والتي وافقت على إدخال نموذج إعادة التقييم على الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة ونموذج القيمة العادلة على الاستثمار العقاري، والذي يمكن للشركات معه إعادة تقييم أصولها بما تعكس القيمة العادلة والحقيقية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المصرية، وحرص الدولة على تسهيل الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الشركات العالمية على الاستثمار في مصر.

كما أكد الدكتور محمد فريد على اهتمام الهيئة برقمنة المعاملات المالية غير المصرفية ووضعها على قمة أولوياتها إنفاذاً لقانون تنمية استخدام التكنولوجيا في الأنشطة المالية غير المصرفية، حيث قامت الهيئة بإصدار عدة قرارات تنفيذية لتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية وهي القرارات ١٣٩ و١٤٠ و١٤١، لعام ٢٠٢٣ حيث يحدد القرار رقم ١٣٩ المتطلبات الواجب توافرها في الشركات الراغبة في الحصول على الترخيص أو الموافقة لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا، وينظم القرار ١٤٠ الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمي والمنصة الرقمية والمعاملة الرقمية وكذلك التوقيع الإلكتروني وعمليات التعرف والتعاقد مع العميل الكترونيا، فضلاً عن مجالات استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، ومتطلبات الامتثال. ويحدد القرار رقم ١٤١ ضوابط القيد والشطب في سجل الجهات الراغبة في تقديم خدمات التعهيد والذي يتضمن إنشاء السجل، وشروط القيد بالسجل.

وزيرة الهجرة تتابع تطورات إنشاء الشركة الاستثمارية للمصريين بالخارج

عقدت سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، اجتماعا لمجموعة المؤسسين للشركة الاستثمارية للمصريين بالخارج، وذلك بحضور فخري الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، وآخرين.

جاء اللقاء للتعرف على اللوجستيات المرتبطة بإطلاقها والخطة التنفيذية لمجالات العمل للمرحلة المقبلة، للبدء في مرحلة ارتياد الشركة إلى السوق المصري بشكل فعلي، لدعم خطط التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد المصري، بحسب بيان الوزارة.

ومن ناحيتها، أكدت وزيرة الهجرة أن الشركة قطعت شوطا كبيرا، وصولا إلى تسجيلها في الهيئة العامة للاستثمار، والتعاقد مع مكاتب الاستشارات القانونية والمالية، والاتفاق على تحديد مجالات عمل الشركة، مشددة على أن دور الحكومة سيقتصر على الدعم وتسهيل العمل والإجراءات.

وتابعت وزيرة الهجرة أن هذه الشركة من شأنها أن تبدأ في عدة مجالات: "المجال الزراعي والمجال التجاري والاستيراد والتصدير، والمجال الخاص بالسياحة"، مؤكدة أنها تتلقى باستمرار استفسارات من المصريين بالخارج حول الشركة، مشيرة في هذا الصدد إلى أن هذه الشركة واعدة، وسيمثل الاستثمار فيها خطوة مهمة، سواء لكبار المستثمرين أو لحملة الأسهم من المصريين بالخارج.

القابضة للبتروكيماويات تعلن تنفيذ 97٪ من مشروع إنتاج الألواح الخشبية «MDF»

أكد المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، أن الفترة المقبلة ستشهد تنفيذ مجموعة من المشروعات البتروكيماوية التي تحقق القيمة المضافة والتنمية المستدامة.. يأتي على رأسها مشروع إنتاج الألواح الخشبية متوسطة الكثافة (MDF) والذي بلغت نسبة التنفيذ فيه حوالي ٩٧٪ تمهيدًا لدخوله على الإنتاج، وذلك رغم التحديات المتلاحقة التي شهدها العالم، بدءا من أزمة فيروس كورونا، مرورًا بالأزمة الروسية الأوكرانية، ووصولا للوضع الراهن في المنطقة، والذي أثر بشكل مباشر على سلاسل الإمدادات اللازمة لتنفيذ المشروعات في كثير من دول العالم.

شركة النقل البحري والبري تحقق 4 مليار جنيه ربح في 2023/2022 بزيادة 255٪

تراس الفريق كامل الوزير وزير النقل، الجمعيات العامة العادية وغير العادية للشركة القابضة للنقل البحري والبري وشركاتها التابعة والشقيقة عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، حيث تمت المصادقة على القوائم المالية وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات و على تقرير مجلس الإدارة.

وقال وزير النقل، بحسب بيان صحفي، إن الشركة القابضة والشركات التابعة حققت الأرباح وبلغت إجمالي الإيرادات المحققه للشركات (تابعة / شقيقه / قابضة) للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ١٥،٨٩٠ مليار جنيه بنسبة زيادة ٩٦،١٪ عن فعلي العام السابق، فضلا عن أنه بلغ صافي ربح العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مايقرب من ٩،٦٤٠ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٩٣،٦٪ عن فعلي العام السابق.

وأوضح الوزير أنه فيما يتعلق بالنتائج المستقلة للشركة القابضة للنقل البحري والبري عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ فقد بلغت إجمالي الإيرادات المحققة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٤،٧٩١ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٢٣،٧٪ عن فعلي العام السابق، وبلغ صافي ربح العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مبلغ ٤،٢١٨ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٥٥،٩ ٪ عن فعلي العام السابق .

«سوديك" ترصد 10 مليارات جنيه لعقود المقاولات خلال 2024

كشف أيمن عامر، مدير عام شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار "سوديك"، أن الشركة تستهدف توقيع عقود مقاولات بقيمة ١٠ مليارات جنيه خلال العام الجاري، مقارنة بنحو ٦ مليارات جنيه خلال العام الماضي.

وقال عامر خلال مائدة مستديرة عقدتها الشركة ، أن حجم محفظة الأراضي غير المنماة لدى الشركة ١٧٠٠ فدان، منها ٧٥٠ فدانا في الساحل الشمالي، و٥٠٠ فدان غرب القاهرة، و٤٥٠ فدانا شرق القاهرة.

ولفت عامر، إلى أن حجم مبيعات سوديك في ٢٠٢٣ بلغ ٣٠ مليار جنيه، وكانت نسبة البيع للأجانب فيها نحو ١٥٪ ومن المخطط زيادة هذه النسبة في ٢٠٢٤.

وأوضح مدير عام شركة سوديك، أن الشركة تنفذ مشروع The Estates على مساحة ٦٣٠,١٢ ألف متر مربع، ويضم ٤٤٦ وحدة، تم تسليم ٢٠٥ وحدة حتى الآن، منذ نوفمبر ٢٠٢٣، مشيرا إلى أن المساحة البنائية للخدمات التجارية تصل إلى ٢٧٥١ متر.

المصرية للاتصالات WE تجري أول مكالمة ناجحة في شمال أفريقيا بتقنية Open RAN

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات، أول مشغل اتصالات متكامل في مصر، عن نجاحها في إجراء أول مكالمة تجريبية بتقنية شبكات الإتاحة اللاسلكية المفتوحة Open RAN في شمال أفريقيا، وذلك على هامش معرض برشلونة الدولي لشبكات الهواتف المحمولة MWC ٢٠٢٤، وتم إجراء المكالمة بالتعاون مع شركة راكوتن Rakuten Symphony اليابانية، وشركة سيسكو Cisco، ومبادرة TIP العالمية لتطوير البنية التحتية للاتصالات، بما يمثل إنجازًا تاريخيًا جديدًا للمصرية للاتصالات تحقق نتيجة للتخطيط المتواصل والعزيمة الصلبة والتفاني في دفع حدود التواصل؛ ويؤكد كذلك على الدور الريادي للمصرية للاتصالات في رسم ملامح مستقبل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنطقة،من خلال تفكيك وتحويل وحدات القاعدة الأساسية (BBU) إلى وحدات مركزية افتراضية (vCU) ووحدات موزعة افتراضية (vDU) للاعتماد على الحوسبة السحابية والإسراع في عملية التحول الرقمي.

الحصاد
الرؤية الثانية أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٣ مارس ٢٠٢٤ • العدد ٧٣٤

طرح أراض في "المثلث الذهبي" على مطورين صناعيين

تدرس الهيئة الاقتصادية لمنطقة المثلث الذهبي جنوب مصر، طرح المناطق الصناعية بالمثلث على مطور صناعي يتولى تقسيمها وتنميتها وفق مخطط تفصيلي إلى وحدات إنتاجية مختلفة.
وقال محمد أبو الغيط نائب رئيس الهيئة في تصريحات له أن مساحة المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي تبلغ نحو ٢,٢ مليون فدان على شكل مثلث قاعدته على شاطئ البحر الأحمر بين مدينتي القصير وسفاجا ورأسه في محافظة قنا.
وتوقع الانتهاء من المخطط العام للمنطقة والتي تضم مناطق استثمارية فرعية خلال وقت قريب على أن تبدأ المنطقة في عملية الترويج والتسويق. وأضاف "تلقينا طلبات بشأن الاستثمار في المنطقة ويجري السير في عملية تسعير الأراضي والإعلان عنها قريبا".

«وطنية» تنعش برنامج «الطروحات»

رئيس الوزراء يعقد اجتماعا لاستعراض العروض المقدمة لشركة «وطنية».. ويؤكد : الدولة جادة في طرح عدد من الشركات التابعة للقوات المسلحة .. والمتحدث باسم الحكومة : وجود شركات أجنبية كبرى في العروض المقدمة يؤكد الثقة في الاقتصاد المصري

تجدد الحديث عن برنامج الطروحات مع تصريحات أخيرة لرئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، خلال اجتماع عقده لاستعراض العروض المقدمة بشأن الشركة الوطنية لبيع وتوزيع المنتجات البترولية "وطنية"، والتي سبق وأن أعلنت الحكومة عن طرحها ضمن خطة الدولة لطرح عدد من الشركات الحكومية.
حضر الاجتماع، المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ومسئولو الوزارتين، وصندوق مصر السيادي، واستشاري الطرح.
الاجتماع استعرض العروض المقدمة من عدد من الشركات العالمية والمصرية، كما تم سرد مميزات كل عرض ، فيما أكد رئيس الوزراء خلاله أن الحكومة مستمرة في تنفيذ برنامج الطروحات الذي سبق الإعلان عنه، ويأتي في إطار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي تستهدف تمكين القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مشيرا إلى أن وجود شركات أجنبية كبرى في العروض المقدمة يؤكد الثقة في الاقتصاد المصري، وأن لدينا سوقا جاذبة لمختلف الاستثمارات.
وأشار في ذات السياق إلى أنه سبق التأكيد على أن الدولة جادة في طرح عدد من الشركات التابعة للقوات المسلحة، وهو ما تثبته الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الملف.
وبحسب تصريحات للمستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم رئاسة الوزراء، فإن طرح شركة وطنية سيكون قريبا بمجرد انتهاء تقييم العروض التي تقدم بها عدد من الشركات العالمية والمصرية.
وتابع المستشار محمد الحمصاني أنه سبق التأكيد على أن الدولة جادة في طرح عدد من الشركات التابعة للقوات المسلحة، وهو ما تثبته الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الملف.
واستكمل قائلا: هناك عروض عديدة وتم استعراض أفضل 3 بينها، ووطنية سيتم الإعلان عنها لاحقا حول التخارج الكامل أو المشاركة مع القطاع الخاص، وتعدد الصفقات ميزة لاختيار أفضل العروض.

عوائد مستهدفة

كان وزير المالية الدكتور محمد معيط قال في تصريحات سابقة إن مصر تتعامل بسياسات أكثر توازنا وتحوطا، مع الأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية، بتداعياتها المتشابكة التي تزايدت تعقيدًا مع التوترات الجيوسياسية، على نحو يمكنها من احتواء حدة الصدمات الداخلية والخارجية، واستكمال مسيرة الانضباط المالي بالحفاظ على تحقيق فائض أولي ووضع معدلات العجز والدين فى مسار نزولي، جنبًا إلى جنب مع العمل على خلق مساحات مالية مستدامة؛ للتوسع فى الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية.
وأشار وزير المالية، إلى الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية؛ لتعزيز جهود التعافي الاقتصادي، بتمكين القطاع الخاص من القيام بدوره المنشود؛ باعتباره قاطرة التنمية، من خلال إتاحة فرص استثمارية واعدة للقطاع الخاص، تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الدولة، عبر سياسة متكاملة لإدارة الأصول المملوكة للدولة، وبرامج محفزة للاستثمارات الخاصة.
أضاف الوزير، أن برنامج «الطروحات الحكومية» يسهم في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، استهدافا لتعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورفع مشاركته في الاستثمارات العامة إلى ٦٥٪ خلال الأعوام المقبلة، أخذًا فى الاعتبار «الرخصة الذهبية» التي تساعد في تسريع وتيرة تنفيذ المشروعات الإنتاجية والاستثمارية وفتح آفاق رحبة للاستثمارات الأجنبية، موضحًا أن برنامج الطروحات الحكومية يُعزز قدرتنا على تلبية الاحتياجات التمويلية، ونستهدف منه عوائد تصل إلى ٦,٥ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٤ .

الحد من التمويل الخارجي

وبحسب خبراء واقتصاديين ، فإن منشور إعداد موازنة العام المالي المقبل ٢٠٢٤/٢٠٢٥، يكشف عن أبرز خطط الدولة لتحقيق المزيد من الإصلاحات والإجراءات التي تساعد على تنمية الموارد وفعالية الإنفاق ودعم النمو والتشغيل واستعادة الاستقرار للاقتصاد الكلي، واستمرار الانضباط المالي وإدارة الدين العام بكفاءة، وأبرزها الاستمرار في برنامج الطروحات خلال الفترة المقبلة بما يعزز قدرة الدولة المصرية على تغطية احتياجاتها التمويلية والخارجية خلال العامين المقبلين، ويسهم أيضًا في الحد من الاحتياج إلى التمويل الخارجي وتنفيذ وثيقة ملكية الدولة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الكلي.
كما تشمل الإجراءات الاستمرار في توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة معدلات الحصر والتركيز على ضم الاقتصاد غير الرسمي، وأيضًا من خلال عملية ميكنة وتبسيط إجراءات تحصيل الإيرادات وميكنة المدفوعات الحكومية وإدارة الأصول والمخاطر (ميكنة ودمج منظومة الضرائب والضريبة العقارية والجمارك-سرعة رد الضريبة-إدارة مخاطر متطورة).
وتشمل كذلك تحسين هياكل الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة بما يحقق زيادة الفوائض التي تؤول للخزانة العامة للدولة، والاستمرار في إحكام الرقابة على الصناديق والحسابات الخاصة بما يضمن تنمية مواردها.
وهناك أيضا استكمال تنفيذ استراتيجية الإيرادات الحكومية متوسطة الأجل التي تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية وعدالة النظام الضريبي، وسنولي أهمية خاصة بالالتزام بتطبيق السياسات والمستهدفات التي تتضمنها استراتيجية الإيرادات في المدى المتوسط المعدة، والتي أقرها مجلس الوزراء في عام ٢٠٢١، والتي يجرى تحديثها حاليًا من قبل وزارة المالية، وتستهدف زيادة الحصيلة الضريبية سنويًا بنسبة ٠,٥٪ من الناتج المحلي.

شركات جديدة

ويستعد صندوق مصر السيادي لطرح شركات جديدة مملوكة للدولة خلال ٢٠٢٤ ضمن قائمة برنامج الطروحات الحكومية، ويضم برنامج الطروحات الحكومية ٣٥ شركة .
وتخطط الحكومة لبيع حصص في شركات حكومية بقيمة ٥ مليارات دولار خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٣ إلى يونيو ٢٠٢٤ بحسب تقرير لمجلس الوزراء.
وبحسب تقرير لوزارة التخطيط ، فإن الحكومة المصرية تخطط لطرح محطة جبل الزيت لتوليد الرياح من خلال طرح تنافسي على عدد من المستثمرين بإجمالي قيمة ٣٠٠ مليون دولار، متوقعاً أن تنتهي الصفقة خلال الربع الأخير من العام الجاري.
وتتضمن الصفقات بيع حصة من شركة وطنية ،بالإضافة الى حصة الحكومة فى شركة فودافون مصر ، بجانب طرح حصة من شركتي دمياط لتداول الحاويات والبضائع وبورسعيد لتداول الحاويات ،كما تخطط الحكومة لبيع بنك المصرف المتحد .

أسامة السيد

بالأرقام .. «الرقابة المالية» تقدم كشف حساب سوق المال خلال ٢٠٢٣

الدكتور محمد فريد : ٧٧٤ ألف مستثمر نشط بالبورصة .. ارتفاع استثمارات شركات التأمين خلال ٢٠٢٣ إلى ٢٠٨,٩ مليار جنيه.. ونسعى لإتاحة التداول على أدوات الدين الحكومية لشركات السمسرة

كشف الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، عن أرقام مهمة تتناول الأداء في سوق رأس المال ، وقال فريد في مؤتمر صحفي حول "حصاد ٢٠٢٣ - من التعهدات إلى التنفيذ" ، عقده بمقر الهيئة العامة للرقابة المالية، إن هناك ٧٧٤ ألف مستثمر نشط بسوق رأس المال، ونحو ٢٤٤ شركة مقيدة، بالإضافة إلى ٥٤٠ شركة عاملة.
وأضاف فريد، أن هناك ٤ شركة تارس نشاط التأمين، ونحو ٩٨ شركة وساطة، ونحو ٣١ شركة وساطة وتقدير أضرار، بالإضافة إلى ٩ شركات خبرة استشارية ، موضحا أن هناك ٣,٨ مليون عميل بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر، ونحو ١٠١٧ جمعية ومؤسسة أهلية، ونحو ٢٢ شركة، وشركتا تأجير تمويلي متناهية الصغر.
وعلى صعيد نشاط التمويل العقاري، تم منح ١٩ رخصة تمويل عقاري، و١٠ شركات تقييم عقاري، ونحو ٨٩ ألف عميل ، فيما أشار إلى أن إجمالي التمويل الممنوح من خلال الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة قفزت بنسبة ٥٣٪ على أساس سنوي ، لتصل إلى ٨٩٣,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ مقابل ٥٩٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٢.
وأضاف فريد، أن مساهمة إجمالي إصدارات الأسهم بلغت حوالي ٥٧,٥٪ من إجمالي التمويل الممنوح خلال عام ٢٠٢٣، لتصبح بذلك المكون الأساسي من التمويلات الممنوحة، يليها قيمة عقود التأجير التمويلي بنسبة ١٣,٢٪، وفي المرتبة الثالثة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم بنسبة ٩,٨٪ .
ولفت فريد إلى أبرز جهود التطوير التي قامت بها الهيئة العام الماضي، مثل حظر التوكيل أو التفويض في مزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية، وممارستها دون ترخيص.
وأوضح أن جهود التطوير تضمنت، مهلة ٣ أشهر لزيادة رأسمال شركات التمويل غير المصرفي التي تقدمت بطلب للتأسيس أو الحاصلة على موافقة مبدئية أو تأسست ولم تحصل على الترخيص، إلى جانب زيادة الحد الأقصى لتمويل المشروعات متناهية الصغر إلى ٢٢٠ ألف جنيه، لتمكين تلك المشروعات من الوصول إلى تمويل اكبر لتطوير أعمالهم دعما للتشغيل والانتاج.
وبحسب رئيس الهيئة، شملت جهود التطوير إطلاق أول مؤشر مرجعي للتسعير المسؤول لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، يوفر بيانات عن أسعار فائدة التمويلات والمصاريف الإدارية.
وتابع فريد، أصدرنا رخصة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية برأس مال ١٥ مليون جنيه كحد أدنى لمزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي.
وقال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن الهيئة أتاحت تداول أذون الخزانة خلال ٢٠٢٣، بهدف رفع كفاءة عملية التسعير، واستقطاب عملاء جدد، وسط مناقشات حثيثة تجري حاليًا لإتاحة التداول على أدوات الدين الحكومية، من خلال شركات السمسرة.

تمويل

وعلى صعيد أنشطة التمويل لعام ٢٠٢٣، أصدرت الهيئة كتابٌ دوريًا، بحظر التمويل التكميلي، في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والإجراءات اللازم اتخاذها عند تطبيق خيار السداد، المعجل لمواجهة مخاطر التعثر لضمان الاستقرار المالي.
وبشأن جهود الهيئة بشكل عام، خلال ٢٠٢٣، فقد تضمنت تطوير معايير المحاسبة المصرية، عبر إدخال نموذج إعادة التقييم على الأصول، الثابتة والأصول غير الملموسة، ونموذج القيمة، العادلة على الاستثمار، العقاري، بما يعكس القيمة العادلة لأصول الشركات في قوائمها المالية.
وعلى صعيد سوق الكربون الطوعي، فقد تضمنت إجراءات الهيئة ادخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، باعتبار شهادات الكربون أداة مالية.
وشاركت الرقابة المالية خلال ٢٠٢٣ لأول مرة في معرض القاهرة الدولي للكتاب، وإعداد برنامج تدريس لأعضاء هيئة تدريس جامعات مصر.

صناديق التأمين

وقال محمد فريد إن قيمة صافي استثمارات شركات التأمين ارتفعت بنسبة ٣٦,٢٪، لتصل إلى ٢٠٨,٩ مليارات جنيه خلال العام الماضي مقابل ١٥٣,٤ خلال عام ٢٠٢٢ ، مبينا أن القيمة التقديرية لاستثمارات صناديق التأمين الخاصة بلغت ١٣٢,٧ مليار جنيه خلال ٢٠٢٣ مقابل ١١٨,٦ مليار جنيه، بمعدل نمو بلغ ١٢٪.
وفيما يتعلق بقيمة استثمارات صناديق التأمين الحكومية، قال فريد إنها ارتفعت بنحو ٤٠٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣ لتصل إلى ١,٢ مليار جنيه مقابل ٩٠٢ مليار خلال العام المالي السابق، بنمو بلغ ٤٠٪.
وبحسب فريد، فان عدد المؤمن عليهم ارتفع بنسبة ٨,٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣ لتصل إلى ٦,٣ مليون عميل مقابل ٥,٨ مليون عميل.

خطط مستقبلية

وكشف رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، عن الخطط المستقبلية للهيئة خلال العام الحالي أبرزها الانتهاء من الإطار التنظيمي لتشغيل سوق الكربون الطوعي، مضيفًا في هذا الصدد أن الهيئة تعتزم إصدار قواعد قيد شهادات الكربون، ومعايير اعتماد سجلات الكربون الطوعية، والمعالجة المحاسبية لشهادات الكربون، وقواعد تداول وتسوية شهادات خفض الانبعاثات الكربونية.
أضاف "فريد"، أن الهيئة تعتزم السعي نحو إصدار قانون التأمين الموحد، وإنهاء الإطار التنظيمي لسوق تداول الحصص العقارية، وتطبيق معايير بازل III على شركات التمويل غير المصرفية، وكذلك تطبيق معايير II solvency على شركات التأمين، إضافة إلى إصدار وثيقة تأمين سند الملكية.
وذكر محمد فريد، أن هيئة الرقابة المالية تعتزم استكمال متطلبات تفعيل صناديق القيم المنقولة على سلع مختلفة، والإعلان عن إطلاق أول خريطة تفاعلية للقطاع المالي غير المصرفي، وبدء أولى جولات مؤتمر الهيئة العامة للرقابة المالية بمحافظات مصر (بناء القدرات لتعزيز التنمية)، إضافة إلى الربط الإلكتروني مع المؤسسات المالية غير المصرفية.
وأشار إلى أنه سيتم استكمال جهود رقمنة المعاملات المالية غير المصرفية بالربط مع مصلحة الأحوال المدنية والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.
من ناحية أخري ، كشف الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، عن ارتفاع قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى ٥٧,١ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٤٠,٣ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٢، بمعدل زيادة بلغ ٤١,٧٪، وبلغ عدد المستفيدين ٣,٨ مليون مستفيد بنهاية عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٤ مليون مستفيد في نهاية عام ٢٠٢٢بمعدل انخفاض ٥٪ .
أوضح "فريد"، أن قيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بلغت حوالي ٧٢,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣، وبلغ عدد المستفيدين خلال العام ما يزيد عن ٣,٧ مليون مستفيد.
وذكر محمد فريد، أنه تم تشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة في مارس ٢٠١٨، ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عام ٢٠٢٣ فقد بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة ٢,٥ تريليون جنيه، وبلغ عددها نحو ١٥٥ ألف إشهار، وبلغت الزيادة في قيمة الإشهارات حوالي ٤٠٪ في نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنة بنهاية عام ٢٠٢٢ .

محمد محيي الدين

الحكومة تستبق رمضان بإجراءات مكثفة لتوفير السلع وضبط الأسواق

البرلمان يقر تشريعا مقدما من مجلس الوزراء بتعديل قانون حماية المستهلك ويشدد العقوبات على حجب السلع الاستراتيجية أبرزها السكر والزيت.. ونواب يطالبون بالضرب بيد من حديد للمحتكرين

مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك ، تتنوع الجهود الحكومية وتتوزع ما بين محاولات توفير السلع من ناحية ، والعمل علي ضبط الأسعار والأسواق من ناحية أخري .
في هذا الإطار ، وافق مجلس النواب نهائيا ، خلال الأسبوع الماضي ، على مشروع قانون مُقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون حماية المستهلك الصادر بالقانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، ومشروع قانون مُقدم من النائب أحمد مقلد وآخرين (أكثر من عُشر عدد أعضاء المجلس)، في ذات الموضوع.
ويهدف مشروع القانون إلى تشديد عقوبة حجب السلع الاستراتيجية المعدة للبيع عن التداول بإخفائها أو عدم طرحها للبيع أو الامتناع عن بيعها مما يمس بحقوق المستهلكين، مع الحكم بإغلاق المحل أو المكان الذي وقعت فيه الجريمة مدة لا تجاوز ستة أشهر وجواز الحكم بإلغاء رخصة المحل أو المكان الذي وقعت فيه الجريمة، وذلك في إطار جهود الدولة نحو ضبط آليات السوق وتوفير جميع السلع خاصة الاستراتيجية ، وحماية حقوق المستهلكين وصون مصالحهم على نحو يوفر السلع الاستراتيجية بصفة مستمرة وبأسعارها العادلة.
وجاء مشروع القانون ن لمواجهة انتشار ظاهرة حبس السلع الاستراتيجية المعدة للبيع عن التداول بإخفائها ، أو عدم طرحها للبيع، أو الامتناع عن بيعها مما يمس بحقوق المستهلكين، حيث أظهر التطبيق العملي لهذا القانون في الوقت الحالي الحاجة إلى مراجعة عقوبة الغرامة المقررة فضلا عن وجوب الحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر وجواز الحكم بإلغاء رخصته، على نحو يحقق الردع بصورتيه العام والخاص.
وتضمن مشروع القانون رفع قيمة الغرامة إلى ١٥٠ الف جنيه كحد أدنى و٣ ملايين جنيه حد أقصى، فضلا عن وجوب الحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر مع جواز الحكم بإلغاء الرخصة لمن يقوم بإخفاء السلع الاستراتيجية ويحجبها عن البيع.
ونص مشروع القانون على تعديل المادة ٧١ من مشروع تعديل قانون حماية المستهلك لتنص على : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ٢٥٠ ألف جنيها ولا تجاوز ٣ ملايين جنيه، أو ما يعادل قيمة البضاعة موضوع الجريمة أيهما أكبر كل من خالف حكم المادة ٨ من هذا القانون ، وفي حالة العود يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وتضاعف قيمة الغرامة بحديها.
وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة، ويحكم بمصادرتها وينشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم عليه،كما يحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز ٦ أشهر.
يذكر انه صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٠٠٠) لسنة ٢٠٢٣ في ٣٠ ديسمبر سنة ٢٠٢٣ بتحديد ٧ سلع استراتيجية، وتشمل : زيت الخليط، والفول، والأرز، واللبن، والسكر، والمكرونة، والجبن الأبيض.
وقال المستشار علاء الدين فؤاد، وزير شئون المجالس النيابية إن الحكومة تعمل حاليا على مراجعة كاملة لقانون حماية المستهلك، موضحا أن التعديل المقدم حاليا الهدف منه ضبط الأسواق.
ودعا ل النائب أحمد مقلد عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، إلى وضع التسعيرة الاسترشادية على السلع وبكل المقاييس حتى لا نقف عاجزين أمام جشع التجار، مضيفا: "يجب أن نحمي الشعب من المحتكرين معلنا الموافقة على مشروع القانون ودعا المجلس الموافقة على مشروع القانون المقدم منه « .

سيطرة علي الأسواق

من ناحية أخري ، كشفت دراسة حديثة صادرة عن المرصد المصري التابع للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ،عن الجهود التى تقوم بها الدولة في إطار التحرك الشامل والسريع لتوفير السلع الغذائية للمواطنين بأسعار مناسبة، كمحاولة للسيطرة علي الاثار السلبية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة، والتي خلفت موجات من التضخم وارتفاع الأسعار في الأسواق المصرية، خاصة مع استغلال بعض التجار هذه الأزمة والبدء في تخزين السلع الأساسية ورفع الأسعار مع اقتراب الموسم الرمضاني.
و أظهرت الدراسة ما قامت به الحكومة من تحركات بدءًا بإصدار الرئيس السيسي حزمة قرارات للحماية الاجتماعية للطبقة المتوسطة تمثلت في زيادة الأجور وتوفير فرص عمل، كذلك تدشين منافذ بيع للسلع الغذائية سواء منافذ "أهلا رمضان" التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية، ومبادرة "كلنا واحد" التابعة لوزارة الداخلية، بأسعار مخفضة لتخفيف العبء على المواطنين ، فضلا عن إطلاق عددًا من المبادرات؛ بهدف توفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة.
وفي هذا الصدد، بدأت معارض أهلا رمضان منذ ١٥فبراير في طرح كافة السلع بتخفيض يتراوح من ١٥٪ إلى ٣٠٪، فضلا عن المنافذ التموينية ضمن مشروع جمعيتي والتي يبلغ عددها حوالي ٨٠٦٥ منفذًا في كافة أنحاء الجمهورية.
كما تم إنشاء ما يقرب من ١٠٠ معرض من معارض "أهلا رمضان" حتى الآن في مختلف المحافظات، حيث يتم إنشاء منفذ رئيسي في عاصمة المحافظة، ثم منافذ أخرى في المراكز الرئيسية، وبعدها شوادر أصغر في القرى والنجوع، إضافة إلى القوافل المتنقلة التي تجوب حول كل المحافظة، مع تأكيد المسئولين على استمرار توالي افتتاح مزيد من المنافذ يوميا في كل المحافظات.
وذلك بالإضافة إلى التكامل مع ١٢٠٠ ركن من السلاسل التجارية المشاركة في المبادرة، ويوجد ١٣٠٠ فرع من المجمعات الاستهلاكية ومنافذ وزارة التموين بخلاف منافذ وزارة الزراعة والدفاع والداخلية والتنمية المحلية، وذلك لتوفير كافة مستلزمات الأسرة من (سلع غذائية وغير غذائية) بجودة عالية وأسعار مخفضة عن مثيلاتها بالأسواق، حيث تتضمن المعارض، السلع الأساسية كالزيت والمكرونة والسكر والأرز والشاي والبقوليات، وياميش رمضان والمنظفات والعديد من السلع الأخرى.
وتشارك الشركة القابضة للصناعات الغذائية- إحدى شركات وزارة التموين- بـ ١٤٦ منفذ بالمناطق المختلفة لطرح السلع الغذائية بأسعار أقل من الأسواق الأخرى، كما تطرح الشركة القابضة المنتجات فيما يقرب من ١٣٠٠ منفذ للمجمعات الاستهلاكية على مستوى محافظات الجمهورية فضلا عن زيادة معدلات ضخ اللحوم والدواجن في المنافذ لتلبية احتياجات المواطنين طوال الوقت.
وبالتوازي تم إطلاق المرحلة ٢٥ من مبادرة "كلنا واحد" لتوفير السلع المختلفة بأسعار مخفضة عن مثيلاتها بالأسواق بنسبة تصل إلى ٤٠ ٪ اعتبارًا من يوم ٢٠٢٤/٢/١٦ وحتى نهاية شهر رمضان، بالتنسيق مع مختلف قطاعات وزارة الداخلية ومديريات الأمن على مستوى الجمهورية.

نيفين يوسف

«حماية المنافسة»: تعزيز التعاون في مجال مكافحة الممارسات الاحتكارية مع نيجيريا

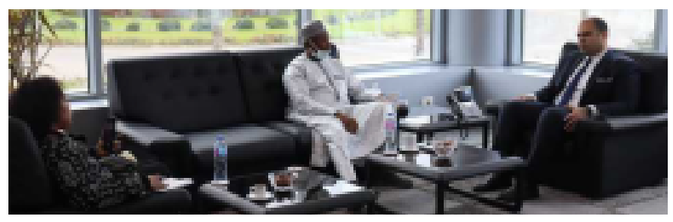

استقبل الدكتور محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، نظيره النيجيري الدكتور أدامو أحمد عبدالله، القائم بأعمال رئيس الجهاز الفيدرالي للمنافسة وحماية المستهلك بنيجيريا، ويولادالي أدينكا، رئيس قسم المراقبة السوقية والتحريات بالجهاز بنيجيريا، وذلك بمقر جهاز حماية المنافسة بالقرية الذكية.
وخلال الزيارة، تم إطلاع الوفد النيجيري على استراتيجية ومحاور عمل جهاز حماية المنافسة ٢٠٢١-٢٠٢٥، والاستراتيجية الوطنية لدعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي، والخطوات التي اتخذتها الدولة المصرية في هذا الشأن من أجل حماية حرية المنافسة وتعزيز مناخ الاستثمار، كما تم شرح التعديلات القانونية الأخيرة التي أجريت على قانون حماية المنافسة رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والتي منحت الجهاز سلطة الرقابة المسبقة على الاندماجات والاستحواذات، وأهميتها في دعم سياسات المنافسة وتأثيرها الإيجابي على مناخ الاستثمار في مصر، وتحسين وضع مصر بالمؤشرات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية المختلفة.
وبحسب بيان، تم استعراض تجربة الجهاز في مجال مكافحة عمليات التواطؤ التي قد تتم في التعاقدات الحكومية وأثرها في الحفاظ على المال العام، والإصدارات الخاصة بالجهاز والتي من بينها «دليل التوافق مع أحكام القانون» وأهميته في رفع الوعي بقواعد المنافسة الحرة والفهم الواضح للأحكام والقواعد التي ينص عليها القانون، والإرشادات الخاصة بتطبيق أحكامه، كما تم إطلاع الوفد على الإدارات المختلفة بالجهاز، وأدوات إنفاذ القانون وإجراءات البحث والتقصي والتحليل، وكيفية تحديد أولويات عمل الجهاز والدراسات الاقتصادية التي يجريها، وإنشاء قواعد البيانات للقطاعات السوقية المختلفة وكيفية تطوير الأدوات والطرق لمواجهة الممارسات الاحتكارية بأشكالها المختلفة.
وتم الاتفاق على تفعيل مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين البلدين في فبراير من العام الماضي وزيادة التعاون الفني وتبادل المعلومات في مجال إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة ومناقشة القضايا الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، مثل: الدراسات المتخصصة والخبرات في مجال إنفاذ قانون المنافسة، والتطورات الرئيسية في الآونة الأخيرة في مجال سياسة المنافسة وإنفاذها أو سن التشريعات المتعلقة بها، وزيادة تنظيم زيارات ودورات تدريبية والمشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية وغيرها من الفعاليات التي ينظمها الطرفان.

وزير التجارة يبحث مع نظيره الصيني تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري

بحث وزير التجارة والصناعة المهندس أحمد سمير، خلال جلسة موسعة مع وزير التجارة الصيني وانج وينتاو والوفد المرافق له سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية.
وأكد الوزير في بيان ، أن مصر والصين ترتبطان بعلاقات استراتيجية تمثل ركيزة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين، لافتا إلى حرص الدولة المصرية على دعم التعاون المشترك بين القاهرة وبكين والنهوض به إلى آفاق أرحب خلال المرحلة المقبلة بما يتناسب مع حجم العلاقات القوية بين البلدين، ويعكس علاقة الصداقة الوطيدة التي تربط القيادتين السياسيتين في مصر والصين.
وقال سمير إن اللقاء أكد على الاهتمام بدفع علاقات التعاون المشترك بين البلدين في إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وعلى اهتمام الجانب المصري بعقد الدورة التاسعة للجنة التعاون الاقتصادي والتجاري والفني المشتركة بين البلدين، حيث عقدت آخر دورة في أكتوبر عام ٢٠٢١.
وأشار إلى أن اللقاء تناول التنسيق لعقد الاجتماع الأول لمجموعة تيسير التجارة بين الجانبين لتنويع هيكل الصادرات المصرية وتسهيل نفاذ الصادرات من الحاصلات الزراعية ودراسة زيادة نفاذ المنتجات المصرية للأسواق الصينية.

سيد الجارحي

التنمية الصناعية» تطلق المرحلة السابعة من خريطة الاستثمار خلال ٢٠٢٤

قالت رئيسة هيئة التنمية الصناعية ، ناهد يوسف، إن الهيئة تستهدف إطلاق المرحلة السابعة من الخريطة الإلكترونية للاستثمار الصناعي، قبل نهاية العام الحالي.
وتضم المرحلة السابعة من الخريطة الإلكترونية للاستثمار الصناعي، فرصا استثمارية جديدة على قطع أراض كاملة المرافق في القطاعات الصناعية التي تستهدفها الدولة لتشجيع الاستثمار الصناعي المحلي والأجنبي، بحسب يوسف.
وأوضحت رئيس الهيئة أن تحديد عدد قطع الأراضي المقرر طرحها ضمن المرحلة السابعة ومساحاتها يتوقف على المساحات الشاغرة التي سيتم إبلاغ هيئة التنمية الصناعية بها من جهات الولاية على الأراضي في مصر.
وفي نهاية يناير الماضي، أطلقت هيئة التنمية الصناعية المرحلة السادسة من الخريطة الإلكترونية للاستثمار الصناعي، والتي تضمنت ٤٥٦ قطعة أرض مرفقة على مساحة إجمالية تتجاوز مليون متر مربع، موزعة على ١٠ محافظات على مستوى الجمهورية، بأنشطة صناعية متنوعة بمساحات تتراوح من ٢٠٠ م٢ إلى ١٠ آلاف م٢.
وقالت يوسف إن الهيئة مدت قبل أيام، فترة سحب كراسات شروط أراضي المرحلة السادسة، حتى ٧ مارس المقبل، بدلا من ٢٢ فبراير الجاري، مع استمرار تلقي طلبات الحجز حتى ٢٨ مارس المقبل لمنح مزيد من الوقت للاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة.
كانت هيئة التنمية الصناعية أطلقت المرحلة الأولى من الخريطة الإلكترونية للاستثمار الصناعي في أكتوبر ٢٠١٩، ثم قامت بطرح المرحلتين الثانية والثالثة في شهري يناير ويونيو من عام ٢٠٢٠، قبل أن تتوقف أكثر من عامين عن الطرح.

اتحاد الغرف التجارية: توفير مليار و٣٠٠ مليون دولار للإفراج عن مستلزمات الإنتاج والسلع الأساسية

أ ش أ

قال الدكتور علاء عز أمين عام اتحاد الغرف التجارية، تعليقا على الاستعدادات الخاصة بشهر رمضان الكريم، إنه سيتم توفير مليار و٣٠٠ مليون دولار للإفراج عن مستلزمات الإنتاج والسلع الأساسية مما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار.
وأضاف عز - إنه في إطار توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي نعمل منذ فترة بتوفير أجود السلع وبأرخص الأسعار في كل ربوع البلاد.
وأوضح أن الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، شكل مجموعة عمل مكونة من وزير التموين والتجارة الداخلية ووزير التجارة والصناعة ووزير الزراعة والتنمية المحلية وبشراكة تامة مع القطاع الخاص بدأنا بعمل منافذ في عواصم كل محافظة وافتتحنا ١٠٧ معارض، كما جرى عمل أماكن للتخزين لضمان توفر السلع بكل أنواعها وكمياتها طوال الوقت.
وأكد أن هناك أكثر من ألفين قافلة متجولة للوصول للقرى والنجوع بنفس السلع الموجودة في المنافذ ونفس الأسعار، كما أن معارض "أهلا رمضان" تقدم خصومات من ١٥-٣٠٪ ، وهي أقل من سعر السوق.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

يد تبنى و يد تحمل السلاح

مصر بين حربين ..البناء والتعمير و وأد المؤامرات المحيطة

لم تواجه الدولة المصرية تحديات جسيمة ، مثل هذه التحديات التي تواجهها وتعيش تحت تأثيراتها علي مدار السنوات الأخيرة ، سواء في الداخل عبر اقتصاد تأثر بالأزمات العالمية ، مثله في ذلك مثل بقية دول العالم ، أو في الخارج عبر حدود مشتعلة من كل الاتجاهات ، في وضع لا تقابله أي دولة في العالم ، وإنما تواجهه وتعيشه مصر شرقا وغربا وجنوبا .

في ظل هذه الأوضاع ، مطلوب من الدولة لمصرية ومؤسساتها، ان تتحرك في كل الاتجاهات، تعالج قضايا التنمية والاقتصاد وتواجه انعكاسات أزمة عالية اقتصادية، وفي نفس الوقت تحافظ على امنها القومي، وتعالج الصراعات المحيطة، وتسعى مع كل الأطراف لمواجهة العدوان على غزة واغاثة الاشقاء الفلسطينيين وان تتفاعل مع قوى دولية متنوعة ولديها خطط وتحركات ، وفي نفس الوقت تحتفظ الدولة المصرية بتوازن علاقاتها بشكل يجعلها طرفا وفي نفس الوقت عنصر تواصل مع أطراف الازمة.

نظرة واحدة على تحركات ولقاءات الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال أسبوع واحد فقط، نجد مساع لوقف العدوان على غزة، ولقاءات مع رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق اول عبد الفتاح البرهان، لاستعادة الاستقرار والسلام في السودان، واتصالات لبناء تحالفات اقتصادية تواجه عيوب وتعقيد النظام العالمي، وان تسعى لعقد شراكات اقتصادية تدفع عجلة الاقتصاد.

وخلال أكثر من عشر سنوات لم يحدث أن انشغلت مصر الدولة بقضية أو أزمة واحدة، وكان قدرها ان تنشغل بكل ما يجرى على حدودها شرقا وغربا وجنوبا وشمالا، و لم تتوقف التحديات في كل وقت، خلال السنوات العشر الصعبة التي كانت الدولة فيها تواجه تهديدا إرهابيا ، ومعها التنمية وإعادة بناء بنية أساسية عصرية، تناسب طموحات التنمية، وهو ما حدث، وكانت الدولة تفعل ذلك وهي أيضا تنظر الى جيرانها وبراميل البارود المشتعلة غربا وجنوبا وشرقا على مدى السنوات.

خارطة مكبرة يحتاجها من يريد أن يعرف حجم ما تواجهه مصر ويواجهه المصريون ، ليري ويعرف أن التحديات لا تتوقف على تحديات فردية ، لكنها تتشعب لكون الإرهاب لم يكن تهديدا محليا لكنه تهديد إقليمي وعالمي مدعوم ومتصل مع أجهزة ودول خارجية ، والامر لا يمثل مبالغة لان الدولة المصرية تواجه التحديات بشكل مزدوج ومتعدد ، في حين أن كل دولة هنا او هناك عندها تحد واحد أو أكثر ، لكن مصر تقف في محيط صعب ومتداخل تنعكس التغيرات فيه على كل العناصر على الاقتصاد والسياسة ، فجغرافية مصر تضعها في مركز مهم وبقدر هذه الميزة التي تضع مصر جسرا مع أوروبا وافريقيا والعرب والغرب ودوائرها متعددة ومتداخلة الهويات ما بين الإسلامية والعربية والافريقية والمصرية التي تنتقل من التاريخ الى الحاضر ، فإنها تضعها أيضا في قلب التحديات الإقليمية والدولية .

وبالتالي فإن قدر مصر ان تنظر للاقتصاد والتنمية وتعالج الزيادة السكانية، وتعالج انعكاسات ازمة عالمية، وتنظر أيضا لحدودها، وتسعى لمواجهة التوترات والعدوان وتواجه ازمة عالمية اقتصادية وفي نفس الوقت تقدم أكبر قدر من المساعدات لأهالي غزة، وفي نفس الوقت تواجه مخططات تهجير وتصفية وتتواصل مع كل الأطراف لتأكيد حقوق الفلسطينيين وحمايتهم وهي مهمة في حد ذاتها ليست سهلة لان الدولة المصرية هنا تقوم بدور متعدد فهي طرف وفي نفس الوقت وسيط.

وداخل أزمة غزة فان مصر تخوض حربا إعلامية ، وحرب معلومات في مواجهة التصريحات والاكاذيب والادعاءات التي يطلقها الاحتلال الإسرائيلي، وأيضا مواجهة الانحيازيات من هنا وهناك .

هذا فيما يتعلق بالحرب على غزة التي تتكرر بشكل سنوي فقد كانت مصر هي التي قدمت مبادرات وقف إطلاق النار والعدوان خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، وهي التي قدمت الهدنة الأولى وتسعى حاليا لإنجاز هدنة طويلة وفي هذا فان المؤسسات المصرية تتعامل مع أطراف لكل منها أغراضه وأهدافه واتصالاته ومصالحه وهي أمور تضاعف من صعوبة التوسط في ظل هذا الوضع.

وربما على بعض من يرددون شائعات وأكاذيب ضد مصر أن ينظروا باتساع أكثر الى ما يجرى ليكتشفوا ان الموقف المصري هو الأقوى عمليا وهو الأشد في المواجهة ، لان مصر التي تحافظ على السلام هي التي تواجه العدوان بجدية ، بينما أطراف أخرى اعتادت المزايدات ، و لم تقدم أي شيء سوى الادعاءات.

ومن غزة الى ليبيا حيث تسعى مصر وتعرف أن استقرار ليبيا ضمان لاستقرار مصر وعلى مدى سنوات رسمت مصر خطوطها الحمراء وسعت لمواجهة تدخلات خارجية خطرة وميليشيات مسلحة مدعومة ولكل منها داعمين وممولين وتحرص مصر على التواصل مع كل الأطراف وتعلن دائما ان أي صراع لابد لها من نهاية ومن الأفضل ان تسعى الأطراف المختلفة للجلوس معا واتخاذ مسار سياسي لصالح الليبيين فقط وليس لصالح جهة او أطراف.

كل ملف من هذه الملفات يحمل داخله تشابكات وعلاقات وتحديات، تسعى مؤسسات الدولة لعلاجها ومواجهتها وعينها على الأمن القومي داخليا واقليما، وهي تحديات تجعل مهام الدولة أكثر اتساعا، وتفرض مهام وتحركات متعددة بكل اتجاه.

مصر والسودان

هناك أيضا الملف السوداني المشتعل بحرب دائرة تقترب من أن تكمل عامها الأول ، وضمن الجهود المصرية المستمرة لوقف هذه الحرب وتأثيراتها المدمرة ، استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي الأسبوع الماضي ، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني.

وبحسب المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المستشار د. أحمد فهمي فإن الرئيس أكد خصوصية العلاقات الأخوية التاريخية بين مصر والسودان، مشددا على حرص مصر على تعزيز التعاون المشترك بين البلدين بما يساهم في تحقيق مصالح الشعبين الشقيقين.

كما شهد اللقاء استعراض تطورات الأوضاع في السودان، والجهود الرامية لتسوية الأزمة الجارية بما يضمن استعادة الاستقرار، ويحافظ على سيادة ووحدة وتماسك الدولة السودانية ومؤسساتها، ويلبي تطلعات الشعب السوداني الشقيق نحو تحقيق الأمن والاستقرار.

وقد شدد الرئيس على حرص مصر على أمن السودان الشقيق، ومواصلة تقديم الدعم الكامل لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي بالسودان، ودعم وحدة الصف السوداني وتسوية النزاع القائم، انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الأمن القومي للبلدين. كما أكد السيد الرئيس استمرار مصر في الاضطلاع بدورها في تخفيف الآثار الإنسانية للنزاع على الشعب السوداني.

وأضاف المتحدث الرسمي أن رئيس مجلس السيادة السوداني أكد تقدير بلاده الكبير للدعم المصري في ظل الظروف الحالية التي يمر بها السودان، مشيرا إلى أن هذا الدعم يعكس الروابط التاريخية الممتدة التي تجمع بين البلدين الشقيقين، والتي انعكست في الدور المصري في استقبال المواطنين السودانيين وتخفيف آثار الأزمة.

كما تناول اللقاء آخر مستجدات القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الأوضاع في قطاع غزة، حيث تم تأكيد ضرورة وقف إطلاق النار وإنفاذ المساعدات الإنسانية بشكل فوري، كما تم التوافق على استمرار التشاور المكثف والتنسيق المتبادل في هذا السياق خلال الفترة المقبلة لما فيه المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

والحقيقة أنه منذ اندلاع الأزمة السودانية، منتصف أبريل ٢٠٢٣، تمتلك الدولة المصرية رؤية لحل الأزمة في السودان، لأن استقرار هذا البلد والمحيط الأفريقي لمصر أحد أهم مرتكزات الأمن القومي المصري، لذا قادت القاهرة الكثير من الجهود لاحتواء الأزمة والحيلولة دون الدخول في نفق مظلم.

وأكدت مصر مرارا احترامها لإرادة الشعب السوداني، وعدم السماح بالتدخلات الخارجية في أزمة السودان، وضرورة حماية المؤسسات والتنسيق مع دول الجوار لتدارك التداعيات الإنسانية للأزمة ومطالبة الوكالات الإغاثية والدول المانحة بتوفير الدعم اللازم لدول الجوار، وفي أكثر من مناسبة طالب الرئيس عبد الفتاح السيسي الأطراف السودانية بتغليب لغة الحوار والتوافق الوطني، وإعلاء المصالح العليا للشعب السوداني الشقيق، وذلك في إطار تبنى مصر مبادرة "اسكات البنادق" عام ٢٠١٩، لإنهاء النزاعات والحروب بالقارة.

وعلي المسار السياسي ، وظفت الدولة المصرية مؤسساتها للتعامل مع الأزمة السودانية، و احتضنت القاهرة قمة دول جوار السودان في ١٣ يوليو ٢٠٢٣، وفي سبتمبر ٢٠٢٣ عُقد الاجتماع الثاني لوزراء خارجية دول جوار السودان، بمقر البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك ، وفي نوفمبر ٢٠٢٣، احتضنت مصر، مؤتمر "القضايا الإنسانية في السودان ٢٠٢٣"، بحضور أكثر من ٤٠٠ مشارك ممثلين عن قطاع كبير من منظمات المجتمع السوداني.

وعلى الصعيد الإنساني، لم تتخل مصر عن أشقاءها، بل فتحت أبوابها للشعب السوداني للفرار من جحيم الحرب، وما خلفه من مشاهد دمار وترويع، حيث أعلنت مصر استقبال أكثر ٩٥ ألف نازح سوداني منذ اندلاع الحرب حتى مايو ٢٠٢٣، من منفذي قسطل وأرقين.

القيادة والمواطن

من الخارج إلي قضايا الداخل ، نجد أنه في يناير الماضي أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي ان أوضاع وانعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصاد تفرض البحث عن حل من الداخل، وأن الحكومة بصدد اتخاذ خطوات وإجراءات للحل، وبالفعل تم الإعلان عن تفاصيل الشراكة المصرية الإماراتية في رأس الحكمة.

وخلال احتفالية " قادرون باختلاف" الأسبوع الماضي أكد الرئيس أن الدولة تعلن التفاصيل بوضوح وشفافية، و قبلها عا الرئيس الى حوار وطني اقتصادي بمشاركة للتيارات والخبراء، بدأت جلساته المتخصصة طوال أيام، بهدف التوصل الى حلول ومقترحات قابلة للتنفيذ، من شأنها المساهمة في النهوض بالأوضاع الاقتصادية ، وبالتالي نحن أمام واقع وتحول بمشاركة واسعة وتفاعل من كل الاتجاهات الاقتصادية التي تناقش الاقتصاد والحماية الاجتماعية وافضل طرق التعامل مع الأوضاع الاقتصادية.

كان إعلان تفاصيل مشروع رأس الحكمة والشراكة المصرية الإماراتية، بمثابة مفاجأة طيبة للمصريين، الذين يرون في المشروع خطوة للأمام لدعم الاقتصاد، لها نتائج عاجلة لضخ ٣٥ مليار دولار ، على سوق الصرف والسيولة المطلوبة وفي نفس الوقت نتائج متوسطة وبعيدة المدى فيما يتعلق بضخ استثمارات تصل الى ١٥٠ مليار دولار على مدى انشاء المشروع، بجانب انتاج فرص عمل مباشرة وغير مباشرة تصل الى ١,٥ مليون وظيفة متنوعة، وأيضا انعكاس على الطلب من منتجات صناعية محلية تضاعف من توسعات الإنتاج وبالتالي تنتج فرص عمل أخرى.

رئيس الوزراء اعلن أيضا دخول ٥٢٠ مليون دولار لوزارة قطاع الاعمال ، من صفقة "الفنادق" التي تم الإعلان عنها مؤخرا، وقريبا سوف تتسلم الوزارة باقي المستحقات الدولارية.

بالطبع فإن نجاح هذه الشراكة مع الأشقاء في الإمارات، سيكون نموذجا لبناء شراكات استثمارية أخرى، تُدر عوائد كثيرة على مصر، لكونها بجانب أنها تضخ استثمارات من النقد الأجنبي على مدار سنوات ، وتدر عوائد بالمليارات من الضرائب، وإتاحة ملايين من فرص العمل، وتشغيل المصانع والشركات الوطنية في مختلف القطاعات، وهو ما يجعلها نموذج ناجح للشراكة، وأكد رئيس الوزراء أنه لا يوجد أي بند في العقد يمس السيادة المصرية، وكل البنود تخضع للقوانين المصرية، وتم النص على أن بنود العقد لا يمكن أن تُفسر بما يُخالف القانون المصري، وكان هنا يرد على بعض الشائعات والادعاءات الباطلة التي تنطلق ممن جهات ومنصات اعتادت الكذب.

كما أشار رئيس الوزراء إلى استمرار دعم قطاعات الصناعة والزراعة والاتصالات، بجانب قطاع الهيدروجين الأخضر، الذي تحظى مصر فيه بميزة تنافسية، و تم توقيع اتفاقات تضخ مليارات الدولارات و تدخل حيز التنفيذ، بما يضاعف النقد الأجنبي، ويوفر فرص عمل.

وبالتالي فإن مشروع "رأس الحكمة" يمثل "بداية لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، مع إجراءات ترشيد الانفاق الاستثماري، وتعزيز الحوكمة، ومنح القطاع الخاص فُرصا واسعة في مختلف القطاعات الاقتصادية" حسبما أعلن رئيس الوزراء ، بشكل يجيب عن أسئلة مطروحة، وهو أمر لاشك يدعمه حوار وطني واسع، يقدم المزيد من الأفكار القابلة للتنفيذ.

وهذه الخطوات تنعكس على السوق والأسعار والتوظيف وهي تفاصيل تهم المواطن بشكل أساسي.

قيادة مصرية حكيمة تتحرك في كل الاتجاهات للبناء في الداخل ومواجهة التحديات في الخارج

الدولة المصرية تعالج قضايا التنمية والاقتصاد وفي نفس الوقت تحافظ على أمنها القومي في ظل حدود مشتعلة شرقا وغربا وجنوبا